

خطة الدراسة

المقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول: ضبط مفاهيم الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مفهوم التنافس.

المبحث الثاني: الأمن في منظورات العلاقات الدولية.

المطلب الأول: الأمن في المنظور الواقعي.

المطلب الثاني: الأمن في المنظور الليبرالي.

المطلب الثالث: الأمن في المنظور النقدي.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي.

المبحث الأول: التعريف بالبيئة الأمنية المغربية.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي.

المطلب الثاني: العلاقات البينية لدول المغرب العربي.

المطلب الثالث: التحديات الأمنية في المغرب العربي.

المبحث الثاني: السياسات الأوروبية والأمريكية في المغرب العربي.

المطلب الأول: السياسات الأوروبية في المغرب العربي.

المطلب الثاني: السياسات الأمريكية في المغرب العربي.

المبحث الثالث: أهداف وآليات التواجد الأوروبي والأمريكي في المغرب العربي.

المطلب الأول: أهداف ومصالح الطرفين في المغرب العربي.

المطلب الثاني: آليات تحقيق مصالح الطرفين في المغرب العربي.

الفصل الثالث: انعكاسات التنافس الأوروبي الأمريكي على الأمن الشامل المغربي.

المبحث الأول: مظاهر والتنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي.

المطلب الأول: جدلية التوافق والتنافس الأوروبي الأمريكي.

المطلب الثاني: مجالات التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي.

المطلب الثالث: مجالات التعاون والتوافق الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي.

المبحث الثاني: آثار التنافس الأوروبي الأمريكي على مستوى القضايا الداخلية لدول المغرب العربي.

المطلب الأول: على المستوى الاقتصادي والإجتماعي.

المطلب الثاني: على المستوى السياسي.

المطلب الثالث: على المستوى العسكري.

المبحث الثالث: آثار التنافس الأوروبي الأمريكي على مستوى القضايا المشتركة بين دول المغرب العربي.

المطلب الأول: قضية التكامل الجهوي.

المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: مواقف الدول المغربية من التنافس الأوروبي الأمريكي.

الخاتمة

التعريف بالموضوع:

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي أعلنت الولايات المتحدة عن قيام نظام دولي جديد بزعامتها، وراحت تعمل على تكريس هيمنتها عليه انطلاقاً من الهيمنة على أقاليمه الفرعية، لكن انهيار منافس كبير للولايات المتحدة بعد صراع دام قرابة أربعة عقود ونصف عقد، لا يعني بالضرورة انعدام أي فواعل أخرى قادرة على منافستها على المكانة التي تصبو إليها في عالم ما بعد الحرب الباردة، فمع تصاعد أهمية العامل الاقتصادي في قياس قوة فواعل النظام الدولي، وانتشار موجة التكتلات الإقليمية، برزت فواعل تملك مقومات وإمكانيات اقتصادية كبيرة تمكنها من احتلال مكانة دولية كما تمكنها من تطوير باقي القطاعات التي تشكل هي الأخرى عوامل القوة إلى جانب القطاع الاقتصادي، هنا برز الإتحاد الأوروبي كمنافس جاد للولايات المتحدة على مستوى النظام الدولي، وذلك خاصة بعد دخوله مرحلة جديدة من التكامل مع معاهدة "مايستريخت" (1992)، حيث توسع نطاق مصالحه ليمتد إلى أقاليم عديدة تحت مسوِّغ تأمين تخوم الإتحاد من المتغيرات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة في بعض الأقاليم الفرعية، لاسيما وأن الإتحاد الأوروبي بعد خطوة "مايستريخت" صار أحد أقطاب النظام الدولي الثلاث إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

هذه الأهداف المتصادمة بين أقطاب دولية، تزايدت تجلياتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بين قوة كبرى ذات طموح للهيمنة على النظام الدولي بمختلف متغيراته، وقوى تعمل على إيجاد مكانة دولية، نقلت التنافس إلى داخل المعسكر الغربي، بعدما كان التحالف بين وحداته السياسية هو الميزة الأساسية، لاسيما وأنه كان نتاج توافق المصالح والرؤى بين الدول الغربية لعقود طويلة من الزمن. وهنا تغيرت المسلمات التي كانت قائمة خلال حقبة الحرب الباردة، فلم يبقى المغرب العربي محمية أوروبية رغم الصلّات التاريخية والثقافية والاقتصادية التي ربطت الطرفين لزمان طويل، فصار النفوذ الأوروبي في المنطقة المغاربية مهدداً بتزايد النشاطات والمشاريع الأمريكية فيها، وذلك لتثبيت لحلفائها الأوروبيين بأن عهد حيازة أقاليم وإبقائها تابعة لها قد انقضى، فكان المغرب العربي أحد الأقاليم التي تشهد تنافساً أوروبياً-أمريكياً على ثرواتها وأسواقها، وعلى عقد علاقات امتيازية معها، فالإتحاد الأوروبي يستعمل آليات ووسائل ليبين لدول المغرب العربي أنه عوّض علاقات التبعية، بعلاقات "حسن الجوار" "Bon voisinage" وشراكة، والولايات المتحدة الأمريكية تبرهن لدول المنطقة أنها تعاملهم على أنهم شركاء متكافئون معها equal partners، بعد أن كانت علاقاتهما خلال الحرب الباردة في إطار ثنائيات منها ثنائية شمال/جنوب ومانح/مستقبل للمساعدات، من خلال مشاريع وعقود شراكة بين هاتين القوتين ودول المنطقة.

في الوقت نفسه كانت الدول المغاربية تبحث عن حلول لإشكالات وإختلالات شاملة، ورثتها عن السياسات التي تبنتها خلال الحرب الباردة، ما جعلها تبحث عن حلول في مشاريع الولايات المتحدة

الأمريكية والإتحاد الأوروبي ومقترحاتها الإصلاحية، والارتباط معها بمعاهدات واتفاقيات في مجالات متعددة.

أهمية الموضوع:

ما يجعل الموضوع مهما للدراسة هو انتماؤنا للمنطقة موضوع الدراسة بالدرجة الأولى -المغرب العربي- والذي بدوره يشكل الإطار الإقليمي الذي ننتمي إليه، فعلى المستوى الأكاديمي توفر مثل هذه الدراسات موجهًا لصناع القرار من جهة، ونقطة انطلاق للتأصيل النظري في موضوع الأمن حسبما تقتضيه البيئة والخصوصية المغاربية من جهة أخرى.

لقد صيغت إشكالية هذه الدراسة بناءً على هدف إدراك البيئة الأمنية المغاربية بكل حيثياتها، والتوصل إلى أن هناك مشاغل أمنية مشتركة بين دول المغرب العربي، ما يجعل منها "مركبا أمنيا" يربط بين وحدته قضايا أمنية مشتركة تحتم على دوله تنسيق سياساتها لمواجهة هذه التهديدات الأمنية، والتي تتبع في أغلبها من واقع التفكك الذي يميز المنطقة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية مقتضاها أن الانعكاسات التي يفرزها التنافس الأوروبي الأمريكي على الساحة المغاربية تساهم في تعميق الاختلالات التي تعاني منها دول المغرب العربي رغم أن المشاريع الأوروبية والأمريكية في المنطقة تدّعي بإصلاح هذه الاختلالات، في حين أنها تتنافس للحصول على موارد المغرب العربي وثرواته بأقل التكاليف، وإيهام دوله بأن هذه السياسات والمشاريع موجهة لتنميته وتحديثه على كل المستويات، رغم أن مشاريعها مصاغة انطلاقًا من تصوراتها واستراتيجياتها إزاء المنطقة، دون أدنى تنسيق مع دول المنطقة حول مضامين هذه المشاريع، لاسيما وأن دول المنطقة لا تنسق فيما بينها لدراسات آثار هذه المشاريع والأهداف الحقيقية منها.

كما تكمن أهمية الموضوع في قلة الدراسات من هذا النوع وذلك على مستوى مذكرات الماجستير المتوفرة حتى عام 2009، والقلة المتوفرة منها تتمحور إشكالياتها حول التنافس القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الإتحاد الأوروبي، وكيف يقوي كل طرف من وضعه إزاء الطرف الآخر في المنافسة، وليس حول موقع دول المغرب العربي في هذا التنافس وانعكاسات هذا الأخير على أمن هذه الدول.

إضافة إلى ذلك يستمد هذا العمل أهميته من معالجته للعلاقة بين متغيري التنافس والأمن، وذلك على غرار الدراسات التي كانت موجودة من قبل والتي كانت تدرس العلاقة تنافس/نزاع، تنافس/حرب، وذلك في منطقة صارت تشكل أحد نقاط الارتكاز في العالم، ومحورا لاهتمام العديد من القوى العالمية، لعل أهمها وأكثرها إهتماما بالمنطقة المغاربية؛ الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الإتحاد الأوروبي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار هذا الموضوع ليست إلا انعكاسا لأهمية الموضوع والأهداف من اختياره، فالباحث رغم تنوع اهتماماته إلا أنه في النهاية ابن بيئته، يتأثر تلقائيًا بالبيئة التي يعيشها، وينطلق في دراساته من

الظواهر التي يلاحظها فيها، وهو ما دفع إلى الاهتمام ومحاولة التخصص في هذا الحقل من الدراسات الذي يزاوج بين الدراسات الأمنية و إقليم المغرب العربي، وهذا خاصة وأن العديد من المحللين السياسيين يلاحظون أن هناك حضور دولي كبير ومنافس للتواجد الأوروبي في المغرب العربي، في زمن تصاعد أهمية العامل الاقتصادي وتصدره سلم محددات فاعلية الدول والتكتلات الإقليمية. كما أن السباق والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الإتحاد الأوروبي على عقد علاقات مع الدول المغاربية، ليس رغبة بريئة في مساعدة هذه الدول على التنمية الاقتصادية، كما يعتقد العديد من المغاربة، وإنما رغبة في تحقيق مصالحهم وفي الحصول على أكبر وأهم قدر من الامتيازات في هذه الدول.

هذا الواقع على المستوى المغاربي يطرح العديد من الملاحظات والتساؤلات، لعل أهمها يدور حول موقع دول المغرب العربي من هذا التنافس، أهي في موقع فعل أم رد فعل؟ حيث تتضمن إشكالية هذه الدراسة اختبار علاقة التأثير والتأثر بين متغيرين هما:

*التنافس الأوروبي-الأمريكي و*الأمن الشامل المغاربي.

فكانت الإشكالية كالتالي:

-ما هي انعكاسات التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي على الأمن الشامل لهذا الإقليم؟

التساؤلات الفرعية:

* ما هي المضامين الحديثة لمفهومي الأمن والتنافس؟ والتي يمكن أن تساعدنا على إدراك الظاهرة محل الدراسة ومن ثم تحليل الإشكالية المطروحة.

* ما هي أهم العوامل التي تحدد الإطار العام للتنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي؟ وما هي الرؤى الأمنية الجديدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والتي على أساسها تصيغ استراتيجياتها في المنطقة؟

* ما هي أبرز الانعكاسات التي يفرزها هذا التنافس على الأمن الشامل في المغرب العربي؟ وهل يعد التنافس المتغير الأساسي في العلاقات الأورو-أمريكية؟

*ما هي أهم الرهانات الأمنية التي يمكن أن يفرزها التنافس الأوروبي الأمريكي على الإقليم المغاربي؟

الفرعية المركزية: لتحليل الإشكال تطرح الفرضية التالية كموجه لمسار الدراسة:

-إذا كان هناك تنافس أوروبي أمريكي في المغرب العربي فإن أمنه الشامل سيتأثر بالتوازنات البينية لهما.

الفرعيات الفرعية:

* إذا كان هناك تنافس بين قطبين في النظام الدولي على مستوى أحد أقاليمه الفرعية، فإن ذلك سينعكس على الأمن الشامل لهذا الإقليم.

* كلما كانت هناك أهداف ومصالح متصادمة بين فاعلين، فإن التنافس هو العامل المحدد في علاقاتهما.

* كلما كانت مواقف دول المغرب العربي مجرد ردود أفعال من دون تنسيق، كلما كانت انعكاسات التنافس الأوروبي الأمريكي سلبية أكثر منها إيجابية.

أدبيات الدراسة:

لقد تم التطرق لموضوع التنافس الأوروبي-الأمريكي في دراسات سابقة، تختلف باختلاف الهدف من الدراسة، فهناك دراسات تمحورت إشكالياتها أساسا حول التنافس الأوروبي الأمريكي، وتفكيك هذه الظاهرة للتعرف على الأهداف التي تدفعهما للتنافس، وانعكاسات هذا التنافس على كليهما وكيفية مواجهة كل طرف للآخر.

من بين هذه الدراسات العدد الخاص بالمغرب العربي الذي أعده كل من " حميد برادة" وهو صحفي مختص بشؤون الشرق الأوسط والمغرب العربي و "دوروتي شميد" **Dorothee Schmid** وهي باحثة بالمعهد الفرنسي للبحوث الدولية IFRI مختصة في شؤون الشرق الأوسط والمتوسط. أعد المحلان عددا في مجلة **Questions internationales** صدر في نوفمبر/ديسمبر 2004 حول التنافس الأوروبي الأمريكي، حيث قدمت "دوروتي شميد" من خلال دراستها للسياسات الأوروبية في المغرب العربي، مقترحات للإتحاد الأوروبي حول كيفية التعامل مع واقع تكثيف الولايات المتحدة الأمريكية لتواجدها في محميتها التقليدية، بينما اهتم "حميد برادة" بأهداف الولايات المتحدة الأمريكية من تكثيف تواجدها في المغرب العربي، ومواقف الشعوب المغاربية من السياسات الأمريكية في المغرب العربي. هناك مقال آخر نشره الأستاذ " عمر بغزوز" تحت عنوان "التنافس الأمريكي الأوروبي في المغرب العربي"، وذلك ضمن عمل قامت به مجموعة من المحللين السياسيين والاقتصاديين، بعنوان "الولايات المتحدة والمغرب" (2004)، حيث تم تناول عدة متغيرات محددة للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية، وقد تمحورت المقالة التي قدمها الأستاذ حول تساؤلات تدور حول محفزات التنافس الأوروبي الأمريكي والتحديات التي تواجهها ومظاهرها وكيف يمكن للدول المغاربية أن تسخرها لصالحها الفردي والجماعي، بما أنها الفواعل الأساسية والمعنية مباشرة بالمنافسة. إضافة إلى بعض الرسائل المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والتي تناولت مسألة التنافس الأوروبي الأمريكي كأحد جزئيات الدراسات التي قدموها، بحيث تناولوها في إطار العلاقات الأوروبية الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة، وما هي تداعياتها على أحد الطرفين؟

المقاربة المنهجية:

نظرا لأن تحليل إشكالية الموضوع يقوم على الدراسات الأمنية فإن المنهج الرئيسي في إنجاز هذه الدراسة هو المنهج التفكيكي-التركيبي، حيث تجزأ ظاهرة التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي انطلاقا من المتغيرات المشكلة للظاهرة ككل، باستخدام منطق القطاعات (الإقتصادي، السياسي، العسكري...) والفواعل، ومستويات الدراسة (داخلية، خارجية/إقليمية)، ثم يعاد تركيب هذه المتغيرات بناء

على الإشكالية والهدف من الدراسة. كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي كمنهج مساعد، بحيث يزودنا التاريخ بمعطيات نستغلها على سبيل البرهنة والتدليل، لتقديم بناءات لا خطاب وسرد.

إضافة إلى المنهجين السابقين، تم استغلال المنهج الكمي، والذي تكمن أهميته في تأكيد النتائج والأفكار التي يتم التطرق إليها خلال دراسة، من خلال استقراء مضمونها.

أما فيما يخص المفاهيم الأساسية للدراسة فكانت، الأمن الشامل المغاربي والتنافس، وتمحور الإطار النظري لهذه الدراسة حول تحليل الظاهرة الأمنية في إطار الفرضيات المركزية لكل من المنظور الواقعي والليبرالي وكذا النقدي.

ملاحظات منهجية

قبل الشروع في معالجة الموضوع لابد من توضيح بعض الأفكار، وضبط المقصود منها، حتى لا يترك مجال للتأويل أو سوء الفهم، ومن بين ما يستوجب الضبط، المقصود من الإتحاد الأوروبي والذي لا يعني أن لكل الدول الأعضاء في هذا الكيان اهتمامات في منطقة المغرب العربي، ذلك أن الإتحاد الأوروبي ككيان موحد يفنقر لتصور أمني مشترك، و لمواقف موحدة تجاه العديد من القضايا الدولية، فهناك مجموعة من الدول الأوروبية تعتقد أن شرق أوروبا هي الأولى بالاهتمام كونها مصدر تهديد أمني واقع على تماس مباشر مع حدود الإتحاد الأوروبي، بينما تتبنى مجموعة أخرى من الدول الأوروبية المنظور الأمني الأمريكي، فيما تركز مجموعة ثالثة من الدول الأوروبية على منطقة جنوب المتوسط كمصدر للتهديدات الأمنية، وتعتقد أن هذه المنطقة أولى بالاهتمام من مناطق أخرى لأنها فضلا عن كونها أحد مصادر التهديدات الأمنية، هي معبر لتهديدات مصدرها القارة الإفريقية، هذه المجموعة من الدول هي دول جنوب أوروبا، لذا فالمقصود بالإتحاد الأوروبي من خلال هذه الدراسة: "مجموعة الدول الأوروبية المجاورة مباشرة للمغرب العربي وهي دول جنوب أوروبا".

خطة الموضوع:

جاءت خطة الدراسة في ثلاثة فصول، خصص أول فصل منها للتعريف بالأدوات المنهجية للدراسة، حيث تم من خلاله التأصيل النظري والمفاهيمي لها، فقد تم تناول كل من مفهومي الأمن والتنافس ثم وضع مفهوم إجرائي لكلاهما، يتلاءم والإشكالية المطروحة، والتعرض لعلاقة متغير التنافس بالأمن، أما فيما يخص الإطار النظري للدراسة فقد تم تناول الطروحات النظرية الحديثة لمفهوم الأمن، وتحليل المنظورات الأساسية في العلاقات الدولية للظاهرة الأمنية.

في الفصل الثاني من الدراسة تمت معالجة أهم العوامل التي تحدد الإطار العام الذي يدور فيه التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية، ففي أول جزء منه تم التطرق لمكونات البيئة الأمنية المغاربية

من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة والتي جعلتها محط أطماع دولية، إلى أوضاع دول المنطقة في مختلف المجالات، وكذا العلاقات البينية للدول المغاربية والتي تتراوح بين التوتر والتعاون.

وفي المبحث الثاني من هذا الفصل، تم تناول السياسات الأوروبية والأمريكية في المغرب العربي، والبدايات التاريخية الأولى لنسج علاقات بين بعض الدول الأوروبية والمغرب العربي من جهة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من جهة أخرى.

المبحث الثالث من هذا الفصل تضمن الإستراتيجيات الأمريكية والأوروبية تجاه المغرب العربي، من خلال التطرق لأهداف وآليات كل منهما في المنطقة، في إطار المقاربات الأمنية الجديدة لهما.

آخر فصل من الدراسة، خصّص لرصد وتحليل أهم إفرزات تنافس الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في المغرب العربي، على مستوى القضايا المحلية للدول المغاربية من جهة، والقضايا المشتركة بين الدول المغاربية من جهة أخرى، فعلى المستوى الداخلي تم التطرق للمجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري على سبيل المثال لا الحصر وذلك لصعوبة تناول كل متغيرات الموضوع، أما على المستوى الإقليمي فقد تمّ تناول قضية التكامل المغاربي الجهوي وقضية الصحراء الغربية وكيف أثّرت سياسات القوتين الأوروبية والأمريكية التنافسية على هذه القضايا. لنخلص إلى خاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات المتوصل إليها.

تقديم :

لعل ما أهم يواجه دارسي العلوم الإنسانية من صعوبات، راجع إلى عدم وجود أطر نظرية عامة تحلل على أساسها الظواهر الإنسانية، مما يؤثر على دقة النتائج المتوصل إليها. فكيف إذا كانت بعض الظواهر تفتقر إلى مقاربات نظرية خاصة بها، والواقع أن هذا ما يميز الظاهرة الأمنية، إذ تفتقر إلى نظريات متخصصة بدراستها، ما دفع بالمهتمين بالقضايا الأمنية إلى استغلال منظورات العلاقات الدولية المتوفرة لتحليل مثل هذه الظواهر، ما يعبر عنه محللو العلاقات الدولية بالدراسات الأمنية ذلك أنها ليست نظريات قائمة بذاتها لدراسة الظاهرة الأمنية، وإنما مجموعة من الأفكار والاجتهادات التي لم تخرج في حقيقة الأمر عن فرضيات النظريات المسيطرة على حقل العلاقات الدولية.

المبحث الأول: ضبط المفاهيم.

لابد عند تحليل أي موضوع كان، من ضبط المقصود من المفاهيم الأساسية الواردة فيه، ذلك أن المفاهيم أدوات تساعد على تحليل الظاهرة الدولية، كما أنه لابد من الإشارة إلى تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة والتي تكون وفقا لإطارها النظري، والذي يكون بدوره على ضوء إشكالية الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

إن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية Basic concept في علم العلاقات الدولية، شهد تحولا في مضمونه بعد انتهاء الحرب الباردة وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الدولي الجديد للقوى على المختصين في علم العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم وأطروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن -خلال فترة الحرب الباردة- مرتكزا حول المجال العسكري، توسع بعد انتهاء الحرب الباردة إلى مجالات أخرى وذلك بسبب ظهور أنواع جديدة من المخاطر risks زادت وتيرة انتشارها بفعل مسار العولمة، حيث صار لزاما على الدولة مواجهة تحديات نابعة من مجالات متعددة: الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... وغيرها، ذلك أن مهمتها لم تعد محصورة في مواجهة التهديدات العسكرية الآتية من وراء الحدود فحسب¹، هذه الفترة الانتقالية لإعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها STEVEN WALT مرحلة الثورة في الدراسات الأمنية Revolution in Security studies.

لقد جاء التعبير عن ضرورة توسيع مفهوم الأمن في تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (United Nation Development Program) 1993، جاء فيه: "إن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي إلى تركيز أكبر على أمن البشر، كما يجب أن تنتقل وسائل تحقيقه من الأسلحة إلى الأمن الغذائي والأمن البيئي وإلى تأمين مناصب الشغل لأفراد المجتمع"²، من خلال هذا الطرح تم التعبير عن ضرورة تحول مفهوم الأمن، حيث لا يجب أن يبقى منحصرًا في الأمن القومي للدولة كمرجعية وحيدة ومطلقة له، وحول الأسلحة كوسيلة حصريّة لتحقيقه، وحول الحدود أو الإقليم على أنها العامل الوحيد الذي يجب أن يؤمّن و إنما هناك عوامل أخرى تزايدت أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة، لذا يجب أن تطرح تصورات جديدة لمفهوم الأمن مع أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار والتي من أهمها:
* حلول مفهوم التهديد Threat محل مفهوم الخطر Risc الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، حيث يكمن الفرق بين المفهومين في كون الخطر معلوم المصدر وبالتالي هناك إمكانية التنبؤ بتوقيت وقوعه (وإن كان ذلك بنسبية) بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيت الوقوع، مما يعقد من إمكانية التصدي له لأن التنبؤ بتوقيت وقوعه غير ممكن، كما يزيد ذلك من انكشافية أمن الدولة والأفراد في النظام الدولي الجديد.

1-Annette, JUNEMANN, "Euro-Mediterranean relations after september11". (London, Frank Cass, 2004), p.2.

From : <www.gigapedia.org>

2- Peter, HOUGH, "Understanding global security". (London, Routledge, 1st ed, 2004), p.13.

<http://www.routledge.com/books/search /12/1/2009>

*تزايد مراكز التأثير في النظام الدولي، وذلك بسبب تزايد عدد الفواعل فيه، حيث لم تعد الدولة الفاعل الأساسي والمسيطر على التفاعلات في النظام الدولي وعلى سلوكيات الفواعل الأخرى مثلما افترضته المدرسة الواقعية التقليدية، بل صارت هناك فواعل متعددة تضاهي قدرتها على الفعل قدرات الدول، منها ما كانت ما دون مستوى الدولة ومنها ما كانت فوق مستواها (أنظر الجدول رقم 1) ما عبر عنه **Richard ULLMAN** (1983) بالفواعل من غير الدولة Non-State Actors، وهي فواعل لها هامش كبير من المبادرة لا رد الفعل فحسب، كما أنتج هذا الواقع حركيات منتجة لمصادر التهديدات الأمنية، حيث لم يعد مصدر التهديد نابعا من الدول الأخرى فحسب، بل صار مصدره فواعل أخرى عابرة للحدود، وكنتيجة لذلك تنوعت التهديدات الأمنية حيث لم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية فحسب، بل صارت على عدة أنواع كالجريمة المنظمة والفقر والتلوث البيئي والإرهاب الدولي وانتشار الأوبئة والأمراض وغيرها من التهديدات العابرة للحدود.

هذه الظاهرة عبر عنها "جيمس روزنو" **James ROUSENAU** بافتراضه أن مراكز الفعل والسلطة في النظام الدولي الجديد انتقلت نحو الأعلى لصالح وحدات ما فوق الدول spranational actors ووحدات عابرة للقوميات transnational actors، كما انتقلت نحو الأسفل لصالح وحدات ما دون الدول subnational actors¹، فلم تعد السلطة حكرا على الدول فحسب بحيث صار لهذه الوحدات إمكانيات وقدرات تجاوزت إمكانيات وقدرات الدول، ومن ثم صار لهذه الفواعل القدرة على منافسة فاعلية الدول وسياساتها سواء على المستوى الدولي وحتى على المستوى المحلي.

يوضّح الجدول التالي أنواع التهديدات الأمنية ومصادرها، فقد أثبت الواقع الدولي أن الأفراد والجماعات تشكل أحد مصادر التهديد الأمني للأفراد والجماعات الأخرى وحتى للدول، بل قد تهدد حتى وجود الدولة مثلما يحدث اليوم في الصومال والسودان حيث يهدد سعي القبائل المتواجدة على أراضي الدولتين للانفصال كيان الدولة، هذا إضافة إلى ما تفرزه الدول الأخرى من تهديدات تطل كل دول العالم، كالفقر والانعكاسات السلبية للحروب والتلوث البيئي الذي تفرزه المصانع والشركات العابرة للجنسيات.

1-Michel, RENNER, "Combat pour la survie". (Nouveaux horizons, 1996), p.9.

الجدول رقم 1: التهديدات الأمنية.

الجهة المهددة				
التهديد	الأفراد	الجماعات	الحكومات	العالم
الأفراد	الجرائم.	/	/	/
الجماعات الاجتماعية	الجرائم.	الإبادة الاجتماعية	/	/
الحكومات	انتهاكات حقوق الإنسان.	الإبادة الجماعية	الحروب والعقوبات الاقتصادية.	الحروب النووية.
العالم	الفقر والحوادث الصناعية والتلوث.	التلوث البيئي.	التلوث البيئي.	/

La source; Peter, HOUGH, "**Understanding global security**", (London, Routledge, 1st ed , 2004), p.18. <<http://www.routledge.com/books/search/12/1/2009>>

إن هذا التنوع في التهديدات الأمنية جعل الدراسات الأمنية متعددة التخصصات Multidisciplinary study وذلك على ضوء غياب منظور أمني شامل ومتخصص، ذلك أن مستجدات النظام الدولي لما بعد انتهاء الحرب الباردة كشفت عن عمق عجز التصورات الأمنية التقليدية في تحليل حركيات هذه التهديدات الأمنية الجديدة، لكن رغم ذلك لم يتم التوصل إلى صياغة نظريات أمنية متخصصة، لذا يطلق على المحاولات التنظيرية في هذا المجال "الدراسات الأمنية" Security Studies وذلك تبعا لاختلاف التصورات الناتج عن:

-اختلاف التهديدات الأمنية من دولة إلى أخرى، فالتهديدات الأمنية التي تواجه دولة متقدمة ليست نفسها التي تواجه أحد دول العالم الثالث، لذا فإن تصورهما لمفهوم الأمن سيكون مختلفا.

-اختلاف التهديدات الأمنية حسب التحولات التي تمس النظام الدولي، وتحول أشكال العنف، ففي سنوات السبعينات ساد الحديث عن الأمن الطاقوي Energetic Security، لكن الفائض الإنتاجي للنفط خلال سنوات التسعينات أنقص من أهمية الحديث عن هذا المفهوم¹.

*من بين الأسباب التي ساهمت كذلك في البحث عن مضامين جديدة لمفهوم الأمن، زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية، حيث يقول "توماس فريدمان" Thomas FRIEDMAN الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المقبلة من أولئك الذين أنت متصل بهم، بما فيهم المتواصلين معك عبر الإنترنت والأسواق، إضافة إلى ذلك أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء

1-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, "**Théorie de la sécurité**", (Paris, Montchrestien, 2002), p.13.14.

إلى باب دارك" فشبكات الاتصال التي أفرزتها العولمة في أغلب المجالات: الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية...زادت من ضعف الدولة وهشاشتها في مواجهة التهديدات التي تواجهها¹.

لقد تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لابد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها الأمن، لذا فإنه لا يمكن تصور الأمن دون انعدام الأمن Insecurity والعكس صحيح²، وعليه فإن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد Threat الذي يواجهه، لذا فإن "كنث والتز" "Kenneth WALTZ" (1991) قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه: الفعل أو الحدث الذي:

"يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة السكان في دولة ما.

-يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية غير حكومية...وغيرها)".

ويرى "باري بوزان" "Burry BUZAN" (1998) أن التهديدات والإنكشافات الأمنية قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء أكانت عسكرية Military أو غير عسكرية Non-Military، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تتم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعد انعكاسات طبيعية³، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته.

*تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي هي الأخرى شكلت أحد العوامل التي دفعت إلى البحث في مضامين حديثة لمفهوم الأمن، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجتها وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية لاسيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها، ومن مدى تحقيقها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجئون إلى فواعل أخرى تطرح نفسها كبديل عن الدول وتحشد الأفراد باسم العرق أو الدين⁴.

على مستوى الاشتقاق اللغوي لمفهوم الأمن، يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف فقد جاء في لسان العرب لـ "ابن منظور" تعريف الأمن على أنه ضد الخوف مستشهدا بذلك بآيات من القرآن

1- جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو: "الحكم في عالم يتجه نحو العولمة"، ترجمة، محمد شريف الطرح، (القاهرة: العيكان، ط 1، 2002)،

ص.126.

2-Michael, DELLON, "Politics of security", (London, Routledge, 1996), p.121.

<<http://www.routledge.com/books/search/12/1/2009>>

3-Peter, HOUGH, Op, Cit, p. 7.

4-James, N.ROSENAU, "The United Nations in a turbulent world", (London, Lynne Rienner publishers, 1992), p.28.

الكريم، فقد جاء في الآية الرابعة من سورة قريش بعد بسم الله الرحمن الرحيم "وآمنهم من خوف" وفي الآية الثالثة من سورة التين "وهذا البلد الأمين" أي الأمن وجاء في الآية 125 من سورة البقرة "وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا" صدق الله العظيم، و نقول أمن فلان أي يأمن أمنا¹، وطبقا لما جاء في الآيات فإن الأمن يعني: صيانة أراضي البلاد وحررتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد. وقال عنه البعض أنه يتضمن "عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف"، والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل Global Threat والذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الداخلي منه والخارجي².

أما في اللغة الإنجليزية فيرجع أصل كلمة Security إلى أصلها اللاتيني Securitas/Securus المستنبطة من الكلمة المركبة Sine, Cura حيث تعني Sine: "بدون" وتعني Cura التي أصلها Curio: "اضطراب"، ومنه تعني Sine, Cura: "بدون اضطراب أو انعدام الأمن".

كما قد ورد المفهوم في القاموس الانجليزي Oxford بمعنيين:

المعنى الأول: حيث الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط:

* يجب أن يكون الأمن دائما.

* يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.

* يجب أن يتحرر الأفراد من شك الوقوع تهديد ما.

المعنى الثاني: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

* الأمن هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.

* الأمن هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.

* الأمن هو ضمان وتأكيد على تحقيق الحماية.

* الأمن هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر³.

أما اصطلاحا فهناك عدة تعاريف لمفهوم الأمن، ينبع الاختلاف فيما بينها من البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف التهديدات الأمنية التي تواجه دولهم، لكن هناك اتفاق بين أغلب هؤلاء المفكرين حول وجوب توسيع مفهوم الأمن، حيث ترى "ج. ماثيوز" Jessica MATHEWS (1991) أن توسع مفهوم الأمن يجب أن يمتد ليشمل قضايا تلوث البيئة، والبحث عن مصادر الثروات الطبيعية ومواجهة إشكالية نضوب مصادر المحروقات والبحث عن مصادر طاغوية بديلة (لما للموارد الطاقوية من أهمية في تحديد قوة الدول، ذلك أنها عصب الاقتصاد) والقضايا الديمغرافية، كما يجب أن يشمل معالجة التناقضات الناتجة عن الهوة المتنامية بين تزايد عدد السكان والنضوب المستمر لمصادر الثروة، لأن توفير الحاجات

1- ابن منظور: "لسان العرب"، (بيروت: دار صادر، المجلد 13، ط3، 1994)، ص.21.

2- زكريا حسين: "الأمن القومي"

<http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm/20/9/2008>

3-Michael, DELLON, Op, Cit, p.121.

الأساسية للأفراد تعد من أهم ما تؤديه الدولة من وظائف، والدولة وفقا لذلك هي " مؤمنة للأمن" Security Provider¹، حيث يقتصر دور الدولة هنا على تحقيق الأمن الذي جعلته "ج.ماثيوز" مطابقا لمفاهيم اجتماعية واقتصادية محضة، بينما لا تشكل الدولة مرجعية لمفهوم الأمن، بل صار الفرد الموضوع المرجعي لمفهوم الأمن حسب ما اقترحتة الباحثة، بينما يعرف "فولك" FALK الأمن بناء على غياب التهديد حيث يقول أن الأمن هو "غياب انعدام الأمن من وجهة نظر الأفراد والجماعات"²، أي غياب التهديدات التي تمس بأمن الأفراد حيث صار للأفراد الأولوية على أمن دولهم، بل إن هناك من يعتبر الدولة أكبر خطر على أمن الأفراد، ويعرف "ميكائيل ديلون" Michael DILLON الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرك من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن وانعدام الأمن، ما عبر عنه "ديلون" بـ: (الآ) أمن (in)security³، وهنا نظر "ديلون" للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره على الأفراد وذلك عبر وسائل والتي تشكل في حد ذاتها موضوعا للأمن، لذا فإن العامل المحدد في التعريف الذي قدمه "مايكل ديلون" لمفهوم الأمن هو "الوسيلة" Instrument.

عرف "والتر ليبمان" Walter LIPPMAN الأمن على أنه حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا من أجل الحفاظ عليها⁴، إذا يتبين أن العامل المحدد في تعريف "والتر ليبمان" للأمن هو الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة، لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون هذه القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة قائمة؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية...؟ وقد حدد "ر. أولمان" هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه: "محاولة الحماية ضد الظواهر التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة، لعل أهم هذه الظواهر التي تهدد نوعية الحياة، عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الأساسية والكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية".

قدم "واييفر" Wæver مفهوما متخصصا للأمن هو "الأمن المجتمعي" Societal-Security، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة جراء بروز جملة من الظواهر على المستوى الدولي كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود... وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات⁵، لأنها تتنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح "التحديث" Modernization، وحتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم -من منظور الدول المستقبلية لهذه الجماعات- هي مصدر للعنف والاستقرار لذا فإنه في سياق العولمة، وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين فواعل النظام الدولي، صار

1-Ken, BOOTH and Steve, SMITH, "International relations theory today", (USA, The Pennsylvania state university press, 2nd ed, 1997), p.182.

2-Peter, HOUGH, Op, Cit, p7.

3-عبد النور بن عنتر: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.14.

4-John, BAYLIS and Steve, SMITH, "Globalization of world politics", (New York, oxford university press, 2nd Ed, 2001), p.225.

5-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص. 25.26.

المجتمع موضوعا مرجعيا للأمن لا الدولة (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت).

بينما يعرف "باري بوزان" الأمن على أنه "العمل على التحرر من التهديد" وهو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"¹، هذا ويرى "باري بوزان" أنه لتعريف الأمن والإحاطة بمختلف عناصره بطريقة دقيقة لا بد من تحديد موضوعه المرجعي Referent object للإجابة على السؤال "أمن ماذا؟" ويجيب "بوزان": أمن الدولة، لكن ليست الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لأن هناك مواضيع مرجعية أخرى كالأمن، قد تبرز بناء على بروز ما يهددها، لذا تبنى بوزان في تحليله للقضايا والمواضيع الأمنية ثلاث مستويات للتحليل (أنظر الجدول رقم: 2) الأفراد، الدول والنظام الدولي، ورغم هذا لازال "بوزان" يعتبر الدولة كموضوع مرجعي مركزي للدراسات الأمنية (لذا يصنف "باري بوزان" ضمن المدرسة الواقعية) وعلى هذا الأساس يميز "بوزان" بين التهديدات الحقيقية والتهديدات الزائفة².

الجدول رقم 2: مستويات التحليل في الدراسات الأمنية.

الكيان موضوع الدولة	القيم المهددة
الدولة	السيادة والقوة
المجموعة	الهوية
الأفراد	البقاء والرفاه

المصدر: "إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، ترجمة، عادل زغاغ

<<http://www.geocities.com/adelzeggarh/recon1.html/20/2/2007>>

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن للدراسات الأمنية مستويات متنوعة للتحليل، ما يتيح للباحثين في هذا المجال التوصل لنتائج دقيقة وشاملة لجوانب الظاهرة الأمنية محل الدراسة، لاسيما وأن هذه المستويات مستنبطة من الواقع.

يعد "باري بوزان" من دعاة توسيع مفهوم الأمن إلى قضايا أخرى غير العسكرية، كقضايا البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة وغيرها، فقد عدد بوزان أبعاد الأمن فيما يلي:

*الأمن العسكري: ويتضمن شقين أساسيين متمثلين في قدرات الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذا تصورات الدول ونواياها تجاه بعضها.

*الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدولة ومؤسساتها ومحافظةها على شرعيتها ونظامها السياسي وإيديولوجيتها.

1- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

2- المرجع السابق، ص. 24.

***الأمن الاقتصادي:** ويتضمن الحصول على الموارد المالية، والثروات الطبيعية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على الحد الأدنى من الرفاهية الاجتماعية، وعلى قوة الدولة.

***الأمن الاجتماعي:** ويختص بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها ورموز هذه الخصوصية كاللغة، الثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد وضمن شروط مقبولة ومساعدة على تطوير هذه الرموز ودرء التهديدات التي تؤثر سلبا على هوية وثقافة المجتمعات¹.
إن لمفهوم الأمن تصورات ومدلولات متنوعة منها:

***الأمن الكامل Comprehensive Security**، والذي يتضمن كل أشكال التهديد.

***الشراكة الأمنية Security partnership** حيث يقوم الأمن على إشراك دول أخرى في تحقيقها لأمنها.

***الأمن المتبادل Mutual Security**، حسب هذا المفهوم تحقق الدول مكاسب أمنية لدول تربطها بها علاقات اعتماد متبادل عند سعيها لتحقيق أمنها، والشأن نفسه بالنسبة للدولة أو الدول الأخرى، ما يعني أن هناك اعتماد متبادل أمني بين مجموعة من الدول.

***الأمن التعاوني Cooperative Security** حيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات التي تواجه مجموعة من الدول²، والذي ينتج عنه مركبا أمنيا Security complex ومن ثم إقليميا أمنيا. بالإضافة إلى هذه المفاهيم هناك مفاهيم تحليلية أخرى هي ذات أهمية في تحليل إشكالية الدراسة لعل أهمها:

-**الأمن اللين Soft security والأمن الصلب Hard security:** تتمثل موضوعات الأمن الصلب في

التهديدات العسكرية المباشرة، بينما موضوعات الأمن اللين فتتمثل في التهديدات غير المباشرة أو غير العسكرية مثل تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والإرهاب والتطرف وانعدام الاستقرار بمختلف صورته³، ويعتبر "جوزيف ناي" "J. Nye" عميد جامعة هارفرد Harvard، أن القوة الصلبة -والمتمثلة في القوتين الاقتصادية والعسكرية- لم تعد كافية لدرء التهديدات الأمنية، لذا اقترح على الولايات المتحدة الأمريكية استخدام وسائل غير عسكرية للترويج لأهدافها ومصالحها، فجاذبية المبادئ السياسية والثقافة الأمريكية لدى بعض الدول، تجعل من السياسات الأمريكية مقبولة في هذه الدول، حيث تشكل لهم الولايات المتحدة أنموذجا للرفاه والتقدم في كافة المجالات. تكمن أهمية هذه المفاهيم والمقاربات النظرية الجديدة في كونها توفر أطرا وأساسا تنطلق منها الدول لصياغة استراتيجيات لمواجهة الجيل الجديد من التهديدات الأمنية.

-**الأمن الشامل Global security:** تميز عالم ما بعد الحرب الباردة بظهور متغيرات أمنية جديدة بحيث

صار الأمن ذو طبيعة معقدة، فقد اهتمت هذه المقاربة بقضايا أمنية مستجدة في النظام الدولي هي قضايا

البيئة والاقتصاد والإنسان، وبالتهديدات غير العسكرية، كالاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي مقابل الأمن

1-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.16.

2-"إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، ترجمة، عادل زقاغ

3-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.34.
<<http://www.geocities.com/adelzeggarh/recon1.html/20/2/2007>>

العسكري⁽¹⁾، هذه التهديدات لا يمكن للدولة أن تواجهها بمفردها بل تتطلب تدخل أطراف أخرى من منظمات دولية حكومية وغير حكومية أو دول أخرى حيث لا بد أن تواجه هذه التهديدات بطريقة شاملة، لأن الأمن كغيره من القضايا الدولية الأخرى صار لا بد أن يتحقق في سياق الاعتماد المتبادل وبطريقة عابرة للقوميات ومتعددة الأطراف، حيث تتحالف مختلف فواعل النظام الدولي لمواجهة هذه التهديدات، إضافة إلى العمل على تطوير الترسانة القانونية اللازمة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، فهذه التهديدات لا يمكن مواجهتها بوسائل عسكرية. يعد الأمن الشامل ذو طبيعة تعاضدية Synergétique أي أنه يتحقق من خلال مجموعة السياسات الأمنية في المجالات الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية وغيرها، حيث أن الأمن بالمفهوم الشامل لا يتحقق إذا مس أحد هذه المجالات قصور².

يمكن تصنيف مختلف هذه التصورات الأمنية إلى تصورات إيجابية وأخرى سلبية للأمن، فالتصور السلبي قائم على أساس غياب التهديد وذلك بتحسين الدفاع ضده، وهناك من أتباع المدرسة الواقعية من يقترح ضربات إستباقية ضد التهديدات المحتملة، هذا التصور مبني على الشك في نوايا الآخر. بينما يفترض التصور الإيجابي فكرتين أساسيتين، مفادهما: طمأننة الطرف الذي يرتاب منك ومعالجة مصادر انعدام الأمن، وإنهاء مسبباته³.

مما سبق يمكن القول أن مفهوم الأمن مفهوم متعدد الأبعاد multi-dimentional concept يمتد من المجال الاقتصادي إلى الاجتماعي والثقافي والسياسي والعسكري... في مواجهة تهديدات داخلية أي نابعة من داخل إقليم الدولة، وأخرى خارجية أي صادرة من الدول الأخرى والبيئة الدولية ككل، كما أن هذا المفهوم يتطلب جهودا جماعية لتحقيقه، فهو متعدد الأطراف multilateral، ما يجعل هذه الأطراف تشكل مركبا أمنيا، حيث يعتمد أمن كل طرف منها على أمن الأطراف الأخرى، وحيث التفاعلات الأمنية المترابطة بين أطراف هذا المركب تشابك وتعقد من الاعتماد المتبادل الأمني بين أطرافه، كما يفترض في العلاقات البيئية لأطراف هذا المركب قدرا من التكافؤ رغم أنه في الواقع هناك أطراف أمنها تابع لأمن أطراف أخرى، وذلك في اتجاه واحد أي دون وجود اعتماد متبادل أمني بين هذه الأطراف. ويكون تحقيق الأمن بوسائل متعددة ومتنوعة بتنوع التهديدات التي يواجهها.

تتراوح وسائل تحقيق الأمن هنا بين عناصر القوة الصلبة إلى عناصر القوة اللينة، والوحدات الواجب تأمينها To Secure متعددة ومتنوعة، كالفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي، أي مستويات التحليل الأمني صارت متعددة في عالم ما بعد الحرب الباردة، ما يتيح نظرة أكثر شمولية للظاهرة الأمنية.

1-Bary, BUZAN and Ole, WAEVER and WILDE, "Theory of security"

<<http://www.Silkoadstudies.org/new/docs/presentations/2004/cause.gglectures/gg/3.pdf/23/3/2008>>

2-Jean Jacques, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, OP, Cit, p.117. 118.

3-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.18.

لأن مفهوم الأمن متعدد الأبعاد، ولأنه لا يمكن نقل القوة من مجال إلى آخر وبالإضافة إلى أن أمن الدولة الشامل يتطلب تحققه في كل مجال على حدا، فإن الدول تراهن على بعض المجالات الحيوية في سبيل تعزيز أمنها وضمانه، و تعتبر تحقيق امتيازات في هذه المجالات تحدياً، يتوقف أمنها على تحقيقه. لذا فإن الرهان الأمني هو ما يتوقعه طرف من تحقيق أرباح في مجال ما ويعمل على تحقيقه بوسائل مختلفة، وبما أنه جزء من أمنه الشامل فله انعكاسات عليه، وقد يكون ذلك على المدى البعيد، حيث تتسابق الأطراف المتنافسة على ساحة هذا الإقليم على تحقيق امتيازات فيه الحصول لزيادة مصادر قوتها من خلال بناء قدراتها العسكرية والترويج لثقافتها عند شعوب هذا الإقليم، كما تقيم القواعد العسكرية على أراضي الدول محل التنافس، وكل هذا في سبيل تحقيق أمنها الشامل.

حتى مفهوم الأمن الشامل المغربي يحتاج إلى ضبط، لاسيما وأن المغرب العربي لا يشكل وحدة متكاملة على أرض الواقع، بقدر ما يشكلها على مستوى أمني وذاكرة الشعوب المغربية، حيث تتقاسم شعوبه تاريخاً مشتركاً بنضالهم ضد مستعمر واحد، إضافة إلى اشتراك الشعوب المغربية في الأصول العرقية والدين واللغة وحتى في اللهجات المحلية، إضافة إلى أن الدول المغربية تقع على امتداد جغرافي واحد دون وجود حواجز طبيعية على حدودهما المشتركة، بينما على مستوى الممارسة السياسية يضع القادة المغربية حواجز سياسية في وجه الوحدة المغربية، لذا فإن مفهوم الأمن الشامل المغربي لم يجسد على أرض الواقع حتى يومنا هذا، وذلك لعدم تجسد الوحدة المغربية.

لكن عدم توحيد الدول المغربية وتكتلها في كيان واحد، ذلك أن عدم وجود كتل إقليمية يضم هذه الدول لا ينفى وجود تهديدات أمنية مشتركة بين دول المغرب العربي أياً كان مصدرها، وهو ما ينطبق على ما تخلفه الانعكاسات المترتبة عن التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي، لذا يمكن القول بوجود أمن شامل مغربي بناء على وجود تهديدات وقضايا أمنية مشتركة بين دوله، إضافة إلى مفهوم الأمن الشامل لكل دولة مغربية على حدا.

مما سبق نفترض أنه حسب هذه الدراسة، يتضمن مفهوم الأمن الشامل المغربي بعدين: البعد الأول محلي و المقصود به الأمن الشامل المتعدد الأبعاد والخاص بأمن كل دولة مغربية على حدا، أما البعد الثاني فمغربي جماعي يخص التهديدات والقضايا الأمنية التي تمس الدول المغربية ككل.

المطلب الثاني: مفهوم التنافس.

افترقت ظاهرة التنافس لأطر نظرية متخصصة، لذا كانت ظواهر التنافس تحلل ولزمن طويل في إطار منظورات العلاقات الدولية المتاحة، خاصة المنظور الواقعي الذي شكل المنظور المسيطر Mainstream على حقل العلاقات الدولية بمختلف ظواهره، حيث يعتقد الواقعيون أن التنافس كان لزمن طويل محركاً للسياسة الدولية، فقد اعتبر الواقعيون التنافس مساراً للوحدات السياسية في إطار السعي لزيادة قوتها في سبيل ضمان بقائها، حيث تعمل الدول على الحصول على كل شيء مقابل ألا يحصل الطرف الآخر في المنافسة على أي شيء (وهذا ما نفترضه اللعبة الصفرية)، كما سيطر التحليل الواقعي على ظاهرة التنافس طيلة فترة

الحرب الباردة التي وسمها الصراع والتنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي على مناطق النفوذ في العالم¹، فخلال هذه الفترة من الزمن تم التطرق لظاهرة التنافس على أنها أحد المراحل السابقة مباشرة لوقوع الحرب، وذلك ما أثبتته الواقع الدولي في العديد من الحروب التي نشبت في تلك المرحلة، حيث اعتبرت الحرب حسب الواقعيين مرحلة حتمية تأتي بعد احتدام التنافس بين وحدتين سياسيتين².

يفرق المهتمون بظاهرة التنافس بين مفهومي competition والتي يقصدون بها المنافسة في المجال الاقتصادي، وبين مفهوم rivalry وهو التنافس الشامل (أي الذي يشمل جل المجالات) لوحدات أكبر وأشمل من الوحدات الاقتصادية (وهذا المفهوم هو المقصود في هذا البحث).

يعرف "ب.هنسل" "Paul R HENSEL" التنافس rivalry على أنه: "علاقات بين فواعل، تتميز علاقاتها بعدم التوافق حول بعض المواضيع التي يراها هؤلاء مهمة، وعاملا محددًا في تحقيق أهدافها ومصالحها، وحيث يرى كل طرف الطرف الآخر على أنه تهديد أمني حقيقي له، وهذا الوضع يدوم لزمن طويل"³.

استعمل كل من "مواز وغوشمان" "Moaz and Gochman" عبارة "التنافس ما بين الدولاتي" interstate rivalry والتي تعبر عن وجود تنافس بين دولتين تصادمتا أكثر من غيرهما من الدول الأخرى، ويعتقدان أن هذه العبارة تعني بالنسبة للواقعيين وجود تنافس بين دولتين كبيرتين وفاعلتين في السياسة الدولية، وأن انعدام التوافق هذا يقود هاتين الوحدتين إلى تضخيم قدراتهما الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية بغرض التفوق على الطرف الآخر، هذا التعارض في المواقف قد يدوم مدة طويلة يستعمل الأطراف خلالها عدة وسائل إما لتسوية أو لإدارة هذا التنافس.

برزت عدة عبارات ومفاهيم للتعبير عن حالة التنافس بين دولتين أو أكثر، فمثلا يفرق "ويليام تومبسون"

William R. THOMPSON بين نوعين من التنافس:

*positional rivalries، التنافس على المكانة: ويكون تنافسا سياسيا وإيديولوجيا واقتصاديا...في

سبيل الحصول على المكانة.

*spacial rivalrie، التنافس على الإقليم: ويكون موضوعه منطقة ما كالتنافس من أجل السيطرة على

طرق التجارة أو على مناطق حدودية أو غيرهما.

*principal rivalry، التنافس الرئيسي: وذلك نسبة إلى المؤسسات الرسمية في الأنظمة السياسية

حيث يحدد الموظفون المسؤولون في هذه المؤسسات منافسيهم، فكل منهم يدرك منافسه وقدراته، ويقوم

1-Renaud, EGRETAU, "L'analyse de la rivalité dans les relations internationales"

<<http://www.ceri-sciencespo.com/publica/question/qdr23.pdf/23/4/2009>>

2-Paul, F. DIEHL & Gary, GOERTZ, "War and peace in international rivalry"

<<http://books.google.com/books/28/4/2009>>

3-Paul, R. HENSEL, "Interstate rivalry and the study of militarized conflict"

<<http://www.paulhensel.org/research.pdf/28/4/2009>>

التنافس هنا على الحصول على المعلومات والتي بناء عليها تصدر القرارات، ومنع المنافسين الآخرين من الوصول إليها.

*strategic rivalry، التنافس الاستراتيجي: والمقصود به أن الدول تتنافس من أجل أهداف بعيدة المدى، وهو أكثر أنواع التنافس حدة .

*perpetual rivalry، التنافس الدائم: وهو النوع الذي يدوم زمنا طويلا نسبيا مما قد يصعبه إلى صدام عنيف في بعض الحالات¹.

يكون التنافس في أغلب الأحيان على شيء نادر، كما أن الأطراف أحيانا لا يدركون أنهم يتنافسون، فلا يسعى أحدهم إلى منع الآخر من تحقيق أهدافه، لكن هذا لا يعني أن التنافس غير قابل للتطور، فقد يصبح صداما عنيفا بين الأطراف المتنافسة إذا حاول أحد الأطراف على دعم مركزه على حساب مراكز الأطراف الآخرين، وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم أو تحييدهم -بإخراجهم من اللعبة- أو حتى بتدميرهم²، هذا حسب وجهة نظر الواقعيين الذين يرون في التنافس مرحلة سابقة لنشوب الحروب-كما سبق الذكر- لكن في ظل المتغيرات التي شهدتها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة مثل تعدد الفواعل من غير الدول وتزايد أهميتها وقدرتها على الفعل، وتزايد أهمية المجال الاقتصادي على حساب المجال العسكري وتراجع أهمية الحروب في تحقيق أهداف الدول، حيث صار بالإمكان أن تحقق الدول مصالحها عبر عقد إتفاقيات تجارية وإقامة علاقات متنوعة مع دول أو فواعل أخرى، مما جعل من إمكانية حدوث صدام بين فواعل النظام الدولي شيء مستبعد على غرار ما كان قائما خلال الحرب الباردة، حيث استعاضت هذه الفواعل بالتبادل التجاري عن الحروب، نظرا لأن تكاليفها مرتفعة مقارنة بعوائدها.

يعتقد "باري بوزان" أنه غالبا ما تعبر التهديدات الأمنية المسافات القصيرة بسهولة أكثر من المسافات البعيدة، فهي غالبا ما تكون نابعة من الجوار، لذا فأغلب الدول تخاف من جيرانها أكثر من الدول البعيدة حتى وإن كانت قوية، و لذلك يكون التنافس بين الجيران أكثر منه بين الدول المتباعدة مثلما يعتقد " جون فاسكيز" J. VASQUEZ³، لكن ذلك لا يعني أنه لا يمكن أن تتنافس دول متباعدة، فقد يحدث ذلك خاصة إذا كانت هذه الوحدات من الفواعل ذات الوزن الثقيل في النظام الدولي والتي تمتد مصالحها عبر مناطق وأقاليم عديدة فيه وذلك سعيا منها لتحقيق المكانة الدولية.

يقوم المفهوم الإجرائي لمفهوم التنافس على مجموعة من المحددات تشكل خصوصية هذه الدراسة، لعل أهم هذه المحددات:

*التنافس هنا هو بين طرفين أحدهما دولة و الطرف الآخر هو مجموعة من الدول عضوة في كتل، رغم أنه لا بد من الإشارة إلى أن التنافس هنا هو بين مجموعة محددة من دول التكتل مقابل دولة في الطرف الآخر.

1-Renaud, EGRETAU, "L'analyse de la rivalité dans les relation internationales"

⟨http://www.ceri-sciencespo.com/publica/question/qdr23.pdf/23/4/2009⟩

2-روبرت بالتغراف وجيمس دورتي، "النظريات المتضاربة"، ترجمة، وليد عبد الحي، (بيروت: الكاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص.140.

3-Renaud, EGRETAU, "L'analyse de la rivalité dans les relation internationales"

⟨http://www.ceri-sciencespo.com/publica/question/qdr23.pdf/23/4/2009⟩

*كلى الطرفين هما من أقطاب النظام الدولي، وإن كانت مسألة التكافؤ بينهما نسبية، خاصة في حال الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حيث لا يوجد تكافؤ بينهما، فهناك من المحللين من يعتقد أن القوة الأمريكية في تراجع والقوة الأوروبية في تصاعد مستمر (لاسيما على المستوى الاقتصادي) ما يرشح الإتحاد الأوروبي لأن يكون أقوى من الولايات المتحدة الأمريكية في المدى القريب، بينما هناك محللون يعتقدون أن الهزات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي من حين لآخر لا يمكن أن تكون مؤشرات على بداية تراجع القوة الأمريكية، فهي لازالت وستبقى القوة العظمى في النظام الدولي على مدى بعيد من الزمان.

*دافع التنافس هو المصلحة القومية والتي يتغير مفهومها باختلاف قدرات وإمكانيات كل طرف.

*يقول المهتمون بدراسة التنافس أنه قد لا يكون هناك إدراك من قبل الأطراف بوجود تنافس فيما بينها، لكنه وعلى عكس ذلك- في هذه الدراسة- يدرك الطرفان الأمريكي والأوروبي أنهما متنافسان على موضوع ما، وعلى مناطق وأهداف محددة، كما أن هناك علاقات تعاون متزامنة مع علاقات التنافس بينهما، إضافة إلى أن هناك مواضيع وقضايا لا يحتاج فيها التحالف بينهما إلى نقاش، بل أنه أكثر من ذلك هناك اعتقاد أن المصالح الغربية المتجانسة أسمى وأهم من أن تتأثر أو تتراجع بفعل بعض علاقات التنافس.

*إضافة إلى أن هناك وعي بوجود تنافس بين الطرفين المتنافسين وهناك إدراك تام بالطرف الآخر، أي بأهدافه وسياساته، أي أنه ليس مجهولا كما عبر "كوين" "kuenne" عن ذلك بـ: non-anonymity of rivals.

*يعتمد الطرفين المتنافسين وسائل متنوعة في إدارة التنافس القائم بينهما، تتراوح هذه الوسائل ما بين القوة اللينة، والقوة الصلبة .

* موضوع التنافس هنا هو مجال جغرافي spacial rivalries هو استراتيجي وحيوي بالنسبة لأمن كلى الطرفين.

ومنه فإن التنافس هو تسابق بين وحدتين أو أكثر سواء كانت دول أو فواعل أخرى، مع وعي الأطراف بالوضع القائم بينها، وبالطرف الآخر في التنافس، أي أن الأطراف ليسوا مجهولين بالنسبة لبعضهم.

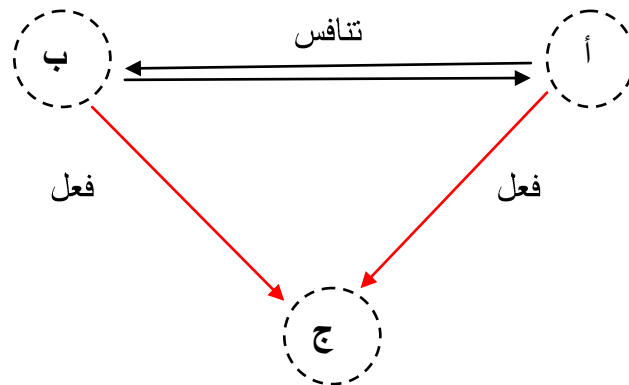
كما يكون التنافس حول موضوع معين، من أجل مصالح وأهداف محددة، قد تكون مطلقة أو نسبية، ويتخذ التنافس مظاهر عدة، فقد يكون هناك تصادم، أو مجرد تعارض في المواقف والتصورات، أو قد يكون هناك تنافس وتعاون متزامنين بين الأطراف المتنافسة، كما أنهم يستعملون وسائل متنوعة لإدارة تنافسهم، وليس بالضرورة أن يكون أطراف التنافس من الإقليم ذاته، فقد يكونون من أقاليم مختلفة، كما تكون ساحة تنافسهما إقليم آخر لا ينتمي إليه كلاهما أو أحدهما.

إن هذا النوع من التنافس-أي الذي يكون بين طرفين من خارج إقليم ما على ساحة هذا الإقليم-لاشك أن له انعكاسات على الأمن الشامل للإقليم محل التنافس سواء على المستوى المحلي لدوله، أو على المستوى الكلي للإقليم، وهذا هو مضمون الأمن الشامل كما سبق تعريفه في المطلب السابق.

يتنافس الطرفان حول الإمكانيات التي تمتلكها المنطقة من موارد أولية تشكل سلعا استراتيجية بالنسبة لاقتصادات الطرفين المتنافسين حيث يعمل كل منهما على تحقيق مكاسب وامتيازات أكبر ويعيق سعي الطرف الآخر نحو تحقيق مكاسب في الإقليم وذلك عبر مساعدات مالية وتقنية، وإدخال دول المنطقة في المنظومة الاقتصادية للطرفين المتنافسين، عبر عقد اتفاقيات ذات مواضيع متعددة: تجارية وعسكرية وثقافية وسياسية...تتضمن شروطا في غالب الأحيان تخدم مصلحة الأطراف المتنافسة، ففي النهاية يتنافس الأطراف لتحقيق المكانة الدولية، والحصول على هامش أوسع للحركة والفعل على المستوى الدولي، والتأثير على سلوكيات الفواعل الأخرى.

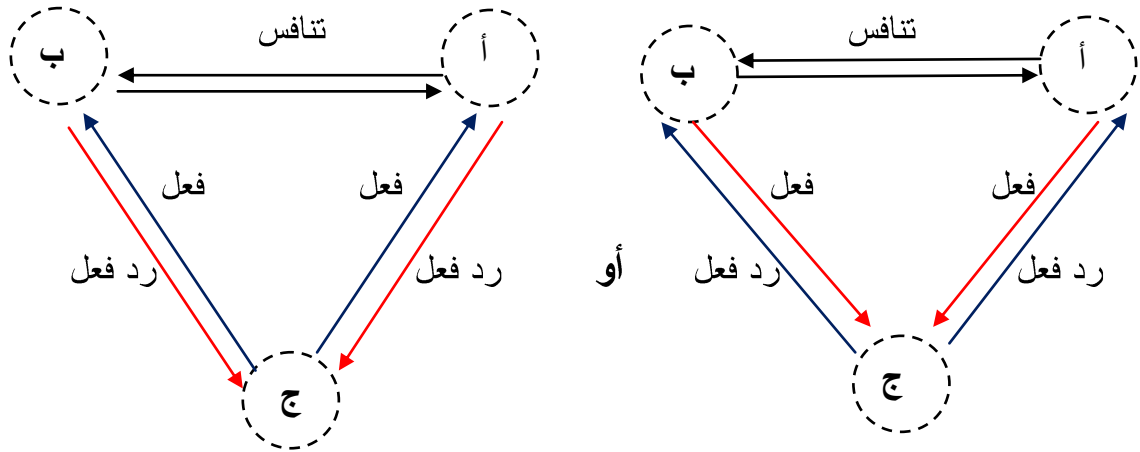
يؤثر التنافس على الأمن الشامل للمنطقة المتنافس حولها، إذا كانت الاتفاقيات والمشاريع التي توجهها الدول المتنافسة، مصاغة بطريقة أحادية الجانب أي أن دول الإقليم محل التنافس لا تساهم في صياغة بنود هذه المشاريع، كما أن الدول المتنافسة تصيغ هذه النصوص بناء على مصالحها ولا تراعي في ذلك خصوصيات الدول التي توجه إليها هذه المشاريع ولا مصالحها، لاسيما وأن هذه الدول لا تنسق فيما بينها لتصيغ سياسات موحدة في مواجهة مشاريع الدول المتنافسة، فدول الإقليم محل التنافس في موقع رد فعل لا موقع فعل، فهي تتفاعل لسياسات التنافس على أراضيها ولا تتفاعل معها، أنظر الشكل التالي:

الشكل رقم 1: نمط التفاعل أحادي الطرف. (بتصرف)



في حين كان لابد أن يكون هناك تنسيق بين دول الإقليم "ج" لصياغة سياسات توازن بها سياسات كل من الفاعلين "أ" و"ب" (أنظر الشكلين التاليين)، وتحقق من خلالها مكاسب من تسابق الطرفين على عقد علاقات معها.

الشكل رقم 2: نمط التفاعل الإيجابي بين الفواعل "أ" و"ب" و"ج" (بتصرف).



حسب الشكل الأول تقتصر سلوكيات دول الإقليم "ج" على مجرد ردود أفعال على سلوكيات الدول "أ" و"ب"، لكن إذا كان هناك تنسيق بين دول الإقليم "ج" فقد ترتقي سلوكيات دوله إلى مستوى الفعل، أي أن هذه الدول تصيغ سياسات تضع بموجبها شروطا للتعامل مع الدول المتنافسة، وتحقق مكاسب نسبية، بعد أن كان الفاعلين "أ" و"ب" يحققان مكاسب على حساب دول المنطقة "ج"، وهنا تصبح المكاسب التي تحققتها دول هذه المنطقة من التنافس بين الفاعلين "أ" و"ب" أكثر من سلبيات هذا التنافس، كما أن تحقيق هذه المكاسب راجع إلى سياسات هذه الدول المنفردة.

إضافة إلى ما سبق فإن انعكاسات التنافس تكون إيجابية على بعض أبعاد الأمن الشامل للإقليم، وسلبية على أبعاد أخرى، بحيث تستفيد هذه الدول من التطور التكنولوجي للفاعلين المتنافسين وعلى فرص لتكوين إطارات في هذا المجال وفي مجالات أخرى، وكذا في مجال مكافحة بعض التهديدات التي تهدد أمن كلى الطرفين (الدول المتنافسة والدول محل التنافس)، كما ينعكس هذا التنافس سلبا على بعض أبعاد الأمن الشامل للمنطقة محل التنافس، فقد تسبب سياسات التنافس تفكك دول المنطقة والمساهمة في تعميق الإختلالات التي تعاني منها دول المنطقة محل التنافس.

مما سبق فإن فرضية وجود انعكاسات سلبية للتنافس بين فاعلين على تحقيق مكاسب أكثر من الطرف الآخر في إقليم ما تنظر إليه على أنه أحد المجالات الحيوية لمصالحها، ليست حتمية بحيث هناك انعكاسات سلبية على بعض أبعاد الأمن الشامل لهذا الإقليم، مثلما هناك انعكاسات إيجابية على أبعاد أخرى. إضافة إلى أن هذا التنافس لا يشكل السبب الوحيد و المباشر لهذه الانعكاسات (السلبية وحتى الإيجابية) بحيث تساهم دول المنطقة فيه، كما أن المكاسب أو الخسائر المجنبة من مشاريع الدول المتنافسة تكون بتفاوت بين دول المنطقة.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية.

بالنظر إلى غياب أطر نظرية خاصة بتحليل الظواهر الأمنية، يعتمد المهتمون بالقضايا الأمنية الدولية في الغالب على منظورات العلاقات الدولية، والتحليل الذي تقدمه في إطار فرضياتها ومسلّماتها المركزية للظواهر الأمنية.

المطلب الأول: التحليل الواقعي لمفهوم الأمن.

يعد المنظور الواقعي ولزمن طويل المنظور المسيطر mainstream على حقل العلاقات الدولية، وذلك منذ أن صار هذا الأخير فرعاً علمياً مستقلاً بذاته، وقد برز الفكر الواقعي وتنامي أكثر في فترة ما بين الحربين على إثر تراجع الفكر المثالي بعد انهيار عصبة الأمم، وسقوط المسلمة المثالية التي تفترض أن السلم سيسود إذا كان النظام الدولي منظماً ومحكوماً بمجموعة من المؤسسات والقواعد القانونية التي تنظم وتراقب العلاقات ما بين الدولانية inter-state relations باسم القانون الدولي، ورغم أن الفكر الواقعي حديث النشأة إلا أنه يرجع في الأصل إلى أفكار فلاسفة من فترات زمنية بعيدة من أمثال المؤرخ اليوناني "ثيوسيديد" "Tucy Dides" الذي حلّل أسباب الحرب بين أثينا واسبرطة من وجهة نظر واقعية و "ميكيافيل" "Micheavell" الذي قدم نصائح للأمير القوي، والتي من أبرزها ألا يحكم الأمير باسم الأخلاق والفضيلة بل باسم القوة، إضافة إلى "توماس هوبز" "T. Hobbes" الذي افترض أن الإنسان شرير بطبعه وينزع إلى التوسع و التنازع لإشباع أنانيته وكذا "روسو" "J.J Rousseau" الذي يرجع أسباب انعدام الأمن في النظام الدولي إلى غياب سلطة عليا تمنع الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض.

أما حديثاً فيرجع الفضل في تطوير الفكر الواقعي خاصة إلى "ادوارد هاليت كار" "E.H Carr" من خلال مؤلفه "أزمات العشرين سنة" "The twenty year crises"، وإلى "هانز مورغانثو" "Hans Morgenthau" من خلال مؤلفه "السياسة بين الأمم" "Politics among nations"، وغيرهما أمثال: "رينولد نيبور" "Reinhold Neibuhr" و"فريدريك شومان" "Frederick Shuman" و"تيكولاس سبيكمان" "Spykman Nicolas" و"جورج كينان" "George Kenan" وغيرهم.

يقوم المنظور الواقعي على مجموعة من المسلمات والفرضيات تشكل الإطار العام للتحليل الواقعي لمفهوم الأمن، ذلك أن هذا الأخير يفتقر لمقاربات وأطر نظرية خاصة به كما سبق الذكر، لذا فقد قدمت منظورات العلاقات الدولية تحاليل للظاهرة الأمنية في إطار مسلماتها المركزية حيث:

*يتبنى المنظور الواقعي انطولوجيا فكرة الدولانية statism، أي أن الدولة هي الفاعل المهيمن على التفاعلات الدولية، ذلك أنها الفاعل الوحيد الذي يتمتع بالسيادة والتي من خلالها تملك الدولة القدرة على ممارسة السلطة واستخدام القوة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، إضافة إلى أن الفواعل الأخرى من غير الدول non-state actors في الواقع ليست مستقلة عن سيطرة ونفوذ الدول¹، كما أنهم يفترضون أن

1-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.150.151.

الدولة فاعل متجانس أو وحدوي unitary actor أي أن المؤسسات و الفواعل الفرعية المتواجدة في إطارها كلها خاضعة لها ولا يمكن لها أن تنافسها في صنع سياستها العامة، وعليه فإن التحليل الواقعي للأمن يقوم على فكرة مفادها أن: **الدولة القومية هي الوحدة المرجعية للأمن Referent Object** (وذلك للإجابة عن السؤال أمن من؟)، أي أن الأمن الواجب التحقيق هو أمن الدول فحسب، وذلك بالحفاظ على استقرارها وبقائها ضد أي تهديد قادم من وراء حدودها¹، ومنه فإن مستوى التحليل في الدراسات الأمنية ضمن المنظور الواقعي هو الدولة القومية.

*يعتقد رواد المنظور الواقعي أن **مصدر التهديد** هو بنية النظام الدولي الفوضوية anarchy، ومضمون الفوضى هنا هو غياب سلطة عليا مشتركة تنظم علاقات التنافس بين الدول، إضافة إلى غياب التنظيم الهرمي hierarchy الذي تتميز به السياسة المحلية حيث توجد بين المؤسسات والبيروقراطيات المحلية علاقات منظمة في إطار ثنائية "رئيس ومرؤوس" super and subordinate، كما يرجع "مورغانثو" سبب هذه الفوضى إلى سلوك الدول التنافسي من أجل القوة لأن السياسة الدولية حسب ما هي إلا صراع من أجل زيادة القوة من جهة وتعزيز المكانة الدولية من جهة أخرى، هذا السعي لتحقيق الأمن من قبل الدول يخلق شعورا بانعدام الأمن عند دول أخرى، مما يدفعها إلى الدخول في السباق نحو تعظيم قوتها بصفة منفردة self-help لأنها لا تثق في الدول الأخرى فصدى اليوم قد يصبح عدو الغد على حد اعتقاد "ميكيافلي"²، وهذا عكس السياسة المحلية (*) التي لا يميزها هذا التنافس بل تتميز بوجود نظام أمني وأجهزة مخولة للحفاظ على أمن الدولة ورفاه المواطنين، حيث لا يضطر المواطنون للتنافس من أجل تحقيق أمنهم لأن هناك سلطة عليا تتولى ذلك³.

*أما عن ميكانيزمات ووسائل تحقيق أمنها وبقائها المادي survival فتعتمد الدولة على القوة حتى تزيد من استقلاليتها في سلوكها من جهة، وتحقيق التوازن على مستوى السياسة الدولية مع دول وأحلاف أخرى من جهة أخرى⁴. إضافة إلى أن تحقيق قوة أكبر يعني مقاومة أي هجوم أو تعدي من قبل الدول الأخرى، فكما كانت الدولة قوية كلما كانت حظوظها في الحفاظ على بقائها أكبر⁵. تعرّف الواقعية القوة بناء على القدرات العسكرية، و التي من خلالها تملك الدول القدرة على مراقبة والتأثير في أفكار وسلوكيات الدول الأخرى حسب "مورغانثو"⁶.

*تعد المصلحة القومية **الموجه الأساسي** لسلوكيات الدول، كما أنه المحدد الأساسي لقيمتها، فالدولة حسب الواقعية ليست لا أخلاقية بصفة مطلقة (*)، بل تتحدد قيمتها تحت ما يعرف "بأسباب الدولة" "raisons"

1- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.18.

2-Ken, BOOTH and Steve, SMITH, Op, Cit, p.176.

3-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p, 143,153.

(*) قارن "هانز مورغانثو" بين السياسة المحلية والسياسة الدولية ليوضح مضمون الفوضى الدولية وكذا قام بذلك "كنث والتر" أيضا.

3-جهد عودة: "النظام الدولي. نظريات وإشكاليات"، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص.24.

4-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.150.

"d'état" فهذه الأخيرة تتضمن مصالح الدولة والتي ينضوي تحتها حماية أمن ورفاه الأفراد ومنه فإن الحفاظ على أمن وبقاء الدولة ورفاه المجتمع قيمة في حد ذاتها وواجب أخلاقي للحكام والمسؤولين في الدولة ويندرج تحت إطار مفهوم المصلحة القومية¹:

● مصلحة البقاء survival: يعتقد "هنري كيسنجر" "H Kissinger" أن البقاء هو الهدف الأسمى للدولة حيث لا يجب أن تساوم عليها الدولة أو تعرضها للخطر²، لذا تسخر الدولة كل إمكانياتها المادية للحفاظ على بقائها وأمنها.

● مصلحة تعظيم القدرات العسكرية: فالأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للحفاظ على أمنها.

*كآلية لتحقيق السلم الدولي والحفاظ على الوضع القائم status quo، تعمل الدول على الحفاظ على وضع فيما بينها يطلق عليه ميزان القوى Balance of power، والذي عرفه "مورغانثو" على أنه آلية منظمة للفضى الدولية، بحيث يمنع أي دولة من التفوق على الدول الأخرى والإخلال بالميزان لصالحها، لذا فهو مبدأ دفاعي وقائي من وقوع الحروب والنزاعات بين الدول³، كما أنه وضعية غير مقصودة من قبل الدول وإنما تأتي كنتيجة لسعي الدول إلى ترجيح كفة القوة العسكرية لصالحها أما الدول الصغرى والضعيفة والتي لا تملك القدرة على بناء وتطوير قدراتها العسكرية، فتدخل في تحالفات حفاظا على أمنها وبقائها.

*يعتقد الواقعيون (الجدد والتقليديون على حد سواء) أن الدول وحدات متشابهة similar units من حيث تمتعها كلها بالسيادة من جهة، وأدائها لنفس الوظائف من جهة أخرى، لذا فهي لا تتنازل عن وظيفتها الأمنية لدول أو لجهات الأخرى بل تسعى لتحقيقها بطريقة منفردة اعتمادا على ذاتها self-help لأنها لا تثق في الدول الأخرى كما أنها لا تدرك مدى حجم قدرات هذه الدول، لذا تعمل فهي على الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، هذا السعي يخلق شعورا بالتهديد لدى الدول الأخرى مما يجعلها هي الأخرى تدخل في التنافس للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة⁴، وهنا تدخل الدول في سباق نحو الأمن والقوة فكل دولة تسعى لتحسين قدراتها تحسبا لأي تهديد من قبل الدول الأخرى، هذا التفاعل الدائم بين الدول يطلق عليه الواقعيون المعضلة الأمنية⁵ Security dilemma، طرحت هذه الفكرة أولا من قبل "جون هرتز" "John HERTZ" في خمسينيات القرن الماضي وقد شرحها "هرتز" كآليتي: "إن الدول تسير وفق مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق حاجاتها الأمنية حيث ترى في سلوكها دفاعا وفي سلوك الآخرين تهديدا"، ذلك أن الشك هو محرك التفاعلات الإستراتيجية الدولية⁶.

1-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.143.

2-Ibidem, p.153.

3-Jean Jacques, ROCHE, "Théories des relations internationales", (Paris, Montchrestien, 5^{eme} ed, 2004), p.33. 34.

4-Keith, KRAUSE and Michael C.WILLIAMS, Op, Cit, p.12.

5-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.20.

6-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.257.

*تقسم المدرسة الواقعية القضايا إلى قضايا السياسة العليا High politics، وهي القضايا التي يعتمد عليها بقاء الدولة وتتمثل في قضايا الأمن والسياسة الخارجية، وقضايا السياسة الدنيا Low politics وتتضمن حاجات الأفراد من قضايا البيئة والصحة والتعليم، وغيرها¹.

في بداية سنوات الستينات والسبعينات، تنامت ظواهر عابرة للقوميات كالاعتماد المتبادل interdependence وتزايد فاعلية الفواعل الأخرى من غير الدولة. بدأ التحليل الواقعي يتراجع نظراً لارتكازه على مسلمات وفروض عجزت عن تحليل هذه الظواهر المتنامية، هنا ظهرت تيارات جديدة من داخل المنظور الواقعي نفسه تحت ما عرف بالواقعية الجديدة Neo-Realism، عملت هذه التيارات على تجديد وتوسيع قدرة المنظور الواقعي على تحليل الظواهر الدولية وخاصة الجديدة منها. قامت الواقعية الجديدة على انتقاد بعض الفرضيات المركزية centric assumptions للمنظور الواقعي، فابستيمولوجيًا لا يؤمن "كنث والتز" Kenneth WALTZ وهو أحد رواد المدرسة الواقعية الجديدة، بمسلمة الطبيعة البشرية الشريرة طالما لا يمكن إثباتها علمياً، بحيث لا يمكن بناء نظرية واقعية وعلمية على أفكار غير واقعية²، لاسيما وأن الواقعية قد استعارت من العلوم التجريبية مناهجها (وذلك تأثراً بأفكار الثورة السلوكية).

-على غرار الواقعية التقليدية يؤكد "كنث والتز" أن الدول ليست ولم تكن أبداً الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وإنما هناك فواعل أخرى من غير الدول، وإن لم تكن لها نفس فاعلية الدول، فحتى الدول كلها ليست متساوية من حيث تمتعها بنفس المستوى من القدرات، فبنية^(*) السياسة الدولية لا تحددها إلا سلوكيات وتفاعلات الدول الرئيسية على المستوى الدولي، وليثبت " والتز" صحة فرضيته، فقد شبه السياسة الدولية بالسوق، والوحدات السياسية بالشركات، حيث أن السلوك التنافسي البيئي لهذه الشركات هو العامل المحدد لبنية السوق، هنا يقول " والتز" أن "شارل كيندلبرغر" Charles P.KINDLEBERGER كان على حق حين قال أن الدولة الأمة ليست إلا وحدة اقتصادية³، حيث يرى " والتز" أن بنية النظام الدولي تقوم على سلوكيات الوحدات السياسية المشكلة له وتتغير بنية النظام الدولي بتغير توزيع القدرات بين وحداته السياسية، لأن الفرق الوحيد بين الوحدات السياسية هو في مستوى قدراتها⁴. ومنه لم تبقى الدولة المرجعية الوحيدة للأمن، ولم تعد لها القدرة على الحفاظ على أمنها بمفردها، بل صار لزاماً عليها أن تتعاون مع الدول الأخرى حيث يعتقد "شارل غلاسر" Charles GLASSER أن هناك مجموعة من الشروط والظروف والتي بتحققها يمكن للمتنافسين أن يتعاونوا ويحققوا مصالحهم الأمنية المشتركة، فبعد الحرب الباردة صارت هناك قضايا أمنية مشتركة بين مجموعات من الدول، لاسيما وأن هذه القضايا عابرة للحدود مثل قضايا التلوث البيئي والجريمة المنظمة وغيرها من القضايا التي صارت تخص كل الدول بعد الحرب الباردة. إضافة

1-Peter, HOUGH, Op, Cit, p.4.

2-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.148.

3-Kenneth, WALTZ, "Theory of international politics", (Addison-Wesley Publishing company, 1979), p.94.

4-Ibidem, p.97.

إلى "روبرت جيرفيس" "Robert JERVIS" الذي يعتقد أنه بالتعاون قد تنشأ أنظمة أمنية Security regimes بين الدول لمواجهة خلافاتها وتفاذي الوقوع في المعضلة الأمنية¹، يطلق "بوزان" على الأنظمة الأمنية التي تحدث عنها "جيرفيس" تسمية "المركبات الأمنية" Security complexes وهي مجموعة من الدول ترتبط همومها وهواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها" بشكل يجعل من غير الممكن أن تسعى الدولة منفردة لتحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول الأخرى، لذا فالمركب الأمني يقوم على الاعتماد المتبادل أو ما يطلق عليه بعض الواقعيين "الخوف المتبادل"، والعامل المحدد في التعريف بالمركبات الأمنية هو مستوى الخوف والتهديد الذي يشعر به أعضاؤه بشكل متبادل² هذا المفهوم استلهمه "بوزان" من فكرة "المجتمع الأمني" security community لـ"كارل دوتش" "Karl DEUTSH"، وهو مجموعة من الأفراد يعيشون ضمن الإقليم نفسه، أي أنها تشكل مجتمعا مهيكلًا في مؤسسات لها سلوكياتها فعالة، تعمل من خلالها على قيادة مسار التطور. إن مفهوم المجتمع عند "دوتش" يعني أن الأفراد يشتركون في معاناتهم من نفس المشاكل الاجتماعية والتي يعملون على حلها عبر مسار تغيير سلمي peaceful change³ وقد قسم "دوتش" هذه المجتمعات الأمنية إلى نوعين:

*المجتمع الأمني التعددي pluralist Security community: الهدف منه هو إرساء السلام بين مجموعة من الدول تتمتع بالسيادة، ولتشكيل مجتمع كهذا لا بد من توفر ثلاث شروط:

- 1-التخلي عن استعمال القوة بين أعضاء هذا المجتمع.
- 2-التوافق بين الأنظمة السياسية المشكلة لهذا المجتمع.
- 3-الابتعاد عن احتكار الممارسة السياسية من قبل أحد دول هذا المجتمع.

المجتمع الأمني الانتشاري amalgamate Security community: لا يتمحور بالضرورة حول هدف الحفاظ على السلم بل يستهدف إنشاء هوية مشتركة، كما أن الدول المنضوية تحت لوائه وعلى غرار المجتمعات الأمنية التعددية، قد تفقد سيادتها في إطار هذا المجتمع لتصبح وحدة ما فوق قومية supranational unit، وقد ينتشر هذا المسار إلى أن يصبح اتحادا شاملا بين الدول المكونة له⁴. لكن هناك من الواقعيين الجدد من لا يعتقدون بإمكانية قيام تعاون بين الدول في المجال الأمني أمثال "والترز" و"ميرشايمر" "John MEARSHEIMER"، الذين يعتقدان أنه من الصعب التعاون خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لاسيما في المجال الأمني ذلك أن الدول تركز على تحقيق أرباح نسبية relative gains^() لا على تحقيق أرباح مطلقة absolute gains⁵.

1-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.260.

2-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.21.22.

3-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.260.

4-Jean Jacques, ROCHE, Op, Cit, p.59.60.

5-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.259.

لكن هذا لا يعني أن كلا من " والتز" و"ميرسهايمر" ينكران فكرة التعاون، وإنما يعتقدان بصعوبة حدوثه أو استمراره في بنية دولية فوضوية، والدولة العقلانية تختار أحسن وسيلة تحقق مصالحها¹ سواء أكان ذلك عبر التعاون أو عبر التنافس. ومنه لم يعد من الضروري العمل على الحفاظ على الأمن عبر الآليات والوسائل العسكرية فحسب، بل صار للأداة الاقتصادية فاعلية في ذلك أيضا²، إضافة إلى الوسائل التكنولوجية والثقافية مثلما يعتقد "جوزيف ناي" " Joseph NYE"، لذا نقح " والتز" مفهوم القوة ورفض حصرها في المضمون العسكري فحسب، فقد استعمل في مؤلفه " نظرية السياسة الدولية " "Theory of international politics" مصطلح القدرة capability بدلا من مصطلح القوة power، حيث أن قوة الدولة هي مجموعة من القدرات المتداخلة فيما بينها مثل حجم السكان والامتداد الجغرافي لإقليم الدولة والثروات الطبيعية والاستقرار السياسي والشرعية والقدرة العسكرية والكفاءة في أداء الوظائف وغيرها³، ف:- "كنث والتز" ضد فكرة "مورغانثو" والتي مفادها أن القوة هدف في حد ذاته ويعتبرها وسيلة لنيل استقلالية أكثر في السلوك، وإحراز التوازن على المستوى الدولي⁴، كما أن هناك من الواقعيين من ميز بين نوعين من القوة: القوة اللينة soft power والقوة الصلبة hard power، حيث تركز هذه الأخيرة على المفهوم التقليدي للقوة المتمثل في الأداة العسكرية إضافة إلى القوة الاقتصادية، أما القوة اللينة فتقوم على قدرات أخرى غير العسكرية. لقد تأثر " ناي" في طرحه هذا بـ " مارشال سنغر" " Marshall SINGER" الذي اعتبر أن القوة تتمثل أساسا في القدرة على استقطاب الآخر أكثر من القدرة على ترهيبه. إضافة إلى أن "ناي" لاحظ مجموعة من الظواهر التي غيرت من مضامين المفاهيم والأصول المعرفية لنظريات العلاقات الدولية، فقد تميزت سنوات السبعينات من القرن الماضي بتعدد التبادلات الجارية ما بين الدول، ما أثبت أهمية ظاهرة الاعتماد المتبادل، إضافة إلى تغير مضمون القوة، التي لم تعد ذات مضمون عسكري استراتيجي فحسب، إضافة إلى تراجع القدرة على نقل القوة من مجال إلى آخر non-fongibility of power فليس بالإمكان أن تنتقل دولة ما قوتها من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي والمالي مثلا، كما أن استغلال القوة الصلبة صار مكلفا أكثر من استعمالات القوة اللينة وهي قدرة الدولة على التأثير في صياغة دول أخرى لمصالحها بطريقة تتماشى ومصالحة تلك الدولة ويكون ذلك التأثير عبر تعريف الدول بثقافتها وإبدائها بثوب الرفاه والتحضر وكذا عبر المعلومات لما لها من تأثير على أفكار الأفراد⁵.

يتبنى الواقعيون الجدد التحليل النظامي systemic analysis، ذلك أن " والتز" يفترض أن سلوكيات الوحدات السياسية ما هي إلا انعكاس لبنية النظام الدولي الفوضوية، حيث تتنافس الدول للحصول على أكبر

1-Kelth, KRAUSE and Michael, C.WILLIAMS, Op, Cit, p.40.

2-Andrew, BENNETT and Joseph, LEPCOLD, Op, Cit,p.225.

3-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p, 150.

4-جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص.24.

5-Jean Jaque, ROCHE, Op, Cit, p.70.72.

قدر من القوة، مما يخلق شعورا بالتهديد لدى الدول الأخرى والتي بدورها تدخل في هذا السباق لتعظيم القدرات.

مما سبق يمكن ملاحظة أن هناك تعددية في الطروحات الواقعية الجديدة حول وسائل وكيفية حفاظ الدولة على أمنها وهنا يمكن تقسيم المنظور الواقعي الجديد إلى عدة تيارات:

* **الواقعية الدفاعية deffensive realism**: يرى كل من "كنث والتز" و"جوزيف غريكو" "Joseph GRIECO" أن أحد المصالح الأساسية للدولة هو الحفاظ على الأمن، لذا تخصص الدولة أكبر جزء من قدراتها الإجمالية للحفاظ عليه وفي بناء قدرات دفاعية¹، وتتداخل الواقعية الدفاعية مع الليبرالية المؤسسية الجديدة، التي ترى أن تكاليف الحروب مرتفعة، وبما أن الدول فواعل عقلانية فيجب أن تعمل على تفعيل علاقات الصداقة والتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق مصالحها لا أن تدخل معها في حرب².

* **الواقعية الهجومية Offensive realism**: ويعتقد زعماءها من أمثال " ميرشهايمر" أن الهدف الأساسي لكل وحدة سياسية هو تحقيق المكانة المهيمنة في السياسة الدولية، وتبعا لذلك تسعى الدول لزيادة قوتها لتحمي نفسها ولتثبت مكانتها في النظام الدولي³، على عكس الواقعية الدفاعية، يعتقد الهجوميون أن الحروب والنزاعات ظاهرة لا يمكن تفاديها لأن التعاون صعب التحقيق في سياق دولي يحكمه السعي المنفرد للدول وراء مصالحها self-help⁴.

* **الواقعية التعاونية Cooperative realism**: يمكن إدراجها ضمن التيار الدفاعي لأنها تثنى التعاون في مجال الأمن، ذلك أن الدول وفقا لهذه النظرة تطمح للحصول على أرباح مشتركة لا نسبية، هنا يعتقد رواد هذا التيار أمثال "شارل غلاسر" "Charles GLASSER" و"جوزيف غريكو" أنه ليس بالضرورة أن تلغي المنافسة بين الوحدات السياسية -في هذا السياق- التعاون لكنها تسير بطريقة عقلانية فحسب، لذا يعتقد هؤلاء أن طرحهم هذا يشجع على قيام فوضى ناضجة Mature anarchy (يقول "باري بوزان" أن الفوضى غير الناضجة هي صفة النظام الدولي الذي فيه تسعى الدول سعيا منفردا من أجل الهيمنة، كما أنه في إطار هذا النظام، تجتمع الدول تحت قيادة واحدة تحت مسوغات القوة، وهو نظام خاضع لقانون واحد هو إرادة الأقوى، بينما في نظام الفوضى الناضجة الدول تراعي سيادة الدول الأخرى ومن ثم مصالحها).

* **الواقعية الكلاسيكية الجديدة أو نظرية المركزية-الدولانية Neo-classic/Stato-centric theory**: يقوم هذا التيار على عوامل البيئة السياسية المحلية وآثارها على السلوك الخارجي للدول، طور هذا الطرح

1-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.152.

2-Ibidem, p.188.

3-Ibidem, p.152.

4-Ibidem, p.188.

5-Jean Jacque, ROCHE, "Theories des relations internationals"

لتفاصيل أكثر أنظر الصفحة 58 من كتاب

كل من " وليام وولفورث " " William WOHLFORTH " و"جيدون روز " " Gideon ROSE " و"فريد زكرياء". يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنه وإن لم تكن الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية مثلما اعتقد الواقعيون التقليديون، إلا أنها الفاعل الوحيد القادر على صياغة استراتيجيات وسياسات عبر أجهزتها وبيروقراطياتها المحلية، حيث تدرس هذه الأجهزة وترتب مصالح الدولة حسب الأولوية، إضافة إلى تأثير إدراك صناعات القرار على صياغة هذه المصالح¹.

مما سبق نلاحظ أن التحليل الواقعي للأمن يقوم على الدولة كمرجعية، لذا فهم يعتقدون أنه لا يوجد أمن بدون وجود سلطة الدولة فهي الجهة الوحيدة القادرة على ضمان الأمن، وتحقيق الحماية من كل ما هو خارج الحدود، حيث يعتقدون أن البنية الدولية الفوضوية هي مصدر التهديدات الأمنية والتي تميزها السلوكيات التنافسية للدول من أجل تعظيم قوتها، فالقوة العسكرية هي وسيلة تحقيق الأمن، وهناك تياراً جديدة من المنظور الواقعي أقرت بأن الدولة ليست الفاعل الوحيد بل هناك فواعل أخرى لكنها هامشية ولا يمكن أن تضاهي الدولة في قدرتها على تحقيق الأمن وضبطه، إضافة إلى أن هناك تيارات واقعية جديدة وسعت من مفهوم القوة وأطلقت عليها تسمية القدرات لأنها تتضمن إضافة إلى القوة العسكرية، قدرات أخرى ك القدرة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية... وغيرها، ذلك أن مصادر قوة الدولة متعددة ولا يمكن أن تنحصر في المجال العسكري فحسب، وهنا صارت وسيلة تحقيق الأمن تشتمل على مختلف أبعاد القوة من عناصرها اللينة إلى عناصرها الصلبة، وهناك تيارات أخرى تتداخل مع الليبرالية، وتعتقد بأهمية التعاون في المجال الأمني.

تعرضت هذه التصورات التي قدمها المنظور الواقعي لنقد حاد، لاسيما وأن التيارات الجديدة فيه لم تتخلى عن فرضية مركزية الدولة، التي يعتبرها المنظور النقدي أول تهديد للأمن الأفراد:

- يرى "روبرت أوزغود" أن "الأداة الأولى للنظام -القوات المسلحة- هي أيضا تهديد أساسي للأمن"، حيث يرى "باري بوزان" أن زيادة القدرات العسكرية من قبل الدول يؤدي إلى نوعين أساسيين من التهديد، الأول يأتي من الأسلحة نفسها، والثاني نابع من كون الأسلحة موجودة في أيدي فاعلين آخرين في النظام الدولي، ينتج التهديد الأول "معضلة الدفاع" أي التناقض بين السعي للأمن العسكري والأمن القومي، بينما ينتج عن التهديد الثاني "معضلة القوة/الأمن"، حيث التفاعل بين هاتين المعضلتين يعبر عن مدى التأثير السلبي للبعد العسكري على الأمن القومي. تؤثر معضلة الدفاع على الأمن، فكلية الدفاع تعرض أهداف الأمن الأخرى للخطر، حيث يعتقد فهمي الهويدي " أنه " كلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمناً وأدنى تنمية"².

1-Jean Jacque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p. 92.93.94.

2-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

-إن الدول حسب المنظور الواقعي تحقق أمنها بطريقة تنافسية مع الدول الأخرى، ذلك أن الدول تكتسب سلوكياتها العدائية من الطبيعة البشرية الشريرة والأنانية، لكن هناك أحداث تاريخية تبين أن الصراع لم يكن وحده الصفة الغالبة على السياسة الدولية، بل هناك حقب تاريخية ميزها التعاون بين الدول لتحقيق مصالحها المشتركة.

-لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية¹ ومنه لم تعد الدولة المرجعية الوحيدة للأمن بل هناك مواضيع أساسية أخرى للأمن، كالفرد والمجتمع المحلي والنظام الدولي، بل إن رواد المدرسة النقدية يرون في الدولة أكبر تهديد للأمن الأفراد.

-إضافة إلى التكلفة العالية للتسلح هناك حالات لا يستعمل فيها الأطراف الأسلحة، حيث يدرك كلاهما ما يملكه الطرف الآخر من قدرات دفاعية وهجومية²، لذا فالدول لا تلجأ إلى استعمال السلاح ضد بعضها البعض، وهنا نلاحظ أن القدرات العسكرية فقدت معناها المادي لصالح أهمية معنوية، هي العقلانية وإدراك صناعات القرار. ومنه لا ينطوي الأمن على البعد العسكري بمفهومه المادي فحسب وإنما على أبعاد عدة وباستعمالات متنوعة، من بينها فكرة التعاون الذي تركز عليها المدرسة الليبرالية كأهم وأنجع وسيلة لتحقيق أمن فواعل النظام الدولي.

المطلب الثاني: التحليل الليبرالي لمفهوم الأمن.

يعد المنظور الليبرالي البديل التاريخي للمنظور الواقعي المسيطر على حقل العلاقات الدولية. بحيث يعود الفكر الليبرالي إلى أفكار " إيمانويل كانط " Emmanuel Kant " من خلال مؤلفه "السلم الدائم" (1795) "Perpetual peace"، يعتقد "كانط" أن القانون أو ما يطلق عليه "قانون الضمير"، هو العامل الذي سيرسي السلم بين الدول لأنه من مصلحة الدولة أن تعيش في نظام دولي آمن، كما يفترض " كانط" أن الحروب ظاهرة لا يمكن تفاديها لأن منبعها طبيعة الإنسان³. ازدهر الفكر الليبرالي فيما بعد الحرب العالمية الثانية على إثر إنشاء الأمم المتحدة، وإن كان ذلك لفترة قصيرة، لأن الأمل في عالم أكثر سلماً وأمناً سرعان ما انتهى مع بداية الحرب الباردة، والتي لم تخلوا من الحروب الساخنة في بعض أرجاء العالم. يقوم الفكر الليبرالي على فرضيات أهمها:

1-جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص.36.

2-Andrew, BENNETT and Joseph, LEPCOLD, Op, Cit, p.218.

3-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.94.

-يعتقد رواد هذا المنظور بفعالية المساومة والتفاوض كآليات لتسيير العلاقات الدولية كبديل عن الحرب¹، لاسيما وأن تكاليف هذه الأخيرة مرتفعة بحيث تقلل من هامش الربح المتوخى.

-تشجع الليبرالية إقامة مؤسسات وتبادل اقتصادي وإقامة علاقات متنوعة بين الدول لإرساء التعاون فيما بينها ومن ثم السلم، ذلك أن هذه المؤسسات الدولية تعبر عن مصالح الجماعة الدولية ككل، كما أنها تعبر عن تعددية في صنع القرارات الدولية المتعلقة بمصير البشرية ككل وليس بالضرورة أن تتعارض المصلحة القومية للدول مع المصلحة الجماعية للجماعة الدولية ككل²، كما أن مأسسة النظام الدولي تقلل من احتمالات وقوع الحروب والصدامات بين الدول، ويقدمون حجة بالأمم المتحدة ونجاحها في مواجهة العديد من النزاعات خاصة في الشرق الأوسط ووقف إطلاق النار في حربي 1948 و1973 بين العرب وإسرائيل³.

-ينتقد الليبراليون الطرح الواقعي الذي يفترض أنه يجب على الدولة أن تزيد من قوتها على المدى القصير لا على المدى الطويل، فقد يكون ذلك سبب العديد من النزاعات وسيحول دون إشاعة السلم في النظام الدولي بينما تحقق هذا النظام السلمي سيساعد الدول أكثر على تحقيق مصالحها على المدى الطويل وتوجيه قدراتها ومواردها للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لا في الإنفاق على التسليح، وتبعاً لذلك يعرفون القوة على أنها توجيه قدراتها للإنفاق على المصالح المشتركة مع الدول الأخرى، لذا ففرضيتهم هذه تعبر عن لعبة يكون لكلي الطرفين فيها مكاسب⁴.

-يؤمن الليبراليون بإمكانية التعاون بين الدول حتى وإن كانت بنية النظام الدولي فوضوية وذلك عبر تشجيع قيام علاقات متنوعة وتبادلات تجارية بين الدول، ونشر معايير مشتركة بينهم، كإرساء مؤسسات تجمع بين هذه الدول والعمل على تطوير العلاقات و المبادلات التجارية بينها ومن ثم انتشار القيم الديمقراطية بين هذه الدول، وكل هذا في سبيل تنظيم فوضى النظام الدولي، التي يعتقدون أنه من الممكن التحكم فيها⁵. بعد انتهاء الحرب الباردة برزت نظريات جديدة في إطار المنظور الليبرالي، مثل الليبرالية المؤسساتية الجديدة والاعتماد المتبادل والاعتماد المتبادل المركب وكذا نظرية السلم الديمقراطي، وذلك لتجديد قدرة المنظور الليبرالي على تحليل الظواهر الدولية في هذا السياق الدولي الجديد.

* الليبرالية المؤسساتية الجديدة: Neo-institutionalism

1-جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص.53.

2-المرجع السابق، ص.56.

3-المرجع السابق، ص.58.

4-المرجع السابق، ص.60.61.

ظهر هذا الطرح تزامنا مع التيار الواقعي أفكار تقول أن المؤسسات ليست كافية لدرء الحروب وتنظيم فوضى السياسة الدولية، فهي فواعل هامشية لأنها في النهاية ليست إلا نتاج مصالح الدول، لكن مع نهاية الحرب الباردة تصاعدت أهمية التنظيم الدولي وبدأت المؤسسات الدولية تسترجع مكانتها، وقد عبر عن ذلك "دوغلاس هيرد" "Douglas Hurd" سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية بقوله أن المؤسسات الدولية لعبت ولا زالت تلعب دورا مهما في إرساء الأمن الدولي لاسيما في أوروبا، كما أن التهديدات الأمنية الجديدة¹ التي تسارعت وتيرة انتشارها في عالم ما بعد الحرب الباردة لا بد لها من مؤسسات للتعامل معها والحوّل دون وقوع تأثيراتها السلبية.

إضافة إلى أن المشاركة في شبكة من الميكانزمات متعددة الأطراف ستشجع الدول على تقاسم مجموعة من القيم المشتركة وذلك لإرساء نسق دولي مستقر، حيث بدلا من سعي الدول المنفرد لتحقيق أمنها من خلال مسلمة self-help، يصبح "الكل من أجل الواحد" all for one أي تقاسم المنافع بدلا من السعي للحصول عليها بطريقة فردية، وعدم السماح للطرف الآخر بالحصول على أرباح.

إن التعاون بين الدول سيقبل من التهديدات التي تواجهها الدول، لاسيما إذا قامت مؤسسات أمنية بين هذه الدول، مما يجعلها تخضع إراديا لمعايير مشتركة في إطار مؤسسات ما فوق قومية supranational institutions². يرى كل من "مارتن وايت" و "روبرت كيوهان" "Martin WIGHT & Robert KEOHANE" أن المؤسسات توفر المعلومات وتقلل من تكاليف التعاملات ما بين الدول، كما أنها تشكل نقطة للتوافق والتفاهم بين الدول، ورغم أنهما يؤكدان على أهمية القوة العسكرية كأحد آليات تحقيق الدولة لمصالحها إلا أن تحقيق المصلحة عبر ميكانيزم التعاون cooperation تكاليفه أقل من تكاليف الحروب والتي بالإضافة إلى تكاليفها المرتفعة فهي تفتقد للشرعية الأخلاقية أيضا³، ونظرا لأن الدول فواعل عقلانية فالتعاون سيكون أفضل آلية لتحقيق الأمن.

توسع مفهوم الأمن مع هذا المنظور إلى أبعاد أخرى غير العسكرية كالمؤسسات والقيم الليبرالية والديمقراطية والاقتصاد والتجارة، بل ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن القوة بهذا المفهوم أنجح وأكثر فعالية من القوة بالمفهوم التقليدي من أجل تحقيق الأمن⁴، وهناك من المفكرين من يعتقد أن ممارسة العنف عبر الاقتصاد قد تحل محل إعلان الحرب، إضافة إلى أن العقوبات الاقتصادية قد تحقق منافع للأطراف المعاقبة، حيث يعتقد "دافيد بالدوين" "David BALDWIN" أن للعقوبات الاقتصادية فعالية وإن كانت لا بد

1-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.259.

2-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.97.

3-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p. 216.

4-Jean Jacques, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.96.

1 من تعزيزها وتقويتها بواسطة معايير وآليات أخرى، حسب الطرح المؤسساتي الجديد هي المؤسسات .institutions

يعتقد أصحاب هذا الطرح أن المؤسسات تتيح تقاسم تعريف موحد بين الدول العضوة فيها، إلى درجة تداخل مواقف الدول العضوة في هذه المؤسسات، إضافة إلى أن هذه المؤسسات هي شخصية دولية مستقلة غير خاضعة لتوجهات ومواقف الدول العضوة فيها بحيث تسيّر نشاطاتها وفق قواعدها وأنظمتها الخاصة بها.

يفترض المؤسساتيون الجدد أنه في إطار نظام دولي منظم، يجب أن تتعاون الدول لتحقيق مصالحها المنفردة وإلا فإن هذا النظام سينهار، فالتعاون يكون أكثر فعالية في إطار مؤسسات لأنها توفر المعلومات وتضمن الشفافية وتسهل إجراءات التعاون الأمني فيما بين الدول، كما أن هذه المقاربة لا تؤمن بمنطقية الفرضية الواقعية التي تقول أن التعاون الأمني لا يمكن أن يتحقق إلا بين مجموعة القوى الكبرى، وهي الوحيدة المخولة بوضع آليات التعاون الأمني، بينما المؤسسات تجعل من وضع هذه الآليات أكثر تعديدية كما تجعلها تشاركية بين جل فواعل النظام الدولي ما يجعل هذه الآليات مقبولة من قبل مختلف هذه الفواعل²، وتبعاً لذلك تساهم هذه المؤسسات في منع وقوع مواجهات عنيفة بين الدول³ لكن هذا لا يعني أن الليبرالية المؤسساتية لا تتوافق مع كل ما نفترضه الواقعية، وإنما توافقها على بعض الفروض، مثل أهمية القوة العسكرية في تحقيق بعض المصالح، فلا يمكن تحقيق كل أهداف ومصالح الدول عبر ميكانيزم التعاون ومن خلال مؤسسات دولية، بل لابد للدول من اللجوء إلى القوة العسكرية لتعزز موقفها وقراراتها، وذلك خاصة مع بعض الفواعل التي لا تؤمن بفكرة التعاون والتنظيم الدولي في تفاعلاتها مع الفواعل الدولية الأخرى.

* نظرية الاعتماد المتبادل والاعتماد المتبادل المركب: Interdependance & Complex

.interdependance Theory

في مؤلف لكل من "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" تحت عنوان "العلاقات العابرة للقوميات والسياسة الدولية" Transnational relations and world politics (1972)، قدم المؤلفان شرحاً لظواهر مستجدة في النظام الدولي مثل ظاهرة الاعتماد المتبادل، حيث رأى كل منهما أن هناك اتصال وتفاعل متواصل بين الدول في عدة مجالات، قسمها المؤلفان إلى أربعة أنواع:

1 انتقال المعلومات.

1-Andrew, BENNETT and Joseph, LEPCOLD, Op, Cit, p. 218.

2-Ibidem, p. 220.221.

3-جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص.55.

- 2 العلاقات التجارية المتبادلة.
- 3 الانتقال الحر للأفكار والأفراد.
- 4 الانتقال الحر لرؤوس الأموال.

هذه التعددية والتنوع في مواضيع الأجندة الدولية واكتسابها لنفس الأهمية، جعل من العلاقات بين الدول لا تنحصر فقط في الثنائية: تفاوض/ إستراتيجية فحسب، بل توسعت قائمة مجالات العلاقات القائمة ما بين الدول إلى القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية إضافة إلى السياسية والعسكرية، كما أن هذه التفاعلات لم تعد متمحورة حول الدولة وأجهزتها الرسمية فحسب بل تجاوزتها إلى فواعل أخرى، فلم تبقى كل مصالح الدولة منحصرة في مفهوم المصلحة القومية الذي تصيغه مؤسسات الدولة الرسمية، حيث توسع هذا المفهوم وصار تشاركيا بين مجموعة من الفواعل من غير الدولة. جاء في المؤلف نفسه بعض الظواهر التي ميزت النظام الدولي لما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأهمها:

- تراجع سلطة الدولة.
- تنامي الاهتمام الدولي بقضايا البيئة.
- توسع مفهوم الأمن وأبعاده.
- تطور شبكة من الفواعل من غير الدول.
- عدم القدرة على نقل القوة من مجال إلى آخر non-fongibility of power.

في مؤلف آخر للمؤلفان نفسهما بعنوان "القوة والاعتماد المتبادل" Power and interdependence (1977)، تطرق "تاي وكيوهان" لمفهومين لتحليل أسباب التأثير المتبادل للدول ضمن سياق الاعتماد المتبادل هما: الحساسية sensibility والانكشافية vulnerability، يعبر المؤلفان من خلال مفهوم الحساسية عن عمق وسرعة التغيير الحاصل في دولة "ب" على إثر تأثيرها بالدولة "أ"، بينما يدل مفهوم الانكشافية عن مدى مقاومة الدولة "ب" لمجموعة التغييرات والمؤثرات التي تحدثها الدولة "أ"¹.

تقوم مدرسة الاعتماد المتبادل على فرضية أساسية مضمونها، أنه كلما زادت علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول كلما انتشر السلم والأمن بين هذه الدول، ويقدمون حججا لإثبات هذه الفرضية:

-صارت التعاملات والتفاعلات تبادلية أكثر مما هي علاقة تأثير في اتجاه واحد، فرغم أن هناك القوة اللينة التي تتيح إمكانية التأثير في الآخرين دون تكاليف عالية، إلا أنه صار لزاما على الدول إقامة علاقات تبادلية

1-Jean Jaque, ROCHE, Op, Cit, P. 90.92.

متعددة الأبعاد¹. فقد كان أمن الدولة في السابق يقاس بمدى قدرتها على التأثير أحادي الجانب في الدول الأخرى، وتغييرها لجعل سلوكياتها تتماشى ومصالحة تلك الدولة، لكن اليوم صار بالإمكان تغيير سلوكيات دولة أخرى عبر التفاعل معها *change by exchange*. فبما أن هناك أمن متبادل بين الدول فيجب أن يكون هناك تفاعل يبني فيما بينها لإنهاء مسببات انعدام الأمن وذلك عبر التعاون والاعتماد المتبادل. فمثلا هناك دولة "أ" يعتمد أمنها الطاقوي على تحقيق دولة "ب" لأمنها الغذائي، هنا لا بد أن يكون هناك اعتماد متبادل بين الدولتين لتحقيق كل منهما أمنها ولتحقق الأمن في البيئة التي تتواجدان بها، وذلك عبر الاعتماد المتبادل بين الدولتين: الطاقة مقابل الغذاء أو الغذاء مقابل الطاقة.

يكون الاعتماد المتبادل بداية وخاصة في المجال الاقتصادي، حيث تنتج العلاقات التجارية مصالح متشابهة بين الدول، مما يخلق مصالح مشتركة ومتنوعة بين هذه الأطراف، وتبعاً لذلك تزداد وتيرة العلاقات بين هذه الدول بتطور العلاقات الاعتمادية بينها، حيث تنتشر بنى التبادل التجاري والتعاون والتبادلات المالية وتزايد فعالية وعدد الفواعل من غير الدول ومجموع هذه العوامل تشكل ديناميكيات تحقق تكامل إقليمي وعالمي، وبذلك ينتشر السلم والأمن، حيث يعتقد أصحاب هذا الطرح أنه كلما كان العالم ليبراليا كلما كان آمناً².

يكون الاعتماد المتبادل بين الدول بداية في المجال التجاري، ثم ينتشر إلى مجالات أخرى لتتشكل شبكة من العلاقات ما يعرف بالاعتماد المتبادل المركب، ويعني وجود عدة قنوات اتصال اعتمادية بين مجموعة من الدول (وذلك في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعي والسياسي والعسكري... وغيرها من المجالات). تطور هذه العلاقات ينتج شبكة من العلاقات عبر عنها "جون بيرتون" **John W. BURTON** بأنموذج شبكة العنكبوت *cobweb modal* هذا الأنموذج الذي جاء ليحلل العلاقات بين مختلف فواعل المجتمع الدولي، حيث جاء على إثر انتقاد أنموذج "كرات البليارد" *billiard ball modal* لـ: "آرنولد وولفرز" **Arnold WOLFERS** والذي عبر عن التصور الواقعي لحركة الوحدات السياسية في النظام الدولي، حيث أن النظام الدولي مشكل من مجموعة من الوحدات السياسية، يشبه التفاعل فيما بينها حركة كرات البليارد، أحيانا تتصادم (هذا التصادم هو المأزق الأمني)، وأحيانا أخرى لا تتصادم، كما أن أقوى وأسرع الكرات هي القادرة على إخراج الكرات الأخرى عن مسارها، ونقاط الاتصال الوحيدة بين هذه الوحدات هي الحكومات³، يرى "بيرتون" أن هذا الأنموذج لم يعد قادراً على تحليل عمليات الاتصال بين الوحدات السياسية بينما الأنموذج الشبكي فهو أقرب إلى تحليل الاتصالات والعلاقات بين مختلف فواعل النظام الدولي كونه أقرب إلى الواقع وبالتالي أقرب إلى إيجاد الحلول للإشكالات التي يطرحها المجتمع الدولي، في هذا الصدد يقول

1- جوزيف س ناي وجون د دوناهيو، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

2- Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.97.

3- John, W. BURTON, "**World society**", (London, Cambridge University Press, 1972), p.27.

"كيلمان" "Kelman" أن النماذج النظرية القائمة على مركزية الدولة صارت عاجزة عن استيعاب الواقع الدولي الراهن (بداية من سبعينات القرن الماضي) حيث زادت وتيرة العلاقات العابرة للقوميات، فحسب أنموذج شبكة العنكبوت لا ينتمي الأفراد إلى مجتمعات محلية وإنما إلى مجتمع عالمي واحد world society، فهذا الأخير لم يعد قائماً على دول معرفة على أساس الحدود فحسب، وإنما على وحدات عابرة للقوميات، ولها علاقات في مجالات متعددة¹، لذا ففي مجتمع شبكي لا بد أن يشيع الأمن بين أطرافه حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم ومصالحهم بطريقة تعاونية وتشاركية، ولأن هناك العديد من القضايا المشتركة فيما بينهم، تستلزم وجود حد أدنى من التوافق والتشابه بين هذه الوحدات، بل هناك مقاربات أشادت بأهمية تبني هذه الدول لنظام سياسي ديمقراطي، بحيث يساهم هذا التماثل بين الدول في إتباعها للقيم والأفكار ذاتها، ما يؤدي في النهاية إلى إشاعة الأمن والسلم بينها، من بين هذه المقاربات أطروحة السلم الديمقراطي.

* نظرية السلم الديمقراطي: Democratic peace.

تقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الديمقراطيات لا تتحارب، ومن أبرز روادها "مايكل دويل" "Michael DOYLE" و"بروس روسيت" "Bruce RUSSETT". يعتقد هؤلاء أنه كلما انتشرت الديمقراطيات بين دول العالم كلما انتشر الأمن فهم ينظرون إلى الديمقراطية على أنها مصدر للأمن، وذلك لأن:

-انتشار القيم الديمقراطية بين الدول سيساعد على تراجع نسبة النزاعات المسلحة على المستوى الدولي أو الوطني، فالديمقراطيات تفضل الوسائل السلمية لتسوية خلافاتها، لأنها تنشر ثقافة ليبرالية توافقية، كإجراء وقائي تفادياً لوقوع النزاعات.

-يعتقد أصحاب هذا الطرح أن انتشار قاعدة موحدة من القيم والأفكار بين الدول سيخلق نوعاً من التوافق في المواقف حول القضايا الرئيسية في الأجندة الدولية، وحول طرق ومسارات التعامل بين فواعل النظام الدولي، مما يسهل التواصل بين مختلف هذه الفواعل، هذه القاعدة القيمية المشتركة تتشكل عبر وسائل منها: تبادل الخبرات في المجال الثقافي والتربوي والعلمي²، لذا يقول "دويل" أن الدول غير الديمقراطية تتحارب لأنها لا تملك تلك الأفكار والقيم المحلية حول احترام حقوق الإنسان، وأهمية الاعتماد المتبادل والاتصال مع فواعل النظام الدولي الأخرى وحول تكلفة الحرب المرتفعة، كما أنها ليست كالدول الديمقراطية تملك الآليات السلمية لحل الخلافات فوسيلتها الوحيدة هي الحرب، لذا فإن "دويل" يعتقد أن الديمقراطية توفر إجراءات وقائية لإدارة الخلافات ومنعها من التطور إلى مواجهات مسلحة³.

1-John W. BURTON, Op, Cit, p. 50.51.

2-Ibidem, p.100.

3-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.263.

مما سبق نجد أن التحليل الليبرالي للظاهرة الأمنية يقوم على الدولة كوحدة مرجعية في الدراسات الأمنية، لكن مع الإقرار بفعالية تأثير الفواعل الأخرى من غير الدولة في العلاقات الدولية عامة وفي القضايا الأمنية خاصة، ولتحقيق الأمن يعتبر المنظور الليبرالي وسيلة التعاون عبر مؤسسات دولية، وانتشار القيم الليبرالية والديمقراطية بين دول العالم، أكثر نجاعة من اللجوء إلى الأداة العسكرية، وذلك نظرا لارتفاع تكلفتها من جهة، وافتقارها للشرعية الأخلاقية من جهة أخرى، كما أنهم لا يختزلون مفهوم الأمن في الوسائل العسكرية فحسب بل يضمنونه أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية إضافة إلى البعد العسكري، وهم كالمدرسة الواقعية يعتقدون أن النظام الدولي الفوضوي هو منبع التهديدات الأمنية، لكنهم على عكس الواقعيين يعتقدون بإمكانية التحكم في هذه الفوضى عبر مأسسة النظام الدولي وتنظيمه، وتأمين ميكانيزم التعاون ونشره بين فواعل النظام الدولي.

رغم أن المنظور الليبرالي قد أعطى إطارا تحليليا لمفهوم الأمن إلا أنه لم يخلوا من بعض الهفوات والنقائص:

-فرغم أن التعاون أسلوب عقلائي لتحقيق الدول أهدافها بتكلفة منخفضة، إلا أن التعاون ليس وسيلة ذات فعالية مع كل فواعل النظام الدولي، ومن مثل هذه الفواعل ما أطلقت عليه الإدارة الأمريكية الدول المارقة *rogue states* كالعراق وإيران، وهي -وفق المنظور الأمريكي- دول لا تحترم الشرعية الدولية في سوكاتها كما لا تحترم سيادة الدول الأخرى ومن ثم تشكل خطرا على المجتمع الدولي ككل، لذا تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا تبقى من وسيلة فعالة للتعامل مع هذا النوع من الدول إلا الحرب.

-أحيانا الأرباح المطلقة *absolute gains* تكون تكاليفها أكثر من قيمتها، لأنها تكون على مدى طويل، كما يصعب ضمان المكاسب الممكن تحقيقها من هذا النوع من الأرباح.

-رغم أن الليبرالية قد انتقدت التحليل الواقعي القائم على مركزية الدولة، إلا أنها لم تعتبر الفواعل الأخرى أهم من الدولة، وبذلك لم تخرج عن مسلمة مركزية الدولة أي أنها كالواقعية تجعل من الدولة موضوعا مرجعيا للأمن.

-إن الفرضية التي تقول أن الديمقراطيات تتبع الوسائل السلمية لحل خلافاتها ليست صحيحة في كل الحالات، إذ أن هناك ديمقراطيات تحل المسائل العالقة بينها عبر العنف أو التهديد باستخدامه، أو عبر إشعال نزاعات داخل هذه الدول حتى تضعفها وتنصاع لأهدافها ومطالبها.

المطلب الثالث: التحليل النقدي لمفهوم الأمن.

ظهرت الحاجة إلى إعادة التفكير حول مفهوم الأمن منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، هذه الحاجة التي غذتها العديد من الظواهر الدولية تبلورت في أفكار تحت ما عرف "بالنظرية النقدية للأمن" فقد أثبتت نهاية الحرب الباردة فشل التحليلات التي قدمتها منظورات العلاقات الدولية السائدة للظواهر الأمنية، ذلك أنها أغفلت تأثير العديد من العوامل على الأمن والتي لم تأخذها المنظورات المهيمنة على حقل العلاقات الدولية بعين الاعتبار، إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثبتت أن الفواعل من غير الدول -ومنها فواعل عابرة للقوميات وأخرى نابعة من داخل الدول- لها آثار على الأمن الدولي تفوق ما تحدثه الدول من آثار عليه¹، لكن هذا لا يعني أن أفكار النظرية النقدية الأمنية لم تتبلور إلا عند هذه الحقبة -أي حقبة ما بعد الحرب الباردة- بل ساعد على تبلور هذه النظرية ظواهر أفرزتها البيئة الدولية للحرب الباردة، ومثال ذلك حركة عدم الانحياز التي لفتت انتباه العالم إلى أن التوتر بين الشمال والجنوب ليس أقل أهمية من التوتر القائم بين الشرق والغرب كمصدر لبعض حركيات انعدام الأمن الدولي ككل وكذا أمن الدول.

لقد ساهم الملتقى الذي نظّمته جامعة "يورك" "York" الكندية في ديسمبر 1994 حول مفهوم الأمن والاختلافات الموجودة حول تعريفه في توضيح معالم ما أطلق عليه "كن بوث" "KEN Booth" -نظرية نقدية أمنية" وقد أعلن "كن بوث" عن ميلاد التيار النقدي في الدراسات الأمنية في مقال له بعنوان "Security emancipation" "التحرر الأمني" (1991) نادى من خلاله إلى التفكير أو بالأحرى إعادة التفكير حول مفهوم الأمن. والواقع أن النظرية النقدية للأمن تتضمن العديد من الاتجاهات، منها مدرسة **Frankfurt school** ومدرسة **Copenhagen school** ومدرسة **Welsh school**، حيث توجد اختلافات في بعض فرضيات هذه المدارس.

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الصعوبة في صياغة مفهوم شامل وموحد للأمن نابعة من طبيعته الاشتقاقية *derivative concept* وليس من قلة الجهود في هذا المجال، لذا يتوجب على الباحثين في هذا الإطار البحث في مصدره الاشتقاقي على المستوى السياسي والفلسفي، لكن لا يمكن اختزال هذه الصعوبات

1-Paul, D.WILLIAMS, "Security studies", (London, Routledge, 2008), p.94.

التي أفرزت العديد من التعاريف لمفهوم الأمن، في اختلاف إدراك صناع القرار للتهديدات الأمنية، وإنما يشكل فهم مسار صنع القرار عاملاً مساعداً على إدراك مفهوم هذه الدولة للتهديد الأمني ومن ثم إدراك مقارباتها الأمنية، كما أن البحث عن مفهوم للأمن في إطار الحدود الثقافية للمجتمع ليس صعباً، يعتقد أصحاب التيار النقدي أن الأمن "قيمة وسائلية" "Instrumental value"، تحرر البشر إلى درجة تمكنهم من محاربة ما يهدد أمنهم ويحد من فرص حياتهم، لكن وعلى الرغم من أن أهمية وضع مفهوم موحد لمفهوم الأمن في تشكيل الواقع إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لمفهوم الأمن¹.

يقوم التحليل النقدي على البحث في الكيفية التي تكونت بها الظاهرة، أي الإجابة على السؤال "كيف؟" وليس "لماذا؟"، لذا فهي تصنف ضمن "نظريات حل المشاكل" "Problem solving theories"، كما يقوم المنظور النقدي على انتقاد النظريات القائمة وكذا البيئة التي ساهمت في بناء هذه النظريات، فقد قال "ماكس هوركايمر" "Max HORKHEIMER" أن العلم يجب أن يكون نقدي إزاء نفسه وحتى إزاء المجتمع الذي أنتجه²، فتحليلهم قائم على فهم البناءات الاجتماعية والتاريخية للظواهر.

قام التحليل النقدي للأمن على مجموعة من الملاحظات أباها رواد المدرسة للواقع الدولي والأكاديمي:
*النظريات التقليدية للعلاقات الدولية تركز في دراساتها الأمنية على الدولة كمرجعية أساسية للأمن، وهم بذلك يهملون مرجعيات أخرى أهم من الدولة، ذلك أن الدولة تعد أحد مصادر تهديد أمن الأفراد.
*الحوارات والسياسات الأمنية القائمة كلها تستهدف دعم السلطة القائمة، ولتغيير هذه السياسات لابد من تغيير النظريات والأفكار المهيمنة على الدراسات الأمنية.
*التهديدات الأمنية الجديدة خاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أضعفت من الدولة وكذا الأفراد، مما يستدعي مسؤولية جماعية في مواجهة هذه التهديدات، أي عولمة حلول هذه المشكلات الأمنية، وذلك عبر مؤسسات دولية وكذا عبر هيئات المجتمع المدني العالمي³.

يعتقد "ريتشارد فولك" "Richard FALK" أن التهديدات الأمنية الجديدة لا يمكن تحليلها عبر مقاربات تقليدية تفترض مركزية الدولة كالواقعية، وإنما لا بد من وجود منظورات أكثر اتساعاً لفهم هذه الظواهر المتجددة، لاسيما وأن المتغيرات المحلية صارت مؤثرة على المستوى الدولي، وذلك على عكس ما افترضته الواقعية من قبل⁴، ولفهم هذا الواقع لابد من توسيع مفهوم الأمن وضبطه، وإلا فلا يمكن بناء مقاربة نظرية أمنية متخصصة، كما أنهم يعتقدون أنه لدراسة الأمن لابد أولاً من إدراك التهديدات الأمنية ذلك أنها تهدد بطريقة مباشرة المواضيع المرجعية للأمن: الدولة والمجتمع والأمة والفرد⁵، كما يعتقد رواد هذه المدرسة أن

1-Paul, D.WILLIAMS, Op, Cit, p.90.91.

2-Jean Jaque, ROCHE, Op, Cit, P.137.

3-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.106.107.

4-Ken, BOOTH and Steve, SMITH, Op, Cit, p.188.

5-Barbara, DELCOURT, "Théories de la sécurité"

<http:// www.ulb.ac.be /students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf /4/5/2009>

المفهوم الواقعي للأمن يضع حدا فاصلا بين المواطن والأجنبي، فالأمن مرتبط بالمواطنين، وانعدام الأمن مرتبط بالأجانب، وبذلك هو يضع حدودا بين الفرد والمواطن والذي هو في النهاية إنسان، ومنه فإن اعتبار الدولة موضوعا مرجعيا للأمن هو إجحاف في حق الفرد¹، لذا يرى كل من "بوث" و"واين جونز" "Booth & Wyne JONES" أنه بتوسيع المواضيع المرجعية للأمن سيعم الأمن، كما أنهم يعتقدون أنه لا يجب أن تكون الدولة موضوعا مرجعيا للأمن، لأنها جزء من مشكلة انعدام الأمن إن لم نقل أنها أصل التهديدات الأمنية حتى لمواطنيها.

مما سبق يتبين أن النقاد يعتقدون أن الموضوع المرجعي الأساسي للأمن هو الفرد، لذا يعرفون الأمن على أنه: "تحرير الجنس البشري كأفراد وجماعات من التهديدات الاجتماعية والفيزيائية والاقتصادية والسياسية وأي تهديدات أخرى، قد تعيقهم من مواصلة حياتهم والقيام بخياراتهم بطريقة حرة"²، ومنه فالعامل المحدد في المفهوم النقدي للأمن هو التحرر أو الانعتاق emancipation من التهديدات، رغم أنهم يعتقدون أن الدولة أكبر مهدد لأمن الأفراد، إلا أنهم لا يقصونها كأحد المواضيع المرجعية للأمن والتي هي :

- النظام الدولي.
- الأنساق الفرعية في النظام الدولي، وهي المؤسسات الدولية الأمنية كحلف شمال الأطلسي NATO.
- الوحدات الفاعلة فيه كالدول، الأمم والشركات التجارية.
- الأنساق الفرعية في هذه الوحدات، كالبيروقراطيات والجماعات الضاغطة.
- الأفراد.

ويرون أن لكل من هذه المستويات قطاع خاص تنشط فيه، وتكون مسؤولة عن تأمينه، أي أن لكل مجال موضوع مرجعي خاص به ووحدة أساسية يعمل على ضمان أمنها، ففي المجال العسكري الوحدة الأساسية هي الدولة، وفي المجال الاقتصادي يمكن أن يشكل تدفق المواد الأولية موضوعا مرجعيا للأمن، أما على مستوى المجتمع فالهوية هي الموضوع المرجعي للأمن³.

يقدم النقاد حججا لإثبات افتراضاتهم حول عدم فاعلية الدولة كمرجعية للأمن، وأن الفرد هو الموضوع الأساسي للأمن:

-التهديدات الأمنية غير العسكرية، صارت شيئا فشيئا أهم من التهديدات العسكرية التقليدية، فالمصادر الجديدة لانعدام الأمن هي الكوارث الطبيعية والتوترات الداخلية للدول والناجمة عن محاولات الجماعات العرقية لإثبات هويتها إضافة إلى انعدام التوازن والأزمات الاقتصادية والأوبئة والأمراض والمشاكل البيئية أو بصفة عامة، كل ما يهدد الفرد مباشرة.

1-Ken, BOOTH and Steve, SMITH, Op, Cit, p.188.189.

2-John, BAYLIS and Steve, SMITH, Op, Cit, p.266.

3-Barbara, DELCOURT, "Théories de la sécurité".

⟨http:// www.ulb.ac.be /students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf /4/5/2009⟩

-إن فاعلية الدولة تتراجع يوما بعد يوم فيما يخص أداء الوظيفة الأمنية، بل على العكس القوى الاجتماعية والاقتصادية العالمية، هي المسؤولة عن تحقيق الأمن على المستوى الدولي بفعالية أكثر من الدول ذاتها والتي تشهد سلطتها وقدرتها على التغلغل في كافة شؤون المجتمع تراجعا.

-يعتقد أصحاب التحليل الأمني النقدي أن هناك علاقة بين العمليات العسكرية في الحروب والتدهور البيئي مثل استعمالات الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى أن لنفقات التسليح آثار سلبية على التنمية الاقتصادية، ومن ثم على الأداء الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد.

-تراجعت سلطة الدولة في نظام دولي متعدد المراكز، كما تراجعت قدرتها على أداء وظائفها وعلى تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها، مما أدى إلى تراجع ولاء الأفراد لها وكنتيجة لذلك تراجع شرعيتها مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى وحدات أخرى تؤمن لهم حاجاتهم، كما يلجئون إلى عوامل تزيد من وحدتهم بدلا عن المواطنة، كالأصول العرقية أو التوجهات الدينية والإيديولوجية مثلا¹.

-يعتقد رواد مدرسة كوبنهاغن أنه إذا كانت الواقعية قد افترضت وجود مأزق أمني، إلا أنه في الواقع توجد عدة مأزق أمنية، وأبرزها المأزق الأمني البيئي والمجتمعي والاقتصادي²، كما قدموا أمثلة واقعية عن كل مأزق أمني، وذلك لإثبات أن الدولة عاجزة عن مواجهة كل التهديدات الأمنية، وحل كل هذه المأزق الأمنية، فهناك وحدات أخرى أكثر فاعلية منها في بعض المجالات.

-حسب النقديين هناك وسائل لتحقيق الأمن، فالنظرية هي وسيلة لتبرير الواقع لكنها أيضا أحد وسائل تغيير السياسات الأمنية، حيث يقول "روبرت كوكس" "Robert COX" أن "النظريات هي دوما من أجل شخص ما ولهدف ما"³، لذا يعتقدون بإمكانية تغيير الواقع من خلال تغيير الأفكار المسيطرة على تحليل هذا الواقع، ومنه فإن وسيلة إرساء الأمن حسبهم هي الفكر، لذا قاموا بإنتاج نظريات ومفاهيم تضمنت وجهة النظر النقدية للأمن لعل أهمها:

* الأمن المجتمعي: Societal security

أول من استخدم هذا المفهوم هو "باري بوزان" الذي يعد فكره حلقة وصل بين الفكر الواقعي والفكر النقدي، حيث يرى أنه بفعل الظواهر الدولية المستجدة كالعولمة، فإن المجتمع صار عرضة للتهديد أكثر من الدول، ففي حين ترى الدولة سيادتها وإقليمها مهددان، يرى المجتمع هويته مهددة، فبالنسبة له ترتبط التهديدات بالسلوكات غير المدنية وبتلاشي القيم الثقافية أو استبدالها بأخرى أجنبية وبالتخلي عن العادات والتقاليد التي تشكل خصوصية المجتمعات⁴، إضافة إلى الهجرة التي يعتبرها النقديون استعمارا ثقافيا وأحد التهديدات التي تواجه المجتمعات المعاصرة⁵.

1-Ken, BOOTH and Steve, SMITH, Op, Cit, p.187.

2-Keith, KRAUSE and Michael, C.WILLIAMS, Op, Cit, p.12.

3-Jean Jacques, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.108.

4-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.25.

5-Barbara, DELCOURT, "Théories de la sécurité"

<http://www.ulb.ac.be/students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf/4/5/2009>

ومنه فإن الأمن بهذا المفهوم مرادف للحفاظ على الهوية (سواء هوية المجتمع أو جماعة عرقية أو طائفة دينية)، وهو بذلك يدفع للتمييز بين الأنا والآخر حيث الآخر هو مصدر التهديد بينما الأنا هو موضوع الأمن. هنا يقول "وايفر" "Wæver" مثل "أرنولد ولفرز" "Arnold WALFERS" أن هذه التهديدات ذاتية أكثر منها موضوعية كما أن الدولة هي أول مهدد لهوية المجتمع، سواء من خلال سلطتها المحكمة أو من خلال ضعفها وهشاشتها¹، ورغم أن الدولة هي أكبر مهدد لأمن الأفراد إلا أن "باري بوزان" يعتقد أن الأفراد لازالوا بحاجة إليها كأنجع وسيلة للحفاظ على أمنهم².

* الأمن الإنساني: Humanitarian security

على عكس أمن الدولة وحتى الأمن المجتمعي فإن الأمن الإنساني مفهوم مطاطي، ذلك أن التهديدات التي تواجهه غير واضحة ومحددة بدقة، حيث يقول "رولاند باريس" "Roland PARIS" أن الأمن الإنساني مفهوم واسع ويمكن أن يتضمن عوامل عديدة تمتد من الأمن الغذائي إلى الحفاظ على حياة الأفراد³.

ورد مفهوم "الأمن الإنساني" لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، ومن هنا دخل المفهوم في دائرة الاهتمامات الأكاديمية والدولية، حيث جاء في التقرير أن المجتمع الدولي بحاجة إلى الانتقال من الاهتمام بالأمن النووي إلى الاهتمام بالأمن الإنساني، فبناء القدرات العسكرية وحماية الحدود هي من انشغالات الدولة، ومقابل هذا أهملت الدولة الانشغالات والاحتياجات الحقيقية للأفراد. فالتحديات الأمنية الحقيقية هي الأوبئة والأمراض والمجاعات والقمع السياسي والأخطار البيئية ونقص التغذية، هنا عرف "باري بوزان" الأمن على أنه "التحرر من الخوف والحاجة" حيث لا بد من صيانة كرامة الإنسان بتلبية حاجاته المادية والمعنوية، هذا النوع من الأمن لا يمكن تحقيقه بالأسلحة وإنما عبر التنمية الإنسانية المستدامة والشاملة، وهنا تتغير الأولوية حيث لا يصبح الأمن القومي هدفاً في حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق الأمن الإنساني كهدف، لأن هذا الأخير أشمل وأعمق من أمن الدولة⁴.

والدليل على أولوية الإنسان على الدولة، هو حق التدخل من أجل أغراض إنسانية فقد تفقدت الدولة سيادتها إذا لم تلبى أمن أفرادها، وقد عبر "كوفي عنان" "Kofi ANNAN" عن ذلك في تصريح قدمه للجريدة الفرنسية *Le monde* (عام 1999)، حين قال أن "الإنسان في مركز كل شيء، حتى مفهوم المصلحة القومية قائم على الدفاع عن أمن الأفراد فهو سبب وجود الدولة وليس العكس، لذا فليس من المسموح أن تتعدى الحكومات على حقوق مواطنيها تحت مبررات الحفاظ على السيادة"⁵.

1-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.115.

2-Dario, BATTISTELLA, "Théories des relation internationales", (Paris, Presses de sciences po, 2003), p.454.458.

3-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.112.

4-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.29.28.27.

5-Barbara, DELCOURT, "Théories de la sécurité"

<http://www.ulb.ac.be/students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf/4/5/2009>

مما سبق نلاحظ أن التحليل النقدي للأمن، يقوم على فرضية مفادها أن الأمن سيكون أشمل وأكثر تحديدا ودقة، إذا كان موضوعه المرجعي الإنسان لا الدولة، لأنه تبين أن الدولة تشكل أكبر تهديد لأمن مواطنيها، لذا فأمن الفرد أولى من أمنها، بل قد تفقد الدولة سيادتها إذا تعدت على مواطنيها ما يعبر عنه رواد المدرسة النقدية بمأزق الأمن الإنساني، حيث هناك تصادم بين أمن الإنسان وأمن الدولة. ولتغيير هذه الاعتقادات السائدة حول أولوية أمن الدولة على أمن الأفراد، وأن الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على تأمين الأفراد، والتي يروج لها المنظور الواقعي، يعتقد النقديون بنجاعة الأفكار كوسيلة لتغيير هذا الواقع السائد. رغم محاولات مدرسة كوبنهاغن لصياغة مقاربات أمنية متخصصة إلا أن تحاليلها قد تلقت العديد من الملاحظات والانتقادات مما جعل التحليل النقدي لمفهوم الأمن تحليلا هامشيا مقارنة بالتحاليل التي قدمتها المدارس الأخرى، ولعل أهم الانتقادات التي وجهت لهذه المدرسة يمكن إجمالها فيما يلي:

* إن اعتقاد المفكرين النقديين أن الدولة أكبر مهدد لأمن الأفراد وأنها لا يجب أن تكون المسئول عن تحقيق أمن الأفراد فكرة غير واقعية، بل أن التهديدات الأمنية الجديدة تتطلب تدخلا أكبر من قبل الدولة لمواجهتها وإلا فإن الفوضى الدولية ستزداد انتشارا وعمقا¹، فحتى الزمن الراهن لا توجد هيئة يمكن أن تنافس الدولة من حيث التنظيم وقدرتها على الضبط والمراقبة، ومن حيث القدرات والإمكانات التي تملكها.

* يعتقد "دورف" "Dorff" أنه لا بد من التفريق بين المشاكل والتهديدات الأمنية الحقيقية، حيث يعتقد أن هناك بعض المشاكل لا يمكن أن تشكل تهديدا أمنيا فعليا²، فهو يعتقد أن النقديون قد بالغوا في تعداد التهديدات الأمنية.

للتفريق بين التصورات التي قدمتها هذه المنظورات لمفهوم الأمن، يمكن الاعتماد على العناصر التالية:
(أنظر الجدول رقم 3).

- الموضوع المرجعي للأمن.
- الفواعل الأساسية في تحقيق الأمن.
- الأدوار الأساسية التي يقوم بها الفواعل.
- خصوصية التهديدات³ ومصدرها.
- وسائل تحقيق الأمن.

1-Jean Jaque, ROCHE et Charles Philippe, DAVID, Op, Cit, p.108.

2-Keith, KRAUSE and Michael, C.WILLIAMS, Op, Cit, p.35.

3-Barbara, DELCOURT, "Théories de la sécurité".

⟨http://www.ulb.ac.be/students/bespo/Cours/THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf /4/5/2009⟩

الجدول رقم:3: تحليلات نظريات العلاقات الدولية لمفهوم الأمن. (بتصرف)

المنظور.	الموضوع المرجعي للأمن. (ما الذي يجب تأمينه؟)	مصدر التهديد.	وسيلة تحقيق الأمن.
الواقعي.	الدولة.	-الفوضى الدولية. -كل ما هو وراء الحدود. -السلوك الانفرادي للدول.	زيادة القوة.
الليبرالي.	الدولة والأفراد مع الاعتراف بالفواعل الأخرى.	البنية الفوضوية للدول.	التعاون.
النقدي.	الفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي (مع أولوية الفرد على الدولة).	الدولة.	تغيير الأفراد والتصورات والأفكار الأمنية السائدة.

مما سبق يتبين أن مضامين الأمن قد تغيرت بعد الحرب الباردة، بفعل مجموعة من العوامل والظواهر التي ميزت النظام الدولي الجديد، بحيث اتسع مضمونه فلم يعد يقتصر على المجال العسكري فحسب بل صار متضمنا لأبعاد أخرى، كالبعد الاقتصادي والسياسي والإنساني والبيئي وغيرها، ما جعل الحل العسكري غير ناجح في حل العديد من المعضلات الأمنية كالفقر مثلا، كما أن نفقات شراء هذه الأسلحة إذا تم إنفاقها على التنمية الاقتصادية ستساهم في محاربة التهديدات الأمنية التي صارت نابعة من داخل هذه الدول وليس من وراء حدودها¹، فوسائل تحقيق أمن الدول لم تعد الأسلحة فحسب، بل صارت تحدد بحسب التهديد الأمني، كما أنه صار من الصعب أن تواجه الدول بمفردها هذه التهديدات الأمنية الجديدة، بل صار من الضروري التنسيق بين مجموعة من الدول لمواجهة هذه التهديدات والتي من بين خصائصها أنها أفرغت

1-Michael, RENNER, Op, Cit, p.11.

حدود الدول من مضمونها، فصارت تتخطاها دون أن تتمكن الدول من إيقافها، هذا وتعتقد اتجاهات أخرى أن الدولة في عالم ما بعد الحرب الباردة صارت أكبر تهديد لأمن الأفراد، تحت مسوغات الحفاظ على السيادة والمصلحة القومية.

إن هذه الوقائع قد أنتجت نقاشات نظرية متنوعة نابعة من التصورات التي قدمها منظورات العلاقات الدولية للظاهرة الأمنية، ما أنتج مجموعة من المفاهيم التحليلية الجديدة والتي تمكن من تحليل بعض الظواهر الأمنية المستجدة، من بين هذه المفاهيم: الأمن اللين والصلب والتعاوني والشامل وغيرها من المفاهيم التي وفرت للمحللين المختصين في القضايا الأمنية، لذا فبالرغم من غياب نظريات أمنية متخصصة إلا أن التحليل التي قدمتها منظورات العلاقات الدولية يمكن أن تقدم لنا نظرة شاملة ومن ثم تمنحنا إجابة على بعض الإشكالات والمعضلات الأمنية في النظام الدولي الجديد، لكن هذا لا يعني أننا لسنا بحاجة إلى نظريات أمنية متخصصة تجيب عن المعضلات الأمنية بطريقة متخصصة ومباشرة.

تقديم:

تتحكم مجموعة من العوامل في التنافس الأوربي الأمريكي في المغرب العربي، حيث يشكل كل من التاريخ، والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية المتوفرة في الدول المغاربية، الإطار العام لبيئة التنافس الأوربي-الأمريكي. فبحسب هذه العوامل يصيغ الطرفين الأوربي والأمريكي أهدافهما في المنطقة، وبناءا على تصوراتهما الأمنية وإمكاناتهما المتاحة يتبنى كل من الطرفين مجموعة من الإستراتيجيات التي يتعامل بناءا عليها مع دول المنطقة المغاربية، وهذا لتحقيق أهدافهما التي يمتد نطاقها إلى الأقاليم الفرعية في النظام الدولي، فأول ما يطمح إليه الطرفين هو تحقيق المكانة الدولية في مواجهة الأقطاب الدولية المنافسة الأخرى.

المبحث الأول: التعريف بالبيئة الأمنية المغربية.

يتضمن التعريف بالبيئة الأمنية المغربية عوامل عديدة أهمها: التفاعلات البيئية لدول هذا الإقليم، والإمكانات والثروات الباطنية التي تحتوي عليها دول الإقليم، إضافة إلى أوضاع دوله في مختلف المجالات.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي.

إن المغرب العربي إقليم جغرافي يقع شمال القارة الإفريقية، يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى والتي تضم كل من مالي والنيجر والتشاد والسنغال، ومن الشرق يحده المحيط الأطلسي، ومن الغرب الصحراء والتي تفصله عن السودان ومصر. يمتد المغرب العربي على مساحة قدرها 6 مليون كلم²، وساحل يبلغ طوله حوالي 7200 كلم بحيث يبلغ طول الجزء المطل على البحر الأبيض المتوسط حوالي 5000 كلم بينما يبلغ طول الجزء المطل على المحيط الأطلسي حوالي 2200 كلم¹.

تشكل الصحراء غالبية الأراضي المغربية، خاصة بالنسبة لكل من ليبيا وموريتانيا، حيث تشكل الصحراء حوالي 6/5 من المساحة الكلية لليبيا، وتشكل حوالي 5/4 من مساحة موريتانيا، هذه المساحات الشاسعة من الصحراء تعد نقطة الارتكاز في إقتصادات دول المنطقة²، ذلك أنها مصدر لكميات هائلة من المحروقات والمعادن والتي تعد أساس مداخل الدول المغربية.

لقد أطلقت على المنطقة العديد من التسميات، ارتبطت بالحقب التاريخية التي مرت بها المنطقة. فخلال حقبة الاستعمار الأوروبي أطلق على المستعمرات الفرنسية في المنطقة تسمية "الشمال الإفريقي الفرنسي"^(*)، وحتى وقت قريب كان يقصد بتسمية المغرب العربي: الدول المغربية الوسطى الثلاث⁽⁻⁾: وهي تونس والجزائر والمغرب الأقصى، لكن اليوم امتدت تسمية المغرب العربي لتضم إضافة إلى هذه الدول الثلاث، كل من موريتانيا وليبيا³، واللذان تعدان فاعلان هامشيان على مستوى البيئة الأمنية المغربية⁴.

هناك كذلك من يطلق على المنطقة "المغرب العربي الكبير"، وذلك لتمييزها عن مسميات أخرى تطلق على دول المنطقة مثل "المغرب الأقصى" والتي يقصد بها المملكة المغربية و"المغرب الأوسط" وهو الجزائر و"المغرب الأدنى"، أي تونس⁵.

1-ENCARTA MICROSOFT, 2009.

(*) لقد كان المقصود من هذه التسمية أكثر شيء الجزائر، فقد كان لكل من اسبانيا وإيطاليا مستعمرات في المنطقة.

(-) هناك العديد من الأدبيات السياسية تستعمل مسمى المغرب العربي الأوسط للدلالة على كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى.

2-Jean François, TROIN et autres, "**Le grand Maghreb**", (Paris, Armand Colin, 2006), p.6.

3-Abdelkrim, KIBECH, Op, Cit, p.97.

4-Lan, O.LESSER, "**Security in North Africa**", (USA, RAND Corporation, 1993), p.2.

5-لعجال محمد لمين أعجال: **الإستراتيجية الأوروبية في المغرب العربي**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع

التنظيمات السياسية والإدارية، 2007/2006)، ص.17.

الفصل الثاني:حوار التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

في الواقع ترجع تسمية المغرب إلى العرب، حيث أطلقوا على المنطقة "جزيرة المغرب": "جزيرة" لأن المنطقة محدودة من الجهة الشمالية بالبحر الأبيض المتوسط ومن الجهة الجنوبية بالصحراء الكبرى، ومن الجهة الغربية بالمحيط الأطلسي، ومن الشرق بالصحراء الممتدة على مسافة 300 ميل والتي تفصلها عن السودان ومصر¹، أما "المغرب" فذلك أن هذه المنطقة هي أرض غروب الشمس، مقابل "المشرق العربي" وهي أرض شروق الشمس.

مع انطلاق مسار برشلونة، وفي إطار السعي لخلق مجال أوروبومتوسطي، أخذت منطقة المغرب العربي تسميات أخرى لم تخرج عن النطاق الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط، حيث أطلق على مجموع الدول المغاربية تسمية "غرب المتوسط" والتي تعرّف في الأدبيات الغربية على أنها التخوم الجنوبية للإتحاد الأوروبي، وهي منطقة ذات انعكاسات سلبية على أمن الإتحاد الأوروبي، نظرا لأنها منبع انعدام الاستقرار وانعدام الأمن².

تبعا لما سبق نلاحظ أن كل هذه التسميات تدل على المنطقة ذاتها، لذا يمكن استخدام تسمية "شمال إفريقيا" مثلما يمكننا استخدام تسمية "المغرب العربي" أو "دول غرب المتوسط" فكلها تدل على المنطقة نفسها. في الواقع لا يمكن إدراك الأهمية الجيو-إستراتيجية للمغرب العربي، بعيدا عن نظرة الدول التي تنظر للمنطقة المغاربية من منظور إستراتيجي مصلي محض.

فالتعريف بالموقع الجغرافي للمنطقة يختلف ويصبح أضيّق معنى عندما يتعلق الأمر بمصالح بعض الدول في المغرب العربي، فهناك دول مثل دول جنوب أوروبا تبدي اهتماما بمنطقة جنوب المتوسط فقط عندما يتعلق الأمر بالدول المغاربية³، لذا فالسيطرة على بعض المتغيرات الأمنية في المنطقة صارت رهانا أمنيا لهذه الدول خاصة.

إن الأهمية الجيو-إستراتيجية للمغرب العربي هي نتاج تفاعل مجموعة من الميزات، والتي في مقدمتها القرب من القارة الأوروبية، بحيث لا يفصله عنها سوى 14 كلم، إضافة إلى موقعه الإستراتيجي بتوسطه ثلاث قارات هي إفريقيا وآسيا وأوروبا، فهو يشكل مدخلا للشرق الأوسط الغني بالموارد الطاقوية، إضافة إلى ما يحتويه من موارد طاقوية، ومعادن⁴، إضافة إلى محاذة المنطقة للبحر المتوسط الذي يشكل منطقة

1-Abdelkrim, KIBECH, **Conflict and cooperation in North Africa**, (University of Lancaster, submitted for the degree of PHD,1985), p.98.

2-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne: L'OTAN est – elle la solution"
<<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

3- كاظم هاشم نعمة : "حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي"، (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2003)، ص.254.

4-Khaled, KADDOUR, "Essai de synthèse :la bonne gouvernance des hydrocarbures améliorera-t-elle la sécurité et la stabilité en méditerranée", "**Gestion des ressources naturelles et question de sécurité en Méditerranée**"
<http://www.ndc.nato.int/download/publications/seminar_19.pdf/24/6/2008>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الاختصاص للأسطول البحري السادس، كما يعد البحر الأبيض المتوسط ذا أهمية جيو-إستراتيجية، نظرا لأنه نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي¹.

كما أن البحر المتوسط هو طريق للمواصلات، ونقطة عبور للعديد من سفن نقل البضائع والسلع الإستراتيجية كالنفط وبعض المعادن، فرغم أن مساحة البحر الأبيض المتوسط لا تمثل سوى 0,6% من المساحة الإجمالية للمسطحات المائية كلها، إلا أن هناك حوالي 3000 إلى 5000 باخرة تعبره، جزء منها يحمل 350 مليون طن من النفط وحوالي 13 مليون طن من الفوسفات².

إن اهتمام كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي بمنطقة المغرب العربي، لا ينطوي على الاهتمام بعوامل إيجابية فحسب بل له أسباب سلبية كذلك، إضافة إلى ما تتمتع به المنطقة من موارد أولية ومصادر طاقوية، تعد المنطقة مصدرا لعوامل انعدام الاستقرار بالنسبة لأوروبا، حيث تلعب الأوضاع الاجتماعية المتدهورة كالبطالة، دور المحفز على هجرة شباب الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط إلى الدول الأوروبية اعتقادا من هؤلاء الشباب أنهم سيحضون بفرص العمل في الدول الأوروبية، التي ترى في ثقافات هؤلاء المهاجرين وهويتهم الدينية خطرا على أمنها واستقرارها، لذا بادر الإتحاد الأوربي بمكافحة موجات الهجرة القادمة من دول المغرب العربي عن طريق قوانين تضع شروطا أمام انتقال الأفراد من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى دول الإتحاد الأوربي.

كما تشكل الدول المغاربية مصدرا للجماعات الإرهابية التي تمتد نشاطاتها حتى إلى الأراضي الأوروبية، مثلما أثبتته العديد من أحداث العنف أوروبا وبالتحديد في مدريد عام 2004، والتي ألحقت مسئوليتها بفرع القاعدة الموجود على الأراضي المغاربية.

المطلب الثاني: العلاقات البينية لدول المغرب العربي.

تشهد الساحة المغاربية العديد من التوترات البينية الموروثة في أغلبها عن الحقبة الاستعمارية، والتي لها انعكاسات سلبية على استقرار دول المنطقة ككل، فهناك من المحليين من يعتبر أن أهم ما يواجه الأمن المغاربي من تحديات هي "أخطار عدم الاستقرار، أكثر منها تهديدات خاصة"³.

لعل أبرز التوترات البينية لدول المغرب العربي قائمة على الخلافات الحدودية، فقد صاحبت هذه التوترات فترات استقلال دول المنطقة ولا تزال قائمة إلى يومنا هذا، ومن بين أهم هذه التوترات وأكثرها بروزا هي تلك التي بين الجزائر والمملكة المغربية وبين ليبيا وتونس وكذا بين الجزائر وتونس وبين موريتانيا والمملكة المغربية، إضافة إلى الخلاف العالق بين الجزائر والمملكة المغربية حول قضية تقرير مصير الصحراء الغربية.

1- بشارة خضر: "منطقة البحر المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية"، ميشال كابرون، "أوروبا في مواجهة الجنوب"، ترجمة، أديب نعمة، (لبنان: دار الفارابي، 1992)، ص.74.75.

2- مصطفى بخوش، "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص.63.

3- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق، ص.76.

الفصل الثاني:مواهل التناقص الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

قام الخلاف الحدودي بين الجزائر والمملكة المغربية على تأكيد الدولة الجزائرية على حقها في المحافظة على حدودها الموروثة عن الحقبة الاستعمارية بل إلى ما قبل ذلك ، وفي المقابل تطالب المملكة المغربية بحدودها كما كانت قبل مجيء الاستعمار الفرنسي والتي تعد معاهدة "لالة مغنية" (المنعقدة في 18 مارس من عام 1845) إطارها المرجعي، حيث تنص هذه المعاهدة على استمرارية الحدود التي كانت للمملكة المغربية خلال الحكم العثماني للمغرب العربي، لكن هذه الاتفاقية قد أغفلت تحديد وضعية منطقة تيندوف (والتي تطلق عليها المملكة المغربية تسمية الصحراء الشرقية)، فحسب الطرح المغربي تعد تيندوف منطقة مغربية. يعتقد المحللون المغاربة أن مشكل الحدود بين الجزائر والمملكة المغربية قد طرح منذ استقلال المملكة المغربية، إلا أن هذه الأخيرة قد أجلت طرحه إلى أن تستقل الجزائر، لكن حدوث بعض المناوشات الحدودية بين البلدين طيلة شهري جويلية وسبتمبر 1963 والتي استشهد على إثرها عدد كبير من الشهداء الجزائريين، وكذا فشل المفاوضات المنعقدة بينهما في بداية شهر أكتوبر 1963، أفضى إلى حدوث صدام عسكري في نهاية الشهر نفسه المعروف بتسمية حرب الرمال¹، والتي دارت أحداثها في منطقة "تيندوف" وفي منطقتي واحة "بني أونيف" و"ققيق" بالمغرب الأقصى، وقد دامت هذه الحرب ثلاثة أيام، وانتهت على إثر تدخل وساطات عربية وإفريقية اجتمعت في "بامكو" (عاصمة مالي) أواخر شهر أكتوبر 1963.

وقد حدثت صدامات عسكرية مسلحة أخرى بين البلدين في شهري ماي وجويلية من عام 1966 بسبب قرار الجزائر بتأميم مناجم "جبيلات"، ما اعتبر تدخلا سافرا في شأن جزائري داخلي محض، لكن الدولتان قد توصلتا إلى عقد اتفاق الأخوة وحسن الجوار والتعاون بـ"إيفرن" في جانفي 1969، اتفق البلدان من خلالها على تحريم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية لمدة 20 سنة².

لكن ورغم الهدوء النسبي الذي ميّز العلاقات المغربية-الجزائرية بعد انتقال الحكم في المملكة المغربية إلى الملك محمد السادس، لاسيما فيما يخص قضية الحدود بينهما، إلا أن قضية الصحراء الغربية لا زالت عالقة بين البلدين إلى يومنا هذا.

يقول عبد الهادي بوطالب (كاتب ووزير مغربي سابق) أنه بدلا من أن تباشر الجزائر إصلاح ما أفسده الاستعمار الفرنسي عبر ضمه لأجزاء من التراب المغربي إلى حدودها، إحتفضت بالحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، وأن المملكة المغربية قد تنازلت عن أراضيها لنزع فتيل التوتر بين الجيران، لكن الجزائر "استقبلت وسلحت وساعدت البوليساريو على أرض المغرب السابقة"³، أي أنها لم تبدي تعاوننا في مجال الحفاظ على الاستقرار في المنطقة المغاربية ككل.

1-مصطفى الخلفي: "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية".

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B29EC5EF-B608-42C1-8877-05AAEAB66964.htm> 12/1/2010

2-Tayeb, CHENNTOUF, "La dynamique de la frontière au Maghreb", "Des frontières en Afrique du XII e au XX emme siècle"

<http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001398/139816F.pdf> 9/10/2009

3-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.86.

الفصل الثاني:مواهل التنازع الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

أي أن المملكة المغربية قد حولت من فكرة مساندة الشعوب التي تناضل لتقرير مصيرها، إلى قضية دعم إقليم تابع لها وتحريضه على "الانفصال"، وقد وضفت المملكة لذلك حملة إعلامية محكمة ضد الجزائر لتشويه صورتها أمام الرأي العام العالمي، وبالمقابل لتحشد حلفاء عالميين إلى جانبها.

تساند الجزائر مطلب الصحراء الغربية في استقلالها انطلاقاً من اعتمادها مبدأ مساندة حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها والذي يشكل مبدأ أصيلاً من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، بينما تعتقد المملكة المغربية أن الصحراء الغربية جزء من أراضيها لذا لا بد من إبقاء الإقليم تحت سيادتها، هنا يتضح أن هناك تناقض في المواقف بين البلدين¹، ما يجعل من هذه القضية المسألة الخلافية الوحيدة التي لا تزال عالقة بين الجزائر والمغرب إلى يومنا هذا. إضافة إلى ذلك تشكل أحد أهم بؤر التوتر في المغرب العربي والتي تشكل نقطة ارتكاز للقوى الكبرى في المغرب العربي حيث تستغل هذه الدول ورقة الصحراء الغربية لتحقيق مصالحها في المنطقة، ما يفرز انعكاسات سلبية على أمن المنطقة واستقرارها.

إضافة إلى قضية الصحراء الغربية، قامت خلافات حدودية بين دول المغرب العربي رغم أن أغلبها قد انفضت، من أهمها الخلاف الذي نشب بين المملكة المغربية وموريتانيا، حيث رفضت المملكة قرار الإدارة الفرنسية بتحرير موريتانيا في نوفمبر 1960، والذي اعتبرته مساساً بوحدة الأراضي المغربية، كما لم تعترف المملكة باستقلال موريتانيا إلا عام 1969 بموجب ضغوط دولية، حيث تم تبادل السفراء وتطوير علاقات التعاون بين البلدين كما تم إبرام معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون بينهما نصت على حل النزاعات الناشبة بينهما بالطرق السلمية والامتناع عن استعمال القوة المسلحة.

كما وقعت كل من المملكة المغربية وموريتانيا على اتفاقية مدريد مع إسبانيا عام 1975 والتي استرجع بموجبها البلدان سيادتهما على الساقية الحمراء ووادي الذهب، لكن موريتانيا قد تنازلت عن حقها في الصحراء الغربية لصالح المملكة المغربية، وهنا انتهى الخلاف الحدودي بين البلدين.

بين ليبيا وتونس لا توجد خلافات حول الحدود البرية، باستثناء الخلاف حول "الجرف القاري" والذي تأجج مع ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، والتي من خلالها رحلت ليبيا حوالي 80 ألف عامل تونسي إلى بلدهم، وقد زادت حدة الخلاف أكثر عام 1976 عندما أعادت ليبيا الكرة بترحيلها لحوالي 13 ألف عامل تونسي من ليبيا، لكن تدخل جامعة الدول العربية قد حدّ من تطور هذا التوتر أكثر، وذلك بعد أن رفعت تونس دعوى إلى محكمة العدل الدولية عام 1985 لتأكيد حقها في الجرف القاري، لكن المحكمة رفضت إجراء تعديل في حكمها الصادر عام 1982 حول الحدود البحرية بين البلدين².

بحلول عام 1988 دخل البلدان مرحلة جديدة، حيث تم تغليب المصالح الاقتصادية المشتركة على الخلافات القائمة بينهما، حيث تم تحويل الجرف القاري محل الخلاف إلى مشروع استثماري مشترك بين

1- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.83.

2- "أداء اتحاد المغرب العربي".

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

البلدين، فقد تم تشكيل شركتين مشتركين بينهما: " المشتركة للنفط " و" المشتركة للغاز " وذلك بعد اكتشاف النفط في الجرف، كما تم فتح الحدود بين البلدين في نفس السنة، مما شجع التبادل التجاري بين البلدين¹.

شكّلت هذه الحالة الخلافية بين دولتين متجاورتين، تجربة ناجحة -إلى حد ما- في مجال تجاوز

الخلافات لصالح المصالح المشتركة، كما أنها ليست تجربة بعيدة عن المنطقة بل هي وليدة البيئة المغربية.

قام الخلاف بين الجزائر وتونس حول النقطة رقم 233، التي تسلمتها الجزائر من فرنسا بعد استقلالها والتي اعتبرتها تونس جزءا من إقليمها البري، وتمتد هذه النقطة على رقعة جغرافية قدرها 17 كلم، إضافة إلى أن تونس لا تعتبر حدودها مع الجزائر مطابقة للخرائط الواردة في الاتفاقية المنعقدة حول ترسيم الحدود بين البلدين، لكن الجزائر أصرت على أحقيتها في المنطقة، بحجة أنها ورثتها عن الاستعمار الفرنسي. ظل هذا الإشكال لمدة ثمان سنوات، وبعد مفاوضات عديدة بين البلدين اعترفت تونس بالحدود التي كانت موجودة منذ عام 1962 كما تم الاتفاق على استغلال المنطقة لصالح الطرفين.

وفي 13 مارس 1983 وقع البلدان على معاهدة للأخوة والوفاق بينهما، نصت على امتناع الطرفين عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة المسلحة لتسوية خلافاتهما البينية، وذلك احتراما لأصالة الروابط التاريخية التي تجمع بين الشعبين.

اتسمت العلاقات بين ليبيا والجزائر بالهدوء غالبا، حتى أن تخطيط الحدود بين البلدين كان يتم تأجيله

لتجنب وقوع صدامات بينهما، لكن ورغم ذلك حدث توتر بين البلدين عام 1967 حيث ادعت ليبيا أن

مجموعة من الدوريات والطوافات التابعة للقوات الجوية الجزائرية قد اخترقت المجال الجوي والبري

الليبي، وعلى إثر ذلك اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بينهما، هنا تمسكت الجزائر

باتفاقية 1957 بين فرنسا وليبيا كمرجعية لترسيم الحدود، لكن ليبيا رفضت وراحت تماطل بحجة عدم وجود

خرائط يمكن الاعتماد عليها لترسيم الحدود بينهما، وظل هذا الموضوع عالقا بين البلدين حتى قيام ثورة

الفتاح من سبتمبر 1969 في ليبيا، وما أفرزته من تقارب مع الجزائر بفعل التوجهات الاشتراكية

للنظامين، وقد انتهت مشكلة الحدود بين البلدين ولم يترتب عليها صدامات عسكرية أو سياسية².

إن هذه الخلافات في أغلبها انعكاس لطموحات الدول المغربية في اكتساب وزن استراتيجي على

المستوى الإقليمي، فهي إضافة إلى هذه السلوكات تتبع استراتيجيات أخرى في هذا الإطار منها: لعب أدوار

الوساطة والسعي لامتلاك السلاح النووي، إضافة إلى عملها على تقوية علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية

ودول الإتحاد الأوروبي³، حيث تتنافس الدول المغربية على تطوير سياسات اقتصادية وأمنية متقاربة مع

التصورات الأمنية الأوروبية والأمريكية، فالمملكة المغربية مثلا سعت إلى التعاون مع الولايات المتحدة

1-رشيد خشناة: 'فرص الوحدة الضائعة بين تونس وليبيا'.

<http://www.aiquds.com/node/194882> /9/10/2009

2- "أداء اتحاد المغرب العربي"

http://moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/etehad-mag/sec04.doc_cvt.htm /9/10/2009

3-Lan, O.LESSER, Op, Cit,p .ix.

الفصل الثاني:مواهل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الأمريكية في المجال الأمني، فقد منحها تسهيلات عسكرية خلال حرب الخليج الثانية بحجة مواجهة الانعكاسات السلبية لهذه الحرب على دول المغرب العربي¹.

رغم هذه القضايا النزاعية بين دول المغرب العربي، إلا أنه لا يمكن حصر نمط العلاقات البينية بين الدول المغاربية في النمط النزاعي فحسب، إذ لا يمكن إغفال الجانب التعاوني بين هذه الدول والذي رغم هامشيته إلا أنه موجود.

حيث يعتقد بعض المحللين أن بعض المشاريع المشتركة بين دول المنطقة، قد يكون لها أثر إيجابي على وتيرة التبادلات البينية لدول المنطقة كما قد تشكل عامل تقارب بين هذه الدول في إطار تفعيل مسار التكامل الجهوي، وهو ما يمكن أن ينطبق على العلاقات الجزائرية المغربية، فهناك قناة نقل الغاز الطبيعي التي تربط الجزائر والمملكة المغربية باتجاه إسبانيا، فقد يشكل الغاز عامل تقارب بين البلدين، إضافة إلى أن الاستغلال المشترك للفوسفات الموجود بمنطقة "جبيلات" قد يلعب الدور نفسه².

كما أن هناك علاقات تعاونية بين الجزائر وليبيا في مجال النفط، حيث بدأت هذه العلاقات التعاونية في بداية السبعينات، وذلك في مواجهة الشركات النفطية الأجنبية التي بدأت تسيطر على قطاع المحروقات في الدول المغاربية، هنا عملت الدولتان على تشكيل جبهة موحدة للحفاظ على مصالحها، وتنسيق جهودها لتطوير قطاعها النفطي الوطني. هنا عقد اتفاق تعاون بين شركتي "صوناطراك" و "Sonatrach" الجزائرية و"ليبتيكو" "Lipetco" الليبية (التي صارت تعرف عام 1970 باسم La Linoco ثم صارت تسمى La Noc بدءا من عام 1972) في مجال تبادل المعلومات والتقنيين والخبراء في قطاع المحروقات.

وعام 1988 اتفقت الدولتان على انشاء شركتين لاستغلال النفط هما:

* The Arab Libyan-Algerian Exploration Company (ALEPCO)

* Libyan-Algerian Geophysics Company (LAGC) و

فبفضل هذا التعاون تم إكتشاف آبار نفطية جديدة في حاسي مسعود عام 1994، كما قامت كل من وناطراك و"توك" بالاستغلال المشترك للحدود المشتركة لكل من الجزائر وليبيا.

لكن ما جعل مسار هذا التعاون يتعرقل بل ويفشل، هو التنافس بين الجزائر وليبيا على تزويد أوروبا بالنفط، وقد عملت الشركة النفطية الإيطالية AGIP على دعم تقارب السياسات الطاقوية لليبيا والجزائر، في سبيل استغلال أسهل لنفط المنطقة³.

1-Ibidem, p.x.

2-Aomar, BAGHZOUZ, "Plaidoyer pour un couple algéro-marocain comme moteur de la construction maghrébine", Nourredine, ABDI, "Algérie, Maghreb, Le pari méditerranéen", (Paris, Méditerranée, 2003), p.151.

3-Luis, MARTINEZ, "L'Algérie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale"

⟨http://www.ceri-sciencespo.com/archive/mario7/art_Im.pdf /2/2/2009⟩

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

كما قامت شراكة بين شركتي "صوناطراك" الجزائرية و"مصفاة المحمدية" المغربية، تختص باستخراج ومعالجة معادن منطقة "غار جيبلات"، لكن تصاعد أحداث الصحراء الغربية عام 1975 عرقل مسيرة هذا المشروع الذي كان من المنتظر أن ينتشر إلى ضم الدول المغاربية الأخرى.

لكن علاقات الشراكة بين المملكة المغربية والجزائر، قد استؤنفت بعد حدوث المقاطعة بين البلدين بسبب تصعيد الخلاف حول قضية الصحراء الغربية بينهما، ففي فيفري 1989 تم توقيع عقد شراكة بينهما لإنشاء قناة نقل النفط من حاسي الرمل إلى طنجة، ينقل كمية 12 مليار م³ من الغاز باتجاه أوروبا. كما تم الاتفاق عام 1978 بين الجزائر وتونس على إنشاء قناة لنقل الغاز بقدرة 12 مليار م³ في العام إلى الجزائر عبر تونس باتجاه أوروبا والتي بدأ استغلالها بداية من عام 1983.

عام 1988 تم عقد اتفاق بين كل من تونس والجزائر وليبيا نشأت بموجبه "شركة المغرب العربي لنقل الغاز الطبيعي" Société du Maghreb Arab pour le transport du gaz naturel، تتمثل المهمة الأساسية لهذه الشركة بإنشاء قناة لنقل الغاز الجزائري إلى ليبيا عبر تونس، قدرته حوالي 3,6 مليار م³ في العام، يزود ليبيا وبعض المناطق التونسية بالغاز الطبيعي. أما بين الجزائر وموريتانيا فقد تم توقيع اتفاق تعاون في مجال الطاقة عام 1985، تتكفل بموجبه الدولتان بترميم مصفاة "تواديبو"

بالرغم هذه الجهود التعاونية إلا أن وتيرة العلاقات البينية المغاربية لا تزال ضعيفة المعطلة¹، حيث لم ترقى إلى حد القضاء على بعض الخلافات العالقة بين دول المنطقة، أو على الأقل تغليب المصالح المشتركة عليها، فرغم مرور العلاقات الجزائرية-المغربية بفترات من الهدوء النسبي إلا أن الخلاف بينهما لا يزال قابلا للاشتعال في أي لحظة، لاسيما وأن هذه القضايا الخلافية خاضعة لعوامل خارجية، كالتنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي، فهذه القوى تستغل الخلاف بين الجزائر والمملكة المغربية حول قضية الصحراء الغربية لصالحها، حيث تدعم كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح المغربي لحل القضية (ما يعرف بالحل الثالث، والذي يقتضي إقامة حكم ذاتي واسع في إقليم الصحراء الغربية لكن في إطار السيادة المغربية) إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ضمان بقاء نوع من التوازن بين الجزائر والمملكة المغربية، وذلك حتى لا يختل الاستقرار في المنطقة المغربية ومن ثم لا تتضرر الاستثمارات النفطية الأمريكية والأوروبية في المنطقة، لذا تحت الولايات المتحدة كلاً من الجزائر والمملكة المغربية على التفاوض المباشر والاتفاق لتسوية النزاع حول الصحراء الغربية سلمياً².

المطلب الثالث: التحديات الأمنية في المغرب العربي .

كغيره من دول العالم الثالث، يعاني المغرب العربي من مشاكل وإختلالات على مستويات متعددة، فعلى المستوى الاقتصادي تعاني دول المنطقة من مستويات منخفضة من النمو الاقتصادي، أما على المستوى

1-Abdelhamid, BRAHIMI, "Le Maghreb a la croisée des chemins", (Algérie, Hoggar, 1996), p.289.290.
<http:// www.hoggar.org /19/12/2009>

2-عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.84.83.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

السياسي، فتمر هذه الدول بمسار من الإصلاح السياسي والعمل على محاكاة الديمقراطيات الغربية، أما الوضع الاجتماعي فليس إلا انعكاسا للأوضاع الاقتصادية المتردية.

*على المستوى الاقتصادي، تعاني دول المغرب العربي من إختلالات على المستوى الداخلي أي على مستوى الإقتصادات المحلية، وكذا على المستوى الخارجي أي على مستوى التعاملات التجارية الإقليمية البينية وكذا الدولية.

تعتمد الإقتصادات المغاربية وخاصة الإقتصادين الجزائري والليبي وكذا المغربي بالدرجة الأولى على الثروات الطبيعية (المحروقات والمعادن) والتي توجه أساسا نحو التصدير، فحوالي 95% من إجمالي المداخيل الجزائرية مصدرها الأساسي المحروقات¹، ويشكل الفوسفات حوالي 50% من صادرات المملكة المغربية²، أما تونس فإقتصادها قائم على المنتجات الزراعية والنسيج والسياحة وبعض المعادن، بينما يقوم الإقتصاد الموريتاني على تصدير السمك والحديد (رغم أنه لا يمكن إغفال أن الإقتصاد الموريتاني قائم على المساعدات المالية الخارجية بنسبة كبيرة)³.

لا بد هنا من الإشارة إلى أن الاعتماد على منتج ريعي واحد قد يعرض الإقتصادات المحلية لإختلالات، قد تمتد تبعاتها لباقي الميادين ولزمن طويل. فقد نتج عن الأزمات التي مست الإقتصاد المغربي في السبعينات، وكذا الإقتصاد الجزائري في الثمانينات، فقدان الثقة بالنماذج الاقتصادية المتبعة آنذاك، والتوجه نحو اقتصاد السوق⁴، بعد أن فشلت سياسات التنمية المتبعة في تحقيق الأهداف المتوخاة، حيث لم يحقق النموذج الاشتراكي لهذه الدول هدف الإقتصاد القوي^(*)، مما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي لهذه الدول. إضافة إلى أن الاعتماد على الريع يجعل اقتصاد الدولة بكامله خاضعا للتغيرات التي تطرأ على سعر هذه المادة في السوق الدولية.

بما أن إقتصادات هذه الدول ريعية، فإن قطاعها الصناعي متركز في المجال الإستخراجي، هذا النشاط الذي يسيطر عليه القطاع العام الخاضع للدولة فهي المصنع والمخطط، ورغم فتح هذه الدول المجال أمام القطاع الخاص وذلك بخصوصية الشركات والمصانع العمومية، إلا أن الشركات الكبرى لا زالت تابعة للدولة أو أن لها فيها أكبر نسبة⁵.

يعد القطاعين الصناعيين لكل من تونس والمملكة المغربية القطاعين الأكثر تنوعا من بين القطاعات الصناعية المغاربية، ورغم ذلك واجه القطاعان الصناعيان للدولتين صعوبات جمة فسوقها التقليدية -التمثلة في السوق الأوروبية- وبعد أن طبقت دولها معايير حمائية للزراعة الأوروبية المشتركة وكذا بعد انضمام

1-Jean François, TROIN et autres, Op, Cit, P.12.

2-Abdelkader, SID AHMED, " **Les relations économique entre l'Europe et le Maghreb** "

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1993_num_34_136_4800/12/1/2009

3- ENCARTA MICROSOFT, 2009.

4-بشارة خضر: "منطقة البحر الأبيض المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية"، ميشال كابرون، مرجع سبق ذكره، ص.84.

5-Jean François, TROIN et autres, Op, Cit, p.13.

(*) ويعني "الإقتصاد القوي" من منظور التجارب الاشتراكية آنذاك: اقتصاد قائم على الصناعات الثقيلة، أي إنشاء قطاع صناعي ضخم يختص بالدرجة الأولى بصناعات الحديد والصلب.

الفصل الثاني:مواهل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

مجموعة من الدول ذات قطاع زراعي له قدرة تنافسية كبيرة في مواجهة المنتجات الزراعية والصناعية المغربية (خاصة صناعة النسيج) إلى السوق الأوروبية المشتركة، قد وضعت شروطا تعجيزية أمام دخول المنتجات الزراعية والصناعية المغربية إلى سوقها المشتركة، ما أفرز انعكاسات سلبية على هذه المنتجات التي فقدت قيمتها نظرا لأن السوق التي تصدر إليها منتجاتها قد أغلقت الباب في وجهها.

يعمل في القطاع الزراعي في تونس حوالي نصف عدد السكان تقريبا كما تساهم الزراعة بنسبة 15% من الدخل القومي، رغم أن جزءا كبيرا من أراضيها يعتمد على الأمطار، وعلى نهر "مجردة" بالدرجة الأولى، ويعد القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية التي تنتجها تونس، فقد تصدرت المرتبة الخامسة عربيا في قائمة الدول المنتجة للقمح والذي بلغ عام 1998 حوالي 1345000 طن. إضافة إلى القمح تنتج تونس الزيتون بكميات كبيرة حيث توجه جزءا معتبرا منه للتصدير.

إضافة إلى المنتجات الزراعية، تحتوي تونس على كميات معتبرة من الفوسفات فقد احتلت تونس المرتبة الثالثة عالميا في مجال إنتاج الفوسفات بعد الولايات المتحدة والمملكة المغربية، كما تنتج تونس المحروقات التي تم اكتشاف آبارها عام 1971 في حقول "بورمة" و"دولب" كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة "رأس الطيب"، ورغم إنتاجها الضئيل مقارنة ب الإنتاج الليبي والجزائري إلا أنها توجه جزءا منه إلى التصدير.

كنتيجة للإنتاج الزراعي المعتبر والموجه للتصدير فإن القطاع الصناعي التونسي يتمحور أساسا حول الصناعات الغذائية كعصر الزيتون وتكرير السكر وصناعة الألبان، إضافة إلى صناعة الإسمنت والنسيج، وهناك صناعات حديثة منها: صناعة تجميع السيارات والمعدات الزراعية¹.

في مقابل ذلك ركزت الجزائر كل طاقاتها وتنميتها الاقتصادية في مجال المحروقات، فقد اعتقدت الدول الربعية النفطية (ليبيا والجزائر) أنه بإمكانها بناء قطاع صناعي ثقيل والذي بإمكانه أن يجعل من هذه الدول ليبيرالية، فاستيراد معدات صناعية تستورد معه أساسيات النهج الاقتصادي الليبيرالي، ما سيدمج هذه الدول في الاقتصاد العالمي، ولا يطور تنمية محلية أو إقليمية مركزية وإنما تنمية مرتبطة بالاقتصاد العالمي²، لذا عملت الدولة الجزائرية على تطوير سلسلة من الصناعات المتكاملة (الميكانيك والصناعات الخفيفة) إضافة إلى ما تلعبه صناعة المواد الغذائية من دور أساسي في تغطيتها للحاجات الغذائية لحوالي ثلثي السكان المحليين. إلى جانب الصناعات التقليدية بدأت الجزائر تقيم مجموعة من الصناعات الحديثة، منها استخراج وتكرير البترول وتسييل الغاز الطبيعي لتصديره والصناعات الببتروكيمياوية وصناعة الحديد والصلب والإسمنت وتكيب السيارات وصناعة النسيج والصناعات الغذائية³.

1-محمد صبري محسوب: "العالم العربي"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2006)، ص.324.323.

2-Samir, AMIN et Fayçal, YACHIR, "La Méditerranée dans le monde", (Paris, La découverte, 1988), p.15.

3-محمد صبري محسوب، مرجع سبق ذكره، ص.382.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ليبيا هي الأخرى ركزت كامل طاقتها في قطاع المحروقات، ولم تهتم بتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث مكنتها مداخل النفط الوفيرة من شراء المواد الاستهلاكية اللازمة للسكان، فهي تعتمد على السوق الخارجية فيما يخص توفير هذه الحاجات، كالمواد الغذائية وبعض المواد الوسيطة في مجال الصناعات البتروليّة.

لا يوجد قطاع صناعي متطور في موريتانيا فمساهماته في الدخل القومي هامشية والتي لم تتجاوز عام 1998 سوى 83 مليون دولار، ذلك أنه يقوم على وحدات صناعية صغيرة ليست لها علاقة بالمواد الأولية المتوفرة فيها، كالصناعات الغذائية والتقليدية. تتركز مصادر الدخل القومي الموريتاني على مناجم الحديد، وكذا قطاع الصيد الذي يشكل حوالي 15% من الناتج المحلي الخام، بحيث يعد القطاع الأكثر نشاطا والأكثر مساهمة في مداخل الخزينة العامّة الموريتانية¹، فقد بلغ إنتاجها من الأسماك عام 1999 حوالي 242 ألف طن، كما بلغت احتياطات الحديد فيها حوالي 4,1 مليار طن، لتكون أكبر الدول العربية المنتجة له. لكن نظرا للإمكانات الضعيفة في مجال استخراج الحديد، تعتمد موريتانيا على شركة فرنسية في استخراجها، حيث تعد فرنسا أول زبون لموريتانيا في مجال استيراد الحديد.

يساهم القطاع الزراعي الموريتاني بنسبة ضئيلة في الدخل القومي، لأن هذا القطاع يقوم على وسائل وطرق تقليدية، حيث لا تقوم الزراعة في موريتانيا إلا في المناطق الأوفر مطرا، مثل المناطق المحاذية لنهر السنغال الواقع في جنوب البلاد، وفي المناطق التي تحتوي على مياه جوفية فقه حققت الزراعة الموريتانية عام 1999 ناتجا إجماليا قدره 210 مليون دولار².

حتى الاستثمارات الأجنبية محدودة في هذه الدول بسبب اعتمادها الكبير على مداخل الربيع من جهة وسيطرة الدولة على أغلب القطاعات الاقتصادية وتضييقها على نشاط القطاع الخاص فيها من جهة أخرى، إضافة إلى عدم تشجيع أطرها القانونية على توفير مناخ استثماري خارجي فيها، كما تلعب حالة انعدام الاستقرار وانعدام الأمن الذي مرت به هذه الدول خاصة في عقد التسعينات دورا في قلة الاستثمارات في دول المغرب العربي. لذا فهذه الدول بقيت منحصرة في تخصصها التقليدي المتمثل في قطاع المحروقات، مثلما انحصرت أغلب الاستثمارات الموجودة بها في قطاعي المحروقات والمناجم³.

لذا وتبعا للأسباب سالفة الذكر تعد الدول المغاربية متأخرة في مجال استقبالها للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعد المملكة المغربية أول دولة مغاربية مستقطبة للاستثمارات الخارجية، فهي تحتل المرتبة الثالثة والتسعين من بين مائة دولة الأكثر استقطابا للاستثمارات الخارجية. فعام 2003 مثلا وصلت قيمة الاستثمارات الخارجية في المملكة المغربية إلى حوالي 2,27 مليار دولار، وتعد فرنسا أول مصدر

1-Djamel-Eddine, GUECHI, "Le Maghreb : intégration régionale et développement économique", NOURREDINE, Abdi, Op, Cit, p.188,189.

2- محمد صبري محسوب، مرجع سبق ذكره، ص.336.337.

3-Abdelkader, SID AHMED, " LES RELATIONS ÉCONOMIQUES ENTRE L'EUROPE ET LE MAGHREB"
<http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/tiers_0040-7356_1993_num_34_136_4800/12/1/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

للاستثمار في المملكة، حيث تستحوذ على حوالي 50% من مجموع الاستثمار الخارجي المباشر في المملكة المغربية، وبعدها البرتغال بنسبة 8,8%، ثم هولندا بنسبة 5,4%، وبعدها إسبانيا بحوالي: 5,2%، وأخيرا الولايات المتحدة بنسبة 4,2%.

على عكس المملكة المغربية تأخرت الجزائر في استقطاب الاستثمار الخارجي المباشر، الذي لم يدخل البلاد إلا عام 1995، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية المتردية، وقد صنفت الجزائر عام 2002 الأولى مغاربيا والثالثة إفريقيا في مجال استقبال الاستثمار الخارجي، فقد استقطبت استثمارات أغلبها من دول أوروبا إضافة إلى الولايات المتحدة واليابان والجدول التالي (الجدول رقم: 5) يوضح حجم استثمارات الدول العشر الرئيسية المستثمرة في الجزائر خلال المدة الممتدة ما بين 1998 و 2001.

الجدول رقم4: حجم الدول العشر الأولى المستثمرة في الجزائر. (مليار دولار).

المرتبة	الدولة	1998	1999	2000	2001	المجموع
1	الولايات المتحدة	256891	89882	205664	354369	906806
2	مصر	51	3	100	369992	363146
3	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
4	اسبانيا	16029	16373	35596	152867	221045
5	إيطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
6	ألمانيا	20062	7836	66509	37791	132198
7	هولندا	2812	623	1308	71944	76687
8	المملكة المتحدة	36015	2001	14206	23254	75476
9	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14648	571	4448	12384	32051

La source : Tahar, HAROUN, "Les investissements américains au Maghreb : état de lieux et perspectives", Abdenour BENANTAR, "Les Etats-Unis et le Maghreb, Regain d'intérêt ?", (Alger, CREAD, 2007), p.86.

حسب الجدول يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة مستثمرة في الجزائر، ما يدل على الرغبة الأمريكية في منافسة التواجد الأوروبي والفرنسي خاصة، في دول المغرب العربي بينما تحتل فرنسا المرتبة الثالثة بعد مصر.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

حتى ليبيا استفادت من الاستثمارات الأجنبية بداية من عام 2004، عندما رفع عنها الحصار والعقوبات الاقتصادية رسميًا عام 2003¹، فهناك من المحللين من يعتبر أن أهم دافع لرفع الحصار الاقتصادي على ليبيا هو الكميات الهائلة من المحروقات التي تحتوي عليها المنطقة نظرا لحيوية هذه المادة في إقتصادات هذه الدول.

إن الاستثمار الخارجي المباشر، صار أحد أهم المؤشرات التي تصنف بها قوة الإقتصادات المحلية، ذلك أن له آثار إيجابية على تنمية وتطوير أداء بعض القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى الدور الذي يلعبه في التقليل من نسب البطالة.

القطاع الزراعي في الدول المغاربية هو الآخر هش، حيث يقوم على وسائل تقليدية، إضافة أن هناك نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة، وذلك لعجز الدول المغاربية عن استعمال مخزون المياه الباطنية المتواجدة بها، فالمملكة المغربية مثلا لا تستهلك سوى 43,5% من مياهها الباطنية²، وكذلك الحال بالنسبة لباقي الدول المغاربية.

هذا الوضع السلبي للقطاع الزراعي في الدول المغاربية دام عقودا طويلة دون أن تحسّن هذه الدول من هذا الوضع، وذلك بالرغم من أهميّة القطاع الزراعي في الدول المغاربية، حيث يعيل هذا القطاع حوالي ثلث سكان المغرب العربي، إضافة إلى أنه يشغل حوالي ثلث عمال المنطقة، كما أنه يشكل 8% من مداخيلها. إضافة إلى أن هناك حوالي مليون ونصف مليون شخص يولد سنويا ويطلب الحصول على نصيبه من الغذاء، وهذه الوضعية تلزم المغرب العربي بإنفاق ست ملايين دولار سنويا في استيراد المواد الغذائية وأكبر كمية تستوردها هذه الدول من الإتحاد الأوربي³.

تعد أوروبا الشريك التجاري الأول لدول المغرب العربي، حيث توجه دوله حوالي 60% من صادراتها نحو دول الإتحاد الأوربي، كما أن المغرب العربي يغطي حوالي 20% من الحاجات الطاقوية للإتحاد الأوربي، إضافة إلى أن المغرب العربي يشكل مصدر مهم لليد العاملة في الدول الأوربية خاصة في الدول الجنوبية منها، كما أن هذه اليد العاملة تلعب دورا إيجابيا بالنسبة للإقتصادات المغاربية حيث تشكل أحد مصادر الدخل والعملة الصعبة لدولها الأصلية، وهنا يعتقد بعض المحللين الإقتصاديين الأوربيين أنه إذا لم يكن المغرب العربي مصدرا مهما للطاقة واليد العاملة لكان مهمّشا أكثر مما هو عليه الآن⁴.

لذا فماعداء: المواد الطاقوية، وبعض المنتجات الزراعية والنسيجية والمعادن، يعد المغرب العربي سوقا للمنتجات الأوربية (والغربية عموما) لا غير، حيث يسجل المحللون الإقتصاديون تناقصا مستمرا في نسبة

1-Tahar, HAROUN, "Les investissements américains au Maghreb : état de lieux et perspectives", Abdenour, BENANTAR, "Les Etats-Unis et le Maghreb, Regain d'intérêt ?", (Alger, CREAD, 2007), Op, Cit, p.86.84.89.90.

2-Jean François, TROIN, Op, Cit, p.13.

3-Assia, BENSALAH ALAOUI, "Partenariat et accord de libre-échange", Alvaro, VASCONCELOS, "Européens et Maghrébins", (Paris : Karthala, 1993), p.169.170.

4-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution"

<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

صادرات دول جنوب المتوسط باتجاه شماله ، فعام 1980 كانت صادرات الدول المتوسطية ككل تشكل 28% من التجارة الدولية بينما عام 1990 فقد شكلت حوالي 22%¹، بحيث ما يعادل 4/3 التجارة الخارجية المغربية موجهة نحو أوروبا والعالم الغربي عموماً ، وحوالي 4/1 المتبقية مع باقي مناطق العالم بما فيها الدول العربية. بالمقابل فإن صادرات الدول الأوروبية باتجاه دول المغرب العربي تفوق صادرات هذه الدول باتجاه أوروبا بحوالي سبع أضعاف ، هذه النسب إنما تدل على حدة تبعية وإنكشافية الإقتصادات المغربية للإقتصاد الأوربي بدرجة كبيرة ، ما يجعل الإقتصادات المغربية معرضة للتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الإقتصادات الأوروبية.

علي عكس العلاقات التجارية بين الدول المغربية ودول الإتحاد الأوربي، فإلى العلاقات التجارية البينية المغربية تشهد ضعفاً، حيث لا تتعدى هذه التبادلات نسبة 2% على أقصى تقدير ، فمثلاً تقدر صادرات الجزائر تجاه الأسواق المغربية بنسبة 1,38% من صادراتها الإجمالية، وتقدر صادرات تونس نحو الأسواق المغربية بـ: 1,36% من مجموع صادراتها، أما صادرات المملكة المغربية باتجاه الأسواق المغربية، فتقدر بحوالي: 0,90% (حسب الإحصائيات المعلنة لعام 2001) من صادراتها الإجمالية^(*)، وهذه النسب في تناقص مستمر منذ عام 1995، تاريخ انطلاق مسار برشلونة، فمثلاً كانت الصادرات المغربية إلى الأسواق المغربية تشكل نسبة 1,5% من مجموع صادراتها، وقد تراجعت باستمرار فعام 2001 مثلاً قدرت بنسبة 0,90%^c من صادراتها الإجمالية، والجدول التالي يوضح نسب المبادلات البينية لدول المغرب العربي الأوسط عام 2001. (الجدول رقم:5).

الجدول رقم 5: التبادل التجاري بين دول المغرب العربي الأوسط عام 2001.

الدول الموردة ← الدول المصدرة ↓	الجزائر	المغرب	تونس
الجزائر	-	0,85%	0,07%
المغرب	0,43%	-	0,82%
تونس	0,95%	0,50%	-

La source : Tahar, HAROUN, Op, Cit, 90.

يبين الجدول التالي مدى ضعف التبادل التجاري البيني للدول المغربية، ما يدل على توجّه هذه الدول نحو دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من توجّهها نحو الإقليم الذي تنتمي إليه، لاسيما وأن مقومات بناء اقتصاد مغربي موحد موجودة على أرض الواقع ولا تنقصها إلا الإرادة السياسية لتفعلها، ومن بين هذه المقومات وجود تنوع واختلاف بين القطاعات الرئيسية المنتجة في الدول المغربية (ليبيا والجزائر دولتان نفطيتان بالدرجة الأولى المملكة المغربية تختص باستخراج الفوسفات ومواد زراعية

1-مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص.109.

2-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p. 89.90.

الفصل الثاني:عوامل التناقص الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ونسيجية مثل تونس، وموريتانيا تختص بصيد السمك واستخراج خام الحديد) . يدل الضعف في التبادل التجاري البيني المغربي على عدم ثقة كل دولة مغربية في الدول الأخرى، عدم الثقة هذه نابعة من سلوكات وقرارات هذه الدول في حد ذاتها، وعدم قبولها للتضحية وتجاوز خلافاتها لصالح مصالحها المشتركة.

***على المستوى السياسي والاستقرار الداخلي :** تتميز المنطقة المغربية باختلاف الأنظمة السياسية لدولها والتي تتسم كلها بكونها ديمقراطيات إجرائية، فالمملكة المغربية ذات نظام سياسي شمولي دستوري على المستوى الإجرائي، بينما تتجه تونس نحو ديمقراطية مراقبة، أما ليبيا فلا تزال في مرحلة غياب الشرعية بسبب الحصار الدولي الذي تعرضت له لمدة طويلة¹، وتحاول الجزائر بناء نظام سياسي ديمقراطي رغم ما شهده هذه المحاولات من تجاوزات. وبالرغم من هذه الاختلافات في أنظمة الحكم في الدول المغربية، إلا أن هناك سمات مشتركة بين هذه الدول فيما يخص الحياة السياسية.

تقوم السلطة في الدول المغربية على وجود قطيعة بين الدولة والمجتمع، حيث تتعدم آليات التداول على السلطة فيها، وإن وجدت في بعض الدول فهي شكلية، حيث تسيطر نخب محددة على مراكز صنع القرار في هذه الدول والتي لا يخرج الحكم عادة عن نطاقها، فموريتانيا مثلا يحكمها الجيش، والمملكة المغربية تحكمها وتسيرها الأسرة الملكية منذ القرن السادس عشر للميلاد ، أما تونس فلم تشهد بعد رئيسها الراحل بورقيبة غير الرئيس الحالي زين العابدين بن علي منذ استقلالها. كما يقوم مفهوم الدولة في المغرب العربي على التدخل في جل المجالات حتى وإن لم تكن تتمتع بالكفاءة الكافية فيه ، لكنها غائبة في مجالات اختصاصها فالدولة في هذه المنطقة دولة فاشلة Failed state عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية، وعن تلبية حاجات مواطنيها. وترجع أسباب ضعف وهشاشة الديمقراطية في هذه الدول إلى، كونها مفروضة من قبل دول ومؤسسات خارجية، أي أنها ليست نابعة من مش اريع محلية أو من خيار صاغته الدولة نفسها بناء على خصوصياتها وإنما هي مفروضة بناء على خيارات دول أخرى².

شهدت المنطقة أحداث عنيفة زعزعت استقرارها، وأكثر الدول المغربية معاناة من هذه الأحداث كانت الجزائر التي كانت مسرحا لأحداث عنيفة خلال عقد التسعينات، راح من جرائها حوالي مئة ألف ضحية من عامة الشعب بسبب المشادات بين عناصر الأمن الجزائري من جهة والعناصر المسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الأحداث في الواقع تجد أصولها الأولى في تعليق الجيش الجزائري للمسار الانتخابي الذي بدأ في ديسمبر 1991، بحجة إبعاد خطر الحزب الذي فاز بالأغلبية المطلقة آنذاك "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، عن السلطة السياسية وقد تم على إثر تعليق الانتخابات التشريعية إعلان حالة الطوارئ، ما أدخل البلاد في موجة من العنف والعنف المضاد.

فشلت أول محاولة لإيقاف هذا العنف في " سانت إيجيديو " Saint' Egidio عام 1995، كما تبعت هذه المحاولة مبادرات أخرى، كانت الأولى الوئام المدني، والثانية ميثاق المصالحة الوطنية.

1-Racio Mendéz, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution"
<<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

2-مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص. 116.118.119.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

إلى جانب هذه الأزمة كانت هناك أزمة داخلية أخرى، وإن لم تكن بنفس الحدة إلا أنها ساهمت في حالة الفوضى العامّة، هي الأزمة البربرية التي تعود جذورها إلى فترة ما بعد الاستقلال حين أعلنت الدولة حديث الاستقلال أنها انتهجتها لتهج عربي إسلامي، فيما عارض البربر ذلك واعتبروا أنهم السكان الأصليون للجزائر وبالتالي من حقهم حكم البلاد واختيار النهج الملائم لها، وحتى يومنا هذا لازال البربر يطالبون ببعض الحقوق وبإدراج مكونات هويتهم في الدستور الجزائري¹.

عانت ليبيا طويلا من تبعات الحصار الدولي والعقوبات الاقتصادية، فبعد حادثة لوكربي عام 1988، وغيرها من الأحداث التي اعتبرتها إدارة الرئيس الأمريكي "رونالد ريغن" "Ronald Reagan" من تنظيم جماعات إرهابية، اعتبرت الولايات المتحدة ليبيا دولة مارقة Rogue state متعاونة مع الإرهاب الدولي ولا تحترم الشرعية الدولية، لكن بعد تعليق الحصار الدولي ورفع العقوبات الاقتصادية عليها، صارت في نظر الولايات المتحدة والدول الغربية عموما دولة ذات حكم راشد، ولا بد من التعاون معها نظرا لخبرتها في مجال محاربة الإرهاب الدولي، بعدما كانت تدعمه في الثمانينات، إضافة إلى أن العقيد معمر القذافي قد أعلن في جانفي 2000 أمام البرلمان الشعبي العام أن نظام الجماهيرية الليبية لم يعد صالحا للحكم، لذا أعلن على أنه سيدخل تغييرات على النظام السياسي لبلاده بحيث يصبح الشعب أساس الحكم.

الواقع أن هذه التصريحات لم تترجم إلى وقائع، فقد كان الهدف الرئيس منها تغيير صورة ليبيا على أنها دولة مارقة ذات نظام سياسي فاشل، كما هدف كذلك إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، الذي عبر عنه في العديد من المناسبات.

لقد أدت العقوبات الدولية إلى إضعاف النظام الليبي سواء على المستوى الداخلي، حيث فقد النظام شرعيته، ودوليا حيث افتقد للدعم نظرا لعدم احترامه للشرعية الدولية ذلك أنه نظام فاسد ومارق يدعم الإرهاب الدولي. وما زاد من الضغوط الداخلية على النظام الحاكم وحتى على المواطنين، هو ظهور حركات إسلامية نشطة وذات استراتيجيات عنيفة، مثل "الحركة الإسلامية للمجاهدين" و"الجماعة الإسلامية للمحاربين" المعارضتين للنظام الحاكم.

*على المستوى الاجتماعي: يعد الوضع العام لهذا المجال في الدول المغاربية، انعكاسا للوضع الاقتصادي فيها. ففي ليبيا مثلا، يشهد الوضع الاجتماعي تراجعا مثل الاقتصادي بسبب الحصار الدولي المفروض عليها، والذي سبب تراجع أسعار البترول ما بين 1980 و1990 ما انعكس بدوره على القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي تنامي موجة من الغضب الشعبي إزاء الوضع القائم². وهي نفس الحال في الدول المغاربية الأخرى فقد تراجعت القدرة الشرائية للفرد الجزائري، منذ نهاية عام 1988، كنتيجة عن تراجع أسعار البترول من جهة وتراجع سعر الدولار من جهة أخرى، وهو العملة الأساسية لتجارة المحروقات

1-Gérard, CLAUDE, "La Méditerranée, géopolitique et relation internationales", (Paris, Ellips, 2007), p.120.121.

2-Ibidem, p.237.238.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الجزائرية، ما أفرز بدوره حركة احتجاجية شاملة شارك فيها عمال من كل القطاعات تعبيراً عن تدهور الأوضاع الاجتماعية، بتاريخ 5 أكتوبر 1988.

مثل نظيريه السابقين، عانى الشعب المغربي في سبعينيات القرن الماضي، من الآثار السلبية لفشل الخيار التنموي المتبنى، ما دفع الملك حسن الثاني بالقيام بعملية إصلاح اقتصادية، تساعد بطريقة غير مباشرة على تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد.

اليوم وبعد أكثر من عقدين على دخول الدول المغربية في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية أو بالأحرى على توجيهها نحو اقتصاد السوق ، تسير الأوضاع الاجتماعية في الدول المغربية نحو التدهور كانعكاس مباشر لسياسات التكيف الهيكلي، فالخصوصية زادت في تعميق إشكالية البطالة وزادت من نسبتها، واليوم تساهم في خلق طبقتين في المجتمعات المغربية ، ولعل الإضرابات المتتالية لبعض القطاعات في الجزائر أبرز دليل على سوء الوضع الاجتماعي.

ما يميز المتوسط المعاصر هو الانقسام والهوة الموجودة بين الشمال والجنوب، والتي تشهد اتساعاً مستمراً، ففي الشمال توجد دول غنية، تحكمها القيم الليبرالية وتميزها مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية وفي الجنوب توجد مجتمعات يميزها الفقر، و الانفجار الديمغرافي والذي بدوره يعمق من فشل هذه الدول وصعوبة تقديمها للخدمات الضرورية لمواطنيها، إضافة إلى احتوائها على نزاعات داخلية وتوترات مع دول الجوار. فضلاً عن ذلك تعد الدول المغربية متنافسة فيما بينها ولا تبذل جهداً في تشكيل مصالح مشتركة فيما بينها، ما يجعلها مفككة وضعيفة إزاء السياسات الأوروبية والأمريكية¹، هذه السياسات والآليات التي نضعها الدول الغربية بغرض محاربة بعض الظواهر -الناعبة من المنطقة المغربية- التي تهدد أمنها واستقرارها، تساهم في بعض الحالات في تعميق هذه الإختلالات²، ما يدل على أن الطرفين الأوروبي والأمريكي في سياساتهما تجاه المغرب العربي يهدفان إلى تحقيق أرباح مطلقة على حساب الدول المغربية، دون مراعاة مصالح هذه الدول.

هذه الأوضاع المتدهورة يرجعها المحلل " جورج قرم " إلى عدم امتلاك هذه الدول لقطاع صناعي متطور، فمضت نهاية السبعينات تدفع الدول غير المصنعة في منطقة المتوسط كل سنة مابين 5 و8 مليار دولار أكثر مما تستقبل من دول السوق الأوروبية المشتركة ، ما أدى اليوم إلى توسع الفارق في الدخل بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط³.

إضافة إلى ما سبق تعاني التجربة التكاملية الوحيدة لدول المغرب العربي، جموداً على مستوى أداء وظائفه الأساسية الموكلة إليه، ذلك أن نشاطه قد جمد منذ نشأته بسبب الخلافات الجزائرية المغربية حول قضية الصحراء الغربية، بناءً على قرار سياسي أصدره الملك المغربي، والواقع أن وضع اتحاد المغرب

1-Philippe Moreau, DEFARGE, "Dictionnaire de géopolitique", (Paris, Armand Colin/Dollaz, 2002), p.135.

2-مصطفى بخوش: "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، العالم الاستراتيجي، ع.2، (أفريل 2008)، ص.23.

3-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.51.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي
العربي ما هو إلا انعكاس عن التفكك الذي تعانيه دول المنطقة، بحيث يشكل الوضع السلبي لإتحاد المغرب
العربي تحصيل حاصل، لذا فإن الرهان الأساسي الذي لابد للدول المغاربية من دخوله، هو تحسين علاقاتها
البيئية وفض خلافاتها البيئية كخطوة أولى نحو بناء نظام إقليمي مغاربي متماسك.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

المبحث الثاني: السياسات الأوروبية والأمريكية في المغرب العربي.

من الشائع أن السبق في نسج علاقات مع المغرب العربي منذ زمن طويل يعود إلى أوروبا، لكن لا يمكننا نفي حقيقة أنه حتى الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على نسج علاقات مع دول المنطقة بعد الحرب الباردة - وإن لم تكن قوية مثل العلاقات الأوروبية بالدول المغاربية - إلا أنها كواقع كانت موجودة منذ القرن الثامن عشر للميلاد، لكنها اليوم صارت تنافس التواجد الأوربي في المنطقة.

المطلب الأول: السياسات الأوروبية في المغرب العربي.

ترجع العلاقات الأورو-مغاربية إلى زمن بعيد، حيث قام بين المغرب العربي وأوروبا علاقات متعددة المجالات والأنماط، فقد كان هناك تواصل بين الحضارتين الإسلامية في المغرب العربي والمسيحية في أوروبا في عهد "الإسكندر الأكبر" حوالي ثلاث قرون قبل الميلاد، ما جعل من البحر المتوسط ملتقى روحي وتجاري وعلمي¹، كما كانت هناك صراعات بين الحضارتين تمثلت في الحروب الصليبية، فضلا عن التبادلات التجارية بين الضفتين حيث كان البحر الأبيض المتوسط ولا يزال طريقا تجاريا مهما، تعبره كل أنواع السلع.

بعد هذه المرحلة التاريخية وبالتحديد بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، أخضعت الدول الأوروبية دول المغرب العربي لسلطتها المباشرة خلال مرحلة استعمارية دامت أكثر من قرن في الجزائر وقرابة القرن في الدول المغاربية الأخرى. وقد سعت الدول الأوروبية الاستعمارية باستراتيجيات ووسائل متعددة لإنشاء أجيال جديدة في مستعمراتها غير معارضة للتواجد الاستعماري على أراضيها، ومقتنعة بأنها جزء منه واقع خلف البحر المتوسط.

السياسات المتوسطة للسوق الأوروبية المشتركة:

بعد استقلال هذه الدول وبالتحديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ودخول النظام الدولي مرحلة الثنائية القطبية دخلت العلاقات الأوروبية-المغاربية مرحلة جديدة، قامت على فكرة الشراكة، (بعدها كانت العلاقات قائمة على فكرة التبعية) وذلك من خلال ما عرف بالشراكة الأورو-متوسطة Le partenariat Euro-Méditerranéenne، حيث عملت الدول الأوروبية (الدول الاستعمارية التقليدية) على إبقاء امتيازاتها في المغرب العربي، فحتى معاهدة روما 1957 كان للقوى الأوروبية سياسات متوسطة مختلفة، وغالبا ما كانت سياسات متضادة ومتصادمة.

مما سبق يتضح أن العلاقات الأوروبية-المغاربية بمفهوم الشراكة قد تزامنت مع البناء الأوربي²، فقد أدرجت في معاهدة روما المنعقدة عام 1957، والتي جاء فيها ذكر كل من تونس والمملكة المغربية وليبيا

1- محمد صالح المسفر: "الإتحاد الأوربي وأبعاد مشاريعه المتوسطة"، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها"، (مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1، 1997)، ص.124.

2- مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.94.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ليس بصفتها دولا متوسطة فحسب بل لأن لها علاقات خاصة بالدول المؤسسة للمجموعة الأوروبية (فرنسا وإيطاليا خاصة)، لكن لم تتضمن معاهدة روما أي قواعد تنظيمية لعلاقات الطرفين¹، فقط تم التذكير بالروابط التاريخية الموجودة بين الدول الأوروبية ودول جنوب البحر المتوسط.

في عقد الستينات كانت هناك مجموعة من الاتفاقيات مع الدول المغاربية، (والمتوسط عموما)، باستثناء ليبيا وألبانيا، كان محورها الأساسي تجاري حيث كانت عبارة عن اتفاقيات تجارة تفضيلية.

في قمة باريس (19-21/10/1972) ناقش أعضاء المجموعة الأوروبية مستقبل علاقاتهم مع دول الجوار كما ناقشوا مدى أهمية هذه الدول بالنسبة لأمن واستقرار أوروبا بالنظر إلى المزايا التي تتمتع بها، فقدتم اللجنة الأوروبية إلى مجلس الوزراء مجموعة من المقترحات لتطوير علاقاتها مع دول البحر المتوسط، عرفت بالسياسة المتوسطة الشاملة² (P.M.G) Politique Méditerranéenne Globale والتي تشمل كل الدول المشرطئة للبحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى الأردن رغم أن الشرط سابق الذكر لا ينطبق عليها إلا أن المصالح الأوروبية في المنطقة المتوسطة جعل مفهوم هذه الأخيرة يتسع ليشمل دولا غير مطلة على البحر المتوسط، فالأردن أحد دول الشرق الأوسط التي تصدر مواقف متقاربة مع المواقف الغربية فيما يخص القضية الفلسطينية، وقد استثنيت كل من تركيا واليونان.

لقد كان الهدف الأساسي من السياسة المتوسطة الشاملة، تسهيل التبادل التجاري للمنتجات الصناعيّة، بينما المنتجات الزراعية فقد كانت لها معاملة تفضيلية، إضافة إلى أنها تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة تتراوح ما بين 20% إلى 80% بحسب المنتج.

إن نمط هذه الشراكات لا يقوم على مقارنة تعددية ما بين ضفتي المتوسط، وإنما تتم في إطار اتفاقيات متزامنة بين المجموعة الأوروبية من جهة وبين كل دولة متوسطة غير أوروبية على حدٍ، وقد انطلقت المفاوضات مع دول المغرب العربي الأوسط في أبريل 1976، (بدأت في 25 أبريل مع تونس وفي 4/26 مع الجزائر وبتاريخ 4/27 مع المملكة المغربية)³.

إضافة إلى ذلك، تقترح البروتوكولات الماليّة للسياسة المتوسطة الشاملة، منح مساعدات وقروض مالية لتمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات في الدول الشريكة.

1-كميلة أحمد عثمان : "السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطة ما بين 1989-1990"، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2005)، ص.100.

2-المرجع السابق، ص.101.102.

3-Khader, BICHARA , "le partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone", (France, l'Harmattan, 1997), p.29.30.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ما يؤخذ على هذه السياسة هو عدم مراعاتها لخصوصيات ومصالح دول جنوب المتوسط، أي أنها لم تأتي في إطار سياسة تنمية مشتركة بين الشريكين ، وإنما هدفت المجموعة الأوروبية من خلال سياستها المتوسطة الشاملة إلى توسيع منطقة نفوذها وتجديد وتقوية ربطها لدول جنوب المتوسط بشبكة مصالحها¹.

بناء على سلبات السياسة المتوسطة الشاملة، وعلى عدم نجاعتها في تحقيق الأهداف المرسومة، شرعت المجموعة الأوروبية في بلورة سياسة متوسطة محددة ما بين عامي 1988 و1990، وبناء على الاقتراحات التي قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية Conseil économique et social بطلب من المجلس الأوروبي خلال قمته المنعقدة بستراسبوغ في ديسمبر 1989، وفي 22 ماي 1990 أعلنت المجموعة الأوروبية الصيغة النهائية " للسياسة المتوسطة المحددة " **Politique Méditerranéenne Rénovée (P.M.R)** التي كان الهدف منها زيادة وتيرة المبادلات التجارية بين ضفتي المتوسط من جهة، ودعم سلسلة من الإصلاحات في جل المجالات لاسيما المجال الاقتصادي في هذه المنطقة من جهة أخرى².

خلال هذه السياسة تم تجديد البروتوكولات المالية الموقعة مع دول جنوب المتوسط، حيث تم رفع قيمة المساعدات والقروض الممنوحة لهذه الدول، وقد تم حصر النشاطات التي توجه لها هذه المساعدات والقروض في:

- تجديد وتهيئة ومواكبة مشاريع الخدمات الجهوية منها المواصلات والاتصالات والمساعدة التقنية لإنجاز البنى التحتية.

- تخفيض فائدة القروض المقدمة من البنك الأوروبي للاستثمارات.

- أما في المجال التجاري فيتواصل الفتح التدريجي للسوق الأوروبية المشتركة للمنتجات الصناعية والزراعية لدول جنوب المتوسط³.

إضافة إلى هذه المبادرات التي جاءت في إطار المجموعة الأوروبية، هناك مبادرات جاءت خارج هذا الإطار، تمثلت في مقترحات بعض القوى الأوروبية التي أبدت اهتماما بالتخوم الجنوبية للمجموعة الأوروبية، وقد كانت تعد بمثابة هياكل تنظم علاقات التعاون بين ضفتي المتوسط.

المنتدى المتوسطي: هي مبادرة فرنسية، تقتضي اجتماع مسؤولين وإداريين وخبراء ومفكرين من مختلف المجالات من دول السوق الأوروبية المشتركة والدول المتوسطة غير الأوروبية، لصياغة مقترحات حول تطوير علاقات التعاون والتبادل بين الطرفين في مجالات متعددة ، اعتبر هذا المنتدى وسيلة لتسهيل وتعميق الحوار والتعاون بين دول ضفتي البحر المتوسط.

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.94.

2-Khader, BICHARA, Op, Cit, p.52.

3-عبد الحميد براهمي: "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص.392.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

تجمدت نشاطات المنتدى بسبب التنافس البيري للقوى الأوروبية وخاصة فرنسا واسبانيا وإيطاليا على تزعم هذه المبادرة وعلى رصد أكبر كم من الامتيازات من جهة، وبسبب ما أفرزته حرب الخليج الثانية من استياء مغاربي من المواقف الفرنسية إزاء هذا النزاع من جهة أخرى.

الحوار الأوربي العربي: نشأ هذا الحوار على إثر قرار الدول العربية العضوة في الأوبك OPEC بتاريخ 1973/10/16 بإنقاص إنتاج البترول بنسبة 5% في الشهر، وحضر تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب تحيزهما ومساندتهما لإسرائيل في حربها مع العرب في أكتوبر 1973. بدأ الحوار الأوربي العربي بناء على مبادرة فرنسية بديسمبر 1973، حيث كان الهدف الأساسي منه ضمان التدفق الدائم للنفط العربي، بينما هدف الطرف العربي من الحوار إلى الحصول على دعم أوربي للقضية الفلسطينية، هذا الاختلاف في المواقف حول القضية الفلسطينية جعل هذا الحوار لا يدوم طويلاً¹.

ندوة الأمن والتعاون في المتوسط:

لقد بدأ الحديث عن مشاكل الأمن في المتوسط بداية من سبعينات القرن الماضي في إطار ندوة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث تم التأكيد في البيان الختامي لإعلان هلسنكي Helsinki (1 أوت 1975) عن الرابط الموجود بين الأمن الأوربي والأمن المتوسطي، وبناء على ذلك أكدت الدول المشاركة على أنه لا بد من تحسين علاقاتها مع الدول المتوسطية غير الأوروبية، بعد هذا الإعلان تم إنشاء "لجنة المتوسط" خلال اجتماع بلغراد (1978/1977) في إطار مجلس الأمن والتعاون الأوربي والتي كان اجتماعها الأول في لافاليت عام 1979². لقد طرحت دول الندوة قضية الدعم الدولي للأمن والتعاون في المتوسط في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1981، بهدف جعل المنطقة المتوسطية "منطقة سلام"، ولتحقيق هذا الهدف ناقشت الدول الأعضاء في الندوة مجموعة من القضايا الأمنية في اجتماعاتها، ففي اجتماع برينيوني (4/3 جوان 1987) تم الاتفاق على فكرة جعل حوض المتوسط منطقة غير نووية، وفي اجتماع الجزائر 1998 اقترح المجتمعون إنشاء ندوة للأمن والتعاون في المتوسط والشرق الأوسط.

بعد المد والجزر الذي عرفته مقترحات الدول الأوروبية حول شكل الندوة، عرف نشاط هذه الأخيرة جموداً إلى أن أعيد بعثها خلال اجتماع ندوة الأمن والتعاون الأوربي البرلمانية بفيينا (1990) حيث تمت الدعوة إلى عقد ندوة للأمن والتعاون في المتوسط تحت إشراف اتحاد البرلمانات الأوروبية، وقد انعقدت أول ندوة برلمانية للأمن والتعاون في المتوسط ما بين 20/15 نوفمبر 1992 **بمالاتا** لكن هذا المشروع قد أجهض بسبب المعارضة الأمريكية له، والتي تهدف في الحقيقة إلى التقليل من النفوذ الفرنسي في المتوسط والشرق الأوسط³، لأن الولايات المتحدة ترى في مثل هذه المبادرات الفرنسية محاولات لترسيخ نفوذها في مستعمراتها التقليدية.

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.88.

2-Khader, BICHARA, Op, Cit, p.52.

3-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.88.

الفصل الثاني:حوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

مبادرة (5+5): كانت هذه المبادرة وليدة مبادرة أعلن عنها الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميثيران" على إثر زيارته للمملكة المغربية عام 1983 حيث تحدث عن عقد مؤتمر يضم دول غرب المتوسط المتمثلة في: اسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر والمغرب وتونس، لدراسة القضايا الاقتصادية، ثم توسع لاحقاً خلال لقاء **مرسيليا (1988/2/27-25)** إلى مناقشة العلاقات الأورو-مغربية والعلاقات المغربية البيئية إضافة إلى المشاكل المالية والصناعية، أما في الاجتماع المنعقد بروما بتاريخ 10 أكتوبر 1990 تم الاتفاق على وضع آليات جهوية تسمح بتثمين فكرة الأمن الشامل في المنطقة وخلال اللقاء المنعقد بالجزائر يومي 26 و 27 أكتوبر 1991 انضمت مالطا إلى الحوار لتصبح الآلية المعروفة بـ حوار (5+ 5).

تعطل نشاط هذا الحوار بسبب الخلافات المغربية الداخلية حول قضية الصحراء الغربية من جهة، والحصار على ليبيا وكذا بسبب المواقف الأوروبية من حرب الخليج (1990) من جهة أخرى¹.

المطلب الثاني: السياسات الأمريكية في المغرب العربي.

في الواقع يرجع التوجه الأمريكي نحو المغرب العربي، إلى زمن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه تأثر بمجموعة من المتغيرات عبر محطات تاريخية عديدة حيث أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي ليست وليدة مرحلة تاريخية محددة، بل كانت هناك علاقات بين الطرفين حتى في ظل الاستعمار الفرنسي للمنطقة، فسلطين المملكة المغربية كانوا أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية منذ حوالي قرنين، كما كانت الدول المغربية أول من أقام علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة منذ تأسيسها²، فقد أرسلت الولايات المتحدة ممثلين دبلوماسيين إلى كل من تونس والجزائر والمملكة المغربية منذ بداية القرن 18م، كما أقامت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية مع دول المنطقة، ففي عام 1786 عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع سلطان المملكة المغربية أول اتفاق تجاري، وقد كان أول اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس عام 1797، وبينهما وبين ليبيا في السنة نفسها لضمان حرية إبحار الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط³.

يمكن القول أن العلاقات الأمريكية-المغربية لم تكن بنفس الوتيرة على مر التاريخ، لاسيما وأنه لم تكن للمنطقة أهمية في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، إلا في إطار الشرق الأوسط (حيث اعتبرت المغرب العربي كنسق فرعي من النسق الكلي الشرق أوسطي)، حيث أن هناك قضايا أوجبت على الولايات المتحدة الأمريكية التواجد في المنطقة، من بينها حماية أمن إسرائيل من جهة، وضمان تدفق النفط للمنطقة من

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.90.

2-عبد الإله بلقزيز: "الولايات المتحدة والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الإختراق التكتيكي"، المستقبل العربي، ع. 259،

(سبتمبر 2000)، ص.42.

3-Habib, BOULARES, "La Tunisie- l'USA et l'Union du Maghreb Arabe" pour "Emerging Tunisia2005"

<http://www.ma_ghebarabe.org/admin_files/EmergingTunisia2005.pdf /12/2/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

جهة أخرى¹، بالمقابل مرت العلاقات الأمريكية-المغربية بمراحل تاريخية كانت خلالها قوية، والتي يمكن حصرها في المحطات التاريخية التالية:

1. خلال الحرب العالمية الثانية.
2. خلال حركة تحرر دول المنطقة، أي ما بين الـ50 والـ60 من القرن الماضي.
3. مع بداية النزاع حول الصحراء الغربية وحتى الـ80 من القرن الماضي².
4. مع نهاية الحرب الباردة.
5. مع أحداث 11 ديسمبر 2001.

فخلال الحرب العالمية الثانية ولما قررت الولايات المتحدة الأمريكية دخول الحرب العالمية الثانية، اكتشفت الأهمية الجيو-إستراتيجية للمغرب العربي، وما يمكن أن يقدمه لها من امتيازات في مواجهة دول المحور، فموقع المغرب العربي يتحكم في المدخل الغربي للمتوسط، إضافة إلى أنه لا يفصله عن أوروبا إلا حوالي 14 كلم (ساحة الحرب) مما يعوضها عن إسبانيا وإيطاليا اللتان كانتا إلى جانب ألمانيا³، هنا كان المغرب العربي قاعدة لمهاجمة إيطاليا وألمانيا في جنوب أوروبا لذا بدأت عمليات إنزال عسكري للقوات العسكرية الأمريكية وقوات الحلفاء عام 1942، على وجه الخصوص في مدينة الدار البيضاء المغربية وبالتحديد في " طورش"، إضافة إلى حملات تثبيت قواعد عسكرية في كل من تونس وليبيا، حيث خضعت هذه القواعد العسكرية للإدارة الأمريكية المباشرة⁴، وقد استمرت تلك القواعد حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بعد استقلال دول المنطقة، لتستغل الولايات المتحدة هذه القواعد في صراعها مع المعسكر الشيوعي خلال الحرب الباردة، ومن بين هذه القواعد التي بقيت تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية تلك الموجودة في مدن "القنيطرة" و"بن سليمان" و"بن جرير" وغيرها من مدن المملكة المغربية⁵.

لم تفقد المنطقة أهميتها الجيو-إستراتيجية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل امتدت إلى حقبة الحرب الباردة، فقد دعمت الولايات المتحدة الحركات التحررية في المنطقة منذ الوهلة الأولى، بحيث فتحت الولايات المتحدة الأمريكية المجال أمام الحوار مع القوى التحررية المحلية، مثلما تحاورت مع المستعمر وكان ذلك في أربعينات القرن الماضي في سبيل الوصول إلى صيغة توافقية بين الطرفين، كما أن إدارة الرئيس الأمريكي "كندي" "Kenedy" قد دعمت استقلال الجزائر عن فرنسا⁶. كما أنه ليس من قبيل الصدفة أن إعلان الحركة

1-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces"
<http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

2-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations"
<http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009>

3-عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.42.

4-Lan, O.LESSER, Op, Cit, p.6.

5-عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.43.

6-Lan, O.LESSER, Op, Cit, p.6.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الوطنية المغربية عريضة المطالبة بالاستقلال في 11 جانفي 1944، والتي رفعها الملك محمد الخامس إلى الإدارة الاستعمارية قد جاء مباشرة بعد لقاء الدار البيضاء الذي كان بين الملك المغربي محمد الخامس والرئيس الأمريكي "روزفلت" "Roosevelt" ورئيس الوزراء البريطاني "تشرشل" "Churchill" والجنرال "ديغول" "De Gaulle".

بعد استقلال هذه الدول عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل دورها وتقوية علاقاتها مع الدول المغربية، وذلك رغم قوة التغلغل والنفوذ الفرنسي في المنطقة، إلا أنها اتبعت سياسات متعددة الأبعاد لمنافسة المصالح (الفرنسية والإسبانية والألمانية خاصة) الأوروبية في المنطقة، فعملت على إنشاء مراكز ثقافية في دول المنطقة وعلى إقامة استثمارات فيها، كما كانت هناك منافسة أمريكية قوية للطرف الأوربي على مستوى الأسواق المغربية¹، خلال الحرب الباردة خضعت المنطقة للتوازنات الدولية التي ميزت النسق الدولي فقد كان المغرب العربي أنموذجا فرعيا عن النسق الدولي آنذاك، ففي هذا السياق عملت الولايات المتحدة على تقوية تواجدها العسكري في المنطقة، وذلك عبر زيادة عدد قواعدها العسكرية هناك ، وذلك لتطويق الإتحاد السوفييتي من جهة، ومحاصرة انتشار نفوذه في المنطقة من جهة أخرى، لاسيما وأن كل من ليبيا والجزائر قد كانت لها علاقات قوية مع الإتحاد السوفييتي السابق².

إضافة إلى القواعد العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة في المغرب العربي، تحصلت على تسهيلات في قواعد عسكرية أخرى، فقد منحت فرنسا تسهيلات للأسطول السادس وذلك في قاعدتها البحرية المتواجدة بميناء القنيطرة شمال الرباط، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد طوّرت قيادات جوية إستراتيجية Strategic Air Command، لها قواعد برية على الأراضي المغربية، متواجدة "بسيدي سليمان" و"بن جريير" و"تواصر"، كما حصلت كذلك على تسهيلات في قواعد عسكرية ليبية³.

في الواقع عملت الولايات المتحدة على إيجاد موقع لها في المغرب العربي نظرا لعوامل عديدة، والتي في مقدمتها محاصرة النفوذ السوفييتي في إفريقيا والذي بدأ ينتشر فيها بداية من ستينات وسبعينات القرن الماضي، بل أن الولايات المتحدة كانت قلقة من الدور السياسي الفعال الذي لعبته الجزائر خلال فترة حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين"، على مستوى القارة الإفريقية من خلال منظمة الوحدة الإفريقية وكذا على مستوى العالم الثالث الذي تكتل في حركة عدم الانحياز، لاسيما وأن للجزائر علاقات قوية مع الإتحاد السوفييتي السابق ونظرا لأن الجزائر بفضل الاحتياط النفطي الكبير الذي تملكه وبالتالي لها دور فعال في منظمة الأوبك.

تعد ليبيا من وجهة النظر الأمريكية دولة مارقة، وذلك لرعايتها ودعمها لجماعات إرهابية ولدعمها لفصائل الثورة الفلسطينية، والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي، وللحركات الثورية المسلحة في إفريقيا

1- عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.42.

2-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations"

<http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1 /3/7/2009>

3-Lan, O.LESSER, Op, Cit, p.7.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

وأمرىكا اللاتينية وفي إيرلندا، هذه الحركات التي تعتبرها الولايات المتحدة حركات إرهابية رغم أنها تناضل في أغلبها لتقرير مصيرها¹.

بعد نهاية الحرب الباردة بدأت تتوضح معالم سياسة أمريكية تجاه الم غرب العربي، وقد كانت سياستها في هذه الحقبة مخبئة عن سياستها تجاه المنطقة خلال الحرب الباردة، حيث فرض عليها واقع النظام الدولي آنذاك التعامل مع دول المنطقة كل على حدا، أما بعد الحرب الباردة فصارت تفضل التعامل مع دول المنطقة كوحدة جهوية متكاملة وذلك في إطار الترويج لاقتصاد السوق، إضافة إلى أن أهداف الولايات المتحدة في المنطقة اقتصادية محضة، لذا صارت الولايات المتحدة تتعامل مع مجالات تجارية Trading blocs والتي تضم مجموعة من الدول²، هنا بدأت تتحسن علاقات الولايات المتحدة بدول المنطقة التي كانت لها توجهات اشتراكية، خاصة الجزائر حيث صارت تنظر الولايات المتحدة إليها كمروج ناجح لمصالحها (على المستوى الإفريقي والمغاربي خاصة) وذلك خاصة بعد لجوئها للمؤسسات المالية الدولية التي أنشأتها الدول الليبرالية لتؤسس لنظام اقتصادي ليبرالي دولي، وكذا بعد فشل مشروع أوميغا المدعوم من قبل فرنسا والسنغال³.

أما عن المملكة المغربية وتونس فقد كانت علاقتهما مع الولايات المتحدة قوية منذ تأسيسها وكذا خلال مرحلة الاستعمار، فقد ساند المغرب الأقصى الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج 1991، حيث أرسلت المملكة المغربية حوالي 2000 جندي مغربي إلى المملكة العربية السعودية لمساعدة قوات التحالف في عملياتهم العسكرية بالعراق، إضافة إلى أن المملكة المغربية قد لعبت دور حامي القيم الغربية ضد الحركات الإسلامية المتطرفة الناشطة في المنطقة المغاربية، مثلما لعبت الدور نفسه ضد الإيديولوجية الاشتراكية خلال الحرب الباردة، إضافة إلى أن المملكة المغربية تشكل أنموذجا للدول المغاربية فيما يخص سرعة وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو تحرير السوق المغربية على الاق تصاد العالمي، وقد تضمن ذلك حوصصة عالية المستوى، إضافة إلى تقاربها مع الدول الغربية وتبنيها للفكر الليبرالي، كما أن المملكة المغربية هي الدولة الأقل كرها لليهود مقارنة بأغلب الدول العربية الأخرى.

بالنسبة للعلاقات الأمريكية التونسية فقد كانت قوية منذ استقلال تونس، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية وحتى أوروبا تونس أنموذجا في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد قامت بإصلاحات على عدة مستويات منها: تحرير الأسواق المحلية، تبني العلمانية، تحقيق مستوى متقدم في مجال حقوق المرأة، القدرة على مأسسة ودمج الحركات الإسلامية المعتدلة في الحياة السياسية، لكن القضية الوحيدة التي نثير انتقاد الغرب هي ملف حقوق الإنسان في تونس، فقد انتقد نظام "جورج بوش" "G.Bush" وضع حقوق

1- عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.44.45.

2-Yahia, ZOUBIR, "Les Etats-Unis et le Maghreb centrale :un intérêt croissant", Nourredine, ABDI, Op, Cit, p.227.228.

3-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region ?"

<http://www.realinstitutioelcano.org/wps/portail/riecano_eng/Content ?wcm_GLOBAL8CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009>

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الإنسان في تونس خاصة مساجين الرأي ذلك أن حرية التعبير محظورة ، فقد طلب "جورج بوش" من الحكومة التونسية في فيفري 2004 القيام بإصلاحات في مجال العدالة، وتفاذي انتهاكات حقوق الإنسان.

ليبيا لم تدخل في مشاريع إنشاء منطقة تبادل حر في المغرب العربي، ذلك أنها كانت تحت طائلة

العقوبات الاقتصادية على إثر قضية "لوكربي"، لكنها أدمجت في هذا المشروع بعد أن رفع عليها الحظر الاقتصادي، وصارت علاقاتها طبيعية مع الولايات المتحدة بداية من ديسمبر 2003، رغم أنه في 15 ماي 2006 وضعت ليبيا على قائمة الدول التي تدعم الإرهاب الدولي¹. هذه الدولة كانت ولا زالت إلى حدّ السّاعة أحد نقاط الارتكاز والتدخل الأمريكي في شؤون المغرب العربي، وذلك تحت مبررات ظهور تهديدات أمنية جديدة في المنطقة والتي من شأنها أن تهدد الأمن والمصالح الأوروبية والأمريكية، حيث تشجع الدول الغربية إقامة حوارات بين دول جنوب المتوسط والنااتو حول كيفية المواجهة المشتركة لهذه التهديدات².

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بلغ المغرب العربي درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية³، وذلك تحت هدف محاربة الإرهاب الدولي، ومشاكل أخرى كالهجرة و الهجمات العنيفة للحركات الإسلامية المتطرفة في منطقة المغرب العربي لاسيما وأن المغرب العربي هو الجناح الجنوبي للدول العضوة في حلف شمال الأطلسي⁴.

في هذا السياق عملت الولايات المتحدة على تقوية روابطها الأمنية بدول المنطقة، هذه العلاقات الأمنية كانت موجودة في السابق لكن أحداث 11 سبتمبر قد سرّعت من هذه العلاقات التعاونية، فالنظام الأمني الإقليمي الجديد الذي أنشأته الولايات المتحدة لدول المنطقة في مجال مكافحة الشبكات الإرهابية، ففي مارس 2001 زار مدير الشرطة الفدرالية الأمريكية "لويس فريك" "L.Freek" الجزائر عارضا عليها مساعدات في هذا المجال، وقد وافقت الجزائر على الانضمام إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة، وكدليل على تعاونها، قدمت الحكومة الجزائرية قائمة بأسماء إسلاميين هاربين إلى أوروبا وأمريكا، كما تم الاتفاق على تبادل الخدمات والمعلومات السريّة، كما عرضت كل من وكالة المخابرات الأمريكية والبوليس الفدرالي الأمريكي ووكالة الأمن القومي على الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" لدى زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، لتزويد القوات الأمنية الجزائرية بعدّة فعّالة لمواجهة التهديدات الأمنية التي تهددها كما تهدد أمن الدول الغربية المجاورة لها.

1-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region?"

<http://www.realinstitutioelcano.org/wps/portail/rielcano_eng/Content?wcm_GLOBAL8CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009>

2-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces"

<http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

3-Sami, MEKKI, "La stratégie américaine en Méditerranée"

<<http://www.confluences-méditerranée.com/v2/ING/pdf/31/1/2009>>

4- Yahia, ZOUBIR, "Les Etats-Unis et le Maghreb centrale: un intérêt croissant", Nourredine, ABDI, Op ,Cit, p.226.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

إضافة إلى الجزائر دعمت حكومة "بوش" التعاون الأمني مع المغرب الأقصى وكذا مع تونس في مجال محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وغيرها من التهديدات القادمة من جنوب إفريقيا و التي يعد المغرب العربي معبرا لها باتجاه القارة الأوروبية¹.

مما سبق يتبين لنا أن النفوذ الأمريكي في المنطقة كان موجودا حتى في عز السيطرة الاستعمارية الأوروبية عليها، حتى وإن كان بدرجات وتأثر متفاوت عبر حقبة تاريخية عدّة، وذلك إنما يدل على أهمية المنطقة ودخولها في المجال الحيوي للمصالح الأمريكية.

1-Yahia, Zoubir, "La politique étrangère américaine au Maghreb: constances et adaptations"
<http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009>

المبحث الثالث: أهداف وآليات التوجه الأوروبي والأمريكي نحو المغرب العربي

لقد كرس كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي مجموعة متنوعة من الآليات، لربط المنطقة المغاربية بمنظومتها الأمنية الشاملة، فهناك آليات مشتركة بينهما كالأليات التي جاءت في إطار حلف شمال الأطلسي، وهناك آليات أخرى خاصة بكل واحدة على حدا كالأليات التي جاءت في كنف الإتحاد الأوروبي، والمبادرات التي أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية أو الإقليم الشرق أوسطي ككل، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الآليات ليست إلا انعكاسا لمصالح الطرفين الأوروبي والأمريكي في المغرب العربي.

المطلب الأول: أهداف ومصالح الطرفين في المغرب العربي.

تقوم إستراتيجيات كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في المغرب العربي على تصور كل منهما لمصالحه في المنطقة، والذي توجد أسسه في المقاربات الأمنية لكل منهما، لذا تشكل أهداف الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في المغرب العربي (وفي أقاليم أخرى) إسقاطا للتصورات الأمنية لإستراتيجية لكل منهما.

1-المصالح الأوروبية في المغرب العربي:

يحرى الباحث " ادوارد مورتيير" من خلال دراسة أقامها حول الرؤية الأمنية الأوروبية وعلاقتها بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط، أنه بعد انتهاء الحرب الباردة توضحت معالم المقاربة الأمنية الأوروبية، حيث ارتبطت هذه التصورات الأمنية بموقع^(*) كل دولة من دول الإتحاد الأوروبي (أو مجموعة من الدول) فدول وسط وشمال أوروبا تعتقد أن انعكاسات تفكك التحاد السوفيتي ه و المصدر الأول الذي يهدد أمن واستقرار أوروبا، بينما تعتقد دول جنوب أوروبا أن حركيات انعدام الاستقرار قادمة أساسا من تخومها الجنوبية¹، هذه الطروحات الثلاث غالبا ما تشكل عائقا أمام صياغة رؤية أمنية أوروبية مشتركة إزاء التهديدات التي تواجه الكتلة الأوروبية ككل، رغم أن كل هذه الدول على اختلاف تصوراتها الأمنية تؤمن بأن التهديدات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي وبالرغم من اختلاف مصادرها، ذات طبيعة انتشارية أي أنها ستنتشر إلى باقي دول الإتحاد الأوروبي، والفرق بين كل دولة وأخرى هو توقيت وصولها إليها فحسب.

من جهة أخرى، يقوم التعريف الأوروبي لمفهوم الأمن على أساس مدني، حيث هناك نوع من الدول هي قوى مدنية **civilian power**، هذا المفهوم الذي ظهر كانعكاس على تغير البيئة الدولية، وبداية تركيز الدول على أهمية المجال الاقتصادي في إرساء علاقات سلمية مصلحية بين الدول ، أي أنها تهدف إلى نشر أسس التمدن في النظام الدولي وفي الوقت ذاته هي دول ذات مصالح واسعة النطاق في النظام الدولي لكنها تعمل على تحقيقها دون استخدام وسائل عنيفة وإنما سلمية، وهو ما ينطبق على الإتحاد الأوروبي حيث يعمل على

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.121.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

الترويج لفلسفته في الديمقراطية وثقافة حماية حقوق الإنسان، ودولة القانون¹، لكن هذا لا يعني أن مفهوم القوة الأوربي لا ينطوي إلا على الجوانب القيمة والمدنية فحسب، بل يهجر ضمنه التنمية البشرية وتطوير المجتمعات والتنمية الاقتصادية المستدامة والتي تكمن أهميتها في مكافحة بعض التهديدات الأمنية كبروز حركات متطرفة ذات نهج عنيف، ذلك أن التهديدات الأمنية لم تعد -بعد الحرب الباردة- ذات طبيعة عسكرية فحسب، بل اقتصادية واجتماعية وثقافية... وغيرها لذا فإستراتيجية مواجهة هذه التهديدات لابد أن تكون بحسب طبيعة التهديد ذاته².

مما سبق نلاحظ أن المقاربة الأمنية للإتحاد الأوربي تقوم على مفهوم لين للأمن **Soft Security**، والذي يقوم أساسا على نشر التنمية بمختلف أبعادها: التنمية الاقتصادية والسياسية والبشرية وغيرها، وهذا في سبيل درء التهديدات الآتية من التخوم الجنوبية للإتحاد الأوربي والتي تخل بأمنه³.

هذه الأفكار تجد مرجعيتها في المنظور الليبرالي، حيث يعتقد أتباع هذا المنظور ومن بينهم "ريتشارد روزكرانس" **Richard ROSCRANCE** أن ارتباط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية يقلل من ميلها إلى التصادم، فحسب وجهة النظر الليبرالية لمفهوم الأمن، تعد التجارة أهم وأنجع وسيلة لتحقيق السلم في العالم وليست القوة العسكرية حسبما يعتقد أتباع المنظور الواقعي⁴.

رغم تنوع أهداف الإتحاد الأوربي في المغرب العربي إلا أنها تصب كلها في خانة الأمن الشامل الأوربي، فهناك أهداف لتحقيق الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن البيئي... وغيره، فكل هذه المجالات تساعد في النهاية على الحفاظ على أمن الإتحاد الأوربي واستقراره بصفة شاملة، بناء على الاعتقاد السائد والذي مفاده أن هناك روابط أمنية بين دول جنوب أوروبا والدول المغاربية، بفعل الجوار الجغرافي من جهة، وسرعة انتقال التهديدات الأمنية عبر حدود الدول من جهة أخرى، وكنتيجة لهذا الارتباط بين أمن المغرب العربي وأمن الإتحاد الأوربي فلا يمكن تحقيق الأمن الشامل في الإتحاد الأوربي دون مغرب عربي يتضمن على الأقل حداً أدنى من التنمية الاقتصادية، تمكن من القضاء على البطالة وتحسين القدرة الشرائية للأفراد ما سيقضي على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أي أن تنمية المغرب العربي لا يمكن أن تكون بمنأى عن تنمية الإتحاد الأوربي، مما يجعلنا ننظر إلى هذا الإقليم الجغرافي (جنوب أوروبا والمغرب العربي) على أنه مركب أممي موحد، حيث تتوحد الهواجس الأمنية بين دول هذا الإقليم، وحيث هناك مصالح تجارية متداخلة وقضايا أمنية مشتركة، والتي يمكن إجمالها في أهداف أهمها ما يلي⁵:

1-Annette, JUNNEMAN, Op, Cit, p.38

(*) المقصود بالموقع هنا: الموقع الجغرافي أو موقع هذه الدول في سلم القوى على مستوى المنظومة الأوروبية.

2-مصطفى بخوش: "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.23.

3-Barry, BUZAN and Ole, WAEVER, **"Regions and powers"**, (UK, Cambridge University, Press), p.215.

4-مصطفى بخوش: الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.22.

5-عدنان السيد حسين: "العرب في دائرة النزاعات الدولية"، (بيروت: مطبعة سيكو، ط1، 2001)، ص.137.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

*بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يعد المغرب العربي مصدرا للموارد الطاقوية وذلك بالنظر للإمكانيات النفطية التي تحتويها المنطقة، حيث يحتوي المغرب العربي على احتياطات نفطية معتبرة، بفعل الإنتاج الكبير للمحروقات (غاز طبيعي وبترو)، رغم أن أغلب الإنتاج المغربي للمحروقات تحتكره كل من الجزائر وليبيا، أما على مستوى القارة الإفريقية فتحتكر كل من الجزائر وليبيا ونيجيريا على إنتاج النفط في فيها، فعامي 2003 و 2004 كان لهذه الدول الثلاث حوالي 82% من احتياطي النفط الموجود في القارة، وحوالي 65% من إنتاج القارة ككل¹.

كما تتصدر الدول المغربية المراتب الأولى عالميا في مجال إنتاج وتصدير النفط ، بحيث يحتوي على حوالي 10% من الاحتياط العالمي للنفط². فعام 2004 حققت الجزائر حوالي 31,6 مليار دولار بإنتاجها لحوالي 1,4 مليون باريل في اليوم، ويتوقع إنتاجها لـ 2 مليون باريل في اليوم في العام الجاري (عام 2010)، وتصديرها لأكثر من 100 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لذا تعد الجزائر ثالث مؤمن للغاز الطبيعي لفرنسا بعد النرويج وروسيا، كما تحتل المرتبة الخامسة على قائمة الدول المصدرة للنفط بعد السعودية وقبل نيجيريا، إضافة إلى أنها تزود الإتحاد الأوروبي بحوالي 10% من الغاز الطبيعي³، فحوالي 70% من الحاجات النفطية الإسبانية مصدرها الجزائر، وتوفر الجزائر وحدها حوالي 40% من الحاجات النفطية لدول جنوب أوروبا⁴. هذا وقد قررت الجزائر فتح المجال أمام المبادرة الحرة في قطاع الطاقة، لكن بإبقاء هذا المجال تحت رقابة شركة "صوناطراك" Sonatrach التابعة للدولة الجزائرية ، وقد صدر قانون تحرير قطاع المحروقات خلال الدورة الربيعية للبرلمان الجزائري عام 2005، والذي تضمن إجراءات تتيح للقطاع العام الاحتفاظ بنسبة من مداخل المحروقات، حيث تم إقرار نظام يمنح للقطاع العام الجزائري -كما سبق الذكر- حق مشاركة الشركات الأجنبية في الإستثمار في قطاع المحروقات بنسبة تتراوح ما بين 60 إلى 65%⁵. والشأن ذاته بالنسبة لليبيا التي فتحت المجال أمام الإستثمار الأجنبي للنشاط في قطاع المحروقات وقد كان ذلك بعد صدور القرار الأممي بتعليق العقوبات الاقتصادية المقررة عليها، وتعد ليبيا الدولة المغربية الوحيدة التي تنافس الجزائر في مجال تصدير النفط واستقبال استثمارات أجنبية في هذا المجال.

تحتل ليبيا هي الأخرى مراكز متقدمة في سلم ترتيب الاحتياطات النفطية العالمية، فقد احتلت المرتبة الأولى إفريقيا، والثامنة دوليا عام 2007⁶، باحتياطي بلغ حوالي 45 مليار برميل من البترول وحوالي 1,313 مليار متر مكعب⁷ بإنتاج قدره 1,4 مليون باريل في اليوم، هذا الإنتاج الذي يضمن لليبيا 70 سنة من الاستهلاك⁸، تتواجد أغلب الآبار النفطية في الجنوب في خليج سرت حيث يوجد حوالي 31 حقلا، إضافة

1-Filippe, SÉBILLE-LOPEZ, "Géopolitique du pétrole", (Paris, Armand Colin, 2006), p.183.

2-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, "Op, Cit, p.103.

3-Filippe, SÉBILLE-LOPEZ, Op, Cit, p.102.

4-Ronald, ASMIS et autres, "La sécurité dans le bassin méditerranéen; nouveaux défis et nouvelles tâches "

<http://www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm/31/1/09>

5- Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.181.182.

6-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.237.

7-محمد صبري محسوب، مرجع سبق ذكره، ص.318.

8-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.237.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

إضافة إلى حقول جديدة تم اكتشافها في منطقتي سبها وأوباري ما يسهل نقله عبر موانئ سدرة ورأس لانوف ومرسى البرقة المتواجدة بخليج سرت¹.

يلعب متغير الطاقة دورا مهما بالنسبة للإتحاد الأوربي في منافسته لأقطاب النظام الدولي، خاصة وأن الدول الأوربية من خلال تعميقها لمسار التكامل تطمح لأن تجعل من الإتحاد الأوربي أحد أقوى أقطاب النظام الدولي، في مواجهة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تقوية اقتصادها فهو على رأس مقومات قوة الدول، لذا يهتم الإتحاد الأوربي برفع المنطقة المغاربية التي تغطي حوالي 20% من حاجاته النفطية^(*)، ويعتقد الخبراء أنه سيزيد استهلاك الإتحاد الأوربي للغاز الطبيعي في أفق عام 2020 بنسبة 3%²، إضافة إلى أن أهمية النفط المغاربي تكمن كذلك في قربها من القارة الأوربية وبالتالي سهولة نقله، هذا ويساعد الإتحاد الأوربي دول المغرب العربي على مدى قنوات نقل المحروقات، ففي 7 ماي 2005 وقعت صوناطراك مع الشركة النيجيرية NNPC عقدا حول وضع مخطط الطريق العابر للصحراء والذي يمتد من دلتا النيجر إلى الإتحاد الأوربي عبر الجزائر وطوله 4000 كلم، هذا المشروع هدفه نقل كمية تتراوح ما بين 18 إلى 25 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في السنة.

*تعد الأسواق المغاربية أسواقا فنية استهلاكية بالدرجة الأولى تضم حوالي 100 مليون فرد³، لاسيما وأن المنتجات المغاربية لا تحض بميزة تنافسية، إضافة إلى عدم اكتفاء الأسواق المغاربية في بعض المنتجات الضرورية، لذلك ينظر الإتحاد الأوربي إلى الأسواق المغاربية مصرفا لمنتجاته، لذا يكتف الإتحاد الأوربي من العقود التجارية مع الدول المغاربية ليضعف من وتيرة المبادلات التجارية بينه وبين المغرب العربي، فأوروبا بشرائها لرفع الدول المغاربية، تضمن عودة مداخيل النفط إلى خزائنها من خلال تصدير سلعا لأسواق هذه الدول، وهذا على قدر من الأهمية بالنسبة للدول المغاربية فالإتحاد الأوربي يحتل ثاني مرتبة فيما يخص تغطية عجز هذه البلدان فيما يخص تأمين بعض المنتجات الزراعية الأساسية⁴. يري "هنري رينو" "Henri Regnault" أنه في كل 10000 دولار من الدخل الخام لدول جنوب المتوسط 1300 دولار تستورد بها هذه الدول منتجات أوروبية⁵، حيث تسيطر الدول الأوربية على حوالي 65% إلى 75% من التجارة الخارجية لكل من تونس والجزائر والمملكة المغربية⁶.

*تعاني دول الإتحاد الأوربي من نقص في نسبة الشباب ومن ثم نقصا في اليد العاملة، فأغلب المجتمعات الأوربية تعاني من الشيخوخة، حيث يفوق عدد الشيوخ عدد الشباب في هذه الدول، وذلك على عكس ما هو

1-محمد صبري محسوب، مرجع سبق ذكره، ص.318.

2-Mokhtar, KHELADI, "Ce que le Maghreb peut apporter à l'Union Européenne", NOUREDINE, Abdi, Op, Cit, p.259.

3-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces"

http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

4-سمير أمين وفيصل ياشير: "البحر المتوسط في العالم المعاصر"، ترجمة، طريف عبد الله، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988)، ص.25.

5-Khader, BICHARA, Op, Cit, p.87.

6-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.102.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

سائد في دول المغرب العربي، ففي الجزائر مثلا يوجد 11 شاب مقابل شيخ واحد، إضافة إلى أن نسبة النساء تفوق نسبة الرجال في أغلب الدول الأوروبية، ففي فرنسا مثلا توجد 105 امرأة مقابل كل 100 رجل. إضافة إلى أن نسبة النمو السكاني في تراجع مستمر ولا تزيد إلا بعوامل خارجية، فنسبة النمو الديمغرافي في إيطاليا وإسبانيا لا تتجاوز 0,12% وفي ألمانيا بلغت 0,15% وفي السويد 0,08%، ولهذا الوضع انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأوروبي بسبب تناقص نسبة اليد العاملة، لذلك فإن أوروبا تعتمد على المغرب العربي كمصدر لليد العاملة¹، فرغم مكافحة دوله للهجرة غير الشرعية من الدول المغاربية، إلا أن المغاربة يملأون المصانع والحقول الأوروبية.

*إضافة إلى ما سبق يعمل الإتحاد الأوروبي على تكريس علاقات غير متكافئة مع تخومها الجنوبية (والحال ذاته مع تخومها الشرقية)² على غرار الأقطاب الاقتصادية الأخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ربط أمريكا اللاتينية بمجموعة من الاتفاقيات، وتحضى اليابان بعلاقات خاصة و بلمتيازات في دول جنوب شرق آسيا، لذا فالإتحاد الأوروبي يريد موازنة هذه الأقطاب بربط إقتصادات تخومه الجنوبية والشرقية بمصالحه الاقتصادية.

*إضافة إلى الأهمية الاقتصادية للمغرب العربي، يعتبر الإتحاد الأوروبي المغرب العربي شريطا عازلا في وجه التهديدات الأمنية الآتية من إفريقيا جنـوب الصحراء لتعبر عبر المغرب العربي إلى أوروبا الجنوبية، و الدولة الحاجزة على حد تعبير "جون كريستوف روفان" "Jean Christophe Rufin" أو الدولة المحورية على حد تعبير "بول كندي" "Paul Kennedy"، هي دولة تقع جنوب البحر المتوسط على تماس مباشر مع دول شماله، وظيفتها امتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها حتى لا تصل إلى دول الشمال، ومقابل هذا تستفيد من بعض ال مساعدات التي تمكنها على أداء هذه الوظيفة، ومنه يمكن تلخيص دور الدولة الحاجزة وفائدتها بالنسبة للدول الأوروبية في عبارة واحدة: "ضمان استقرار دول شمال المتوسط"، لذا يدعم الإتحاد الأوروبي انخراط الدول المغاربية (ودول جنوب المتوسط عموما) في ترتيبات ومشاريع تصيغها بهدف منع تفاقم الإختلالات التي تشهدها هذه الدول وإيقاف انتشار آثارها إلى الدول الأوروبية³.

*يعد المغرب العربي العمق الاستراتيجي لجنوب أوروبا، ذلك أن هناك ترابط أمني بين المنطقتين بسبب التقارب الجغرافي بينهما، وحيث تعد منطقة المتوسط منطقة لا توازن وتوتر بين ضفتي المتوسط على حد تعبير "جون كريستوف روفان"⁴، كان لزاما على الإتحاد الأوروبي الاهتمام بقضية الأمن في المتوسط، حيث حيث يسخر الأوروبيون استراتيجيات متنوعة لمكافحة ديناميكيات الإختلالات التي تهدد أمنها واستقرارها

1-Mokhtar, KHELADI, "Ce que le Maghreb peut apporter à l'Union européenne", Nourredine, ABDI, Op, Cit, p.258.

2-سمير أمين وفيصل ياشير، مرجع سبق ذكره، ص.25.

3-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.22.23.

4-المرجع السابق، ص.8.

الفصل الثاني:مواهل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

وذلك لأهمية قضية الأمن في المتوسط وحساسة دول الإتحاد الأوروبي لها، فقد شكل موضوع التهديدات الأمنية في المتوسط موضوعا للعديد من اللقاءات متعددة الأطراف بين الدول المتوسطية، منها المبادرة الفرنسية المسماة "عقد الأمن والاستقرار في المتوسط" والتي عرضتها في ندوة لافاليتا لكنها رفضت بسبب الخلافات العربية-الأوروبية والخلافات العربية-الإسرائيلية، لكنه تم الاتفاق حول هذه المبادرة لاحقا وتم تغيير تسميتها إلى "ميثاق الأمن والاستقرار في المتوسط" وتم عرضه في ندوة مرسيليا في نوفمبر 2000. تضمن الميثاق أهداف عديدة مجموعة منها متعلقة بالجوانب الأمنية، بحيث اتفق الشركاء على التعاون على مواجهة التحديات الأمنية العالمية، والاهتمام بترقية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتي يهدد ضعفها استقرار الدول، كما نص الميثاق على ضرورة تشجيع وترقية مستلزمات الشراكة الأمنية، بما فيها جعل المتوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وضبط التسليح وتبني دبلوماسية وقائية في إدارة الأزمات وتشجيع التسوية القانونية للنزاعات، وهنا تم التشديد على تأسيس آلية أورو-متوسطية للدبلوماسية الوقائية، وتشجيع التعاون في مجال حفظ السلام في المتوسط¹، وقد لخص "شارل زورغيب" "Charles Zorbigbe" التهديدات الأمنية التي تثير مخاوف الإتحاد الأوروبي وتهدد استقراره في ثلاث تهديدات أساسية هي:

- تزايد نشاط الحركات الإسلامية في الدول المغاربية (ودول العالم العربي عموما) على إثر انتصار الثورة الإسلامية في إيران 1979، بحيث شكلت هذه الحركات أساسا للأزمات السياسية التي واجهت الدول المغاربية في عقد التسعينات²، فقد تسببت هذه الحركات في دخول الجزائر في دوامة من العنف غداة تعليق المسار الانتخابي في بداية التسعينات، إضافة إلى أن وجود مثل هذه الحركات جعل الدول الغربية تدعم بقاء الوضع القائم من خلال دعم أنظمة حكم شمولية حفاظا على الاستقرار في هذه الدول، من جهة أخرى شكلت هذه الحركات تهديدا لدول الإتحاد الأوروبي، حيث يعد وصول مثل هذه الحركات إلى السلطة خطرا على مصالحهم في المنطقة، لاسيما وأن أفكار هذه الحركات تقوم أساسا على معاداة الغرب وإبعاد تأثيراتهم الثقافية عن المنطقة.

يقوم التخوف الأوروبي من وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة في الدول المغاربية على الأسباب

التالية:

- تهديد المصانع والشركات الأوروبية الناشطة في المغرب العربي، حيث تهدد بعض الحركات المعادية للغرب بضرب مواقع استثمارية أوروبية في الدول المغربية.
- تراجع العلاقات التجارية مع هذه الدول، وانقطاع انبعاث المحروقات منها.
- انتشار النشاط الإرهابي للحركات الإسلامية المتطرفة إلى أوروبا، وزعزعة استقرارها، لذا اتبعت أوروبا بعض السبل لتفادي التوتر الناتج عن هذه الحركات منها:

1- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص. 201.

2- Charles, ZORGBIBE, "La Méditerranée sans les Grands?", (Paris, Quadrige, 1st ed, 1997), p.177.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

*دعم بقاء الأنظمة الحليفة للدول الأوروبية والحامية لمصالحها على رأس السلطة في هذه الدول لتفادي الاضطرابات في المنطقة حتى وإن كانت شمولية.

*ضمان تواجد قوات عسكرية سريعة التدخل في منطقة المتوسط.

*دعم التنمية المستدامة في هذه الدول، لمنع نشوء حركات متطرفة في هذه الدول، هذه الحركات التي تجد مصادرها في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة.

*دعم الأمن الداخلي للدول المغاربية وتقوية قدراتها على مراقبة حدودها، لتفادي انتقال النشاطات الإرهابية لهذه الحركات إلى الدول الأوروبية¹.

كما أن ما جعل الحركات الإسلامية أحد أهم التهديدات الأمنية فيما بعد الحرب الباردة، هو استعمال

الحركات المتطرفة منها لوسائل عنيفة للتعبير عن مطالبها ومعارضة الأنظمة الحاكمة، ما جعل هذه الحركات المتطرفة مصدرا للإرهاب الدولي²، إضافة إلى أن النشاطات العنيفة للحركات المتطرفة قد ساهمت في تزايد عدد المهاجرين إلى الدول الأوروبية، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1992-1996 أي في عز الأزمة الجزائرية، هاجر حوالي 400000 إطار جزائري من أطباء وتقنيين في الإعلام الآلي وفي مجالات أخرى إلى دول الإتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية³.

• إن من بين ما يورق الدول الغربية قضية انتشار أسلحة ذات تكنولوجيا عالية على التخوم الجنوبية للإتحاد الأوروبي، فقد افترض بعض المحللين أن الدول الأوروبية الجنوبية ستصبح مهددة في السنوات القليلة القادمة ومصوبة بصواريخ بالستية من قبل دول جنوب المتوسط⁴، لاسيما وأن البيئة الأمنية المغاربية تحفز الدول المغاربية على امتلاك أسلحة ذات تكنولوجيا عالية، من بين هذه التوترات النزاع بين الجزائر والمملكة المغربية حول قضية الصحراء الغربية، والسعي المستمر لتونس لضمان أمنها واستقرارها في وجه انتقال التوترات الداخلية لدول الجوار إليها خاصة تلك الناتجة عن الحركات الإسلامية المتطرفة، إضافة إلى خوفها من تلقي ضربة أولى من قبل ليبيا، خاصة وأن بينهما خلافات، إضافة إلى أن هناك تقارير صادرة عن وكالة الطاقة الذرية تفيد بامتلاك ليبيا لاحتياطات من أسلحة الدمار الشامل، كما أفادت هذه التقارير أن هناك نشاطات لإنتاج الطاقة النووية بالجزائر⁵.

الواقع أن ما يثير مخاوف الدول الأوروبية، هو ليس امتلاك هذه الدول لأسلحة ذات تكنولوجيا عالية، لكن يمكن إدراك هذه الظاهرة كتهديد في ربطها بواقع هذه الدول، التي شهدت العديد من التوترات

1-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est - elle la solution"

<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

2-Bichara, KHADER, "L'Europe et la Méditerranée, géopolitique de la proximité", (Paris, L'Harmattan, 1994), p.90.91.

3-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations".

http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009

4-Ronald, ASMIS et autres, "La sécurité dans le bassin méditerranéen ; nouveaux défis et nouvelles tâches".

<http://www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm/31/1/2009>

5-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est - elle la solution".

<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

1 السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الفقر والبطالة وتصادم نشاط الحركات الإسلامية المتطرفة وتوفر المناخ لتواجد فرع للقاعدة على أراضي هذه الدول، حيث تضعف قدرة الدول المغاربية على مراقبة حدودها وصحاريها الشاسعة، لذا فالتحدي الأساسي الذي تطرحه الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية بالنسبة للدول الأوروبية هو إمكانية حصول منظمات إرهابية أو أي حركات معادية للمصالح الغربية على هذه الأسلحة، فقبل هذا التاريخ جاء في برنامج "الجهة الإسلامية للإنقاذ" أنه لا بد أن يمتلك العالم الإسلامي القنبلة النووية «الإسلامية»². في مواجهة هذا التهديد عملت أوروبا على منع هذه الدول من امتلاك هذا النوع من الأسلحة بشتى الطرق، فقد شجعت هذه الدول على الانضمام إلى الاتفاقات الدولية الخاصة بتنظيم امتلاك أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن إدراج بنود حول هذا المجال في الاتفاقات التجارية -أو أيا كان موضوعها- التي تربط دول المغرب العربي بالإتحاد الأوروبي، إضافة إلى بعض القوانين التي يصدرها الإتحاد الأوروبي لتنظيم استيراد الأسلحة من الدول الأوروبية.

في هذا الإطار تبني الإتحاد الأوروبي قانون استيراد الأسلحة في جوان 1998، وقد تضمن هذه القانون شروطا لاستيراد الأسلحة:

* ضرورة استشارة الأمم المتحدة قبل بيع الأسلحة لهذه الدول.

* لا بد من صدور قرارات إيجابية حول حقوق الإنسان في هذه الدول.

* عدم وجود توتر أو نزاع مسلح داخل هذه الدول.

* عدم وجود توترات أو نزاعات بينية في الإقليم الذي تنتمي إليه هذه الدول ، أي تميز هذه المنطقة بالأمن والاستقرار.

* شرط استيراد هذا السلاح من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، أو محاربة الإرهاب³.

- **الانفجار الديمغرافي:** لا يعتبر النمو الديمغرافي تهديدا في حد ذاته بل أحد العوامل الضرورية في التنمية الاقتصادية، كما يعد أحد مقومات قوة الدول، لكنه يشكل أحد عوامل الأستقرار في بعض المناطق، كما في دول جنوب المتوسط، بحيث تعجز الدول ذات النسمة السكانية المرتفعة عن توفير الحاجات الأساسية للأفراد وهنا يصبح العامل الديمغرافي عامل سلبيا يساهم في زيادة درجات الفقر في هذه الدول وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها⁴، حيث سيبلغ عدد سكان المغرب العربي بحلول عام 2025 حوالي 140 مليون نسمة، وإذا أضفنا عدد سكان مصر فإنه يصبح 260 مليون نسمة، وإذا أضفنا سكان تركيا فإنهم

1-عبد اللطيف محمود: "الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي"، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط1، 2003)، ص.106.105.

2-Charles, ZORGBIBE, Op, Cit, p.180.

3-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution"
<<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>.

4-Ibidem, p.67.72.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

سيتجاوزون 350 مليون نسمة، بينما لا يتجاوز عدد سكان الإتحاد الأوروبي اليوم 300 مليون نسمة^(*). إضافة إلى ما يطرحه الانفجار الديمغرافي من تحديات على المستوى الداخلي للمجتمعات المغاربية، يطرح هذا الوضع تحديا تاريخيا على دول جنوب أوروبا على حد تعبير " شارل زورغيبب"، فقد اعتقد الصحفي الفرنسي "ألفرد سوفي" "Alfred Sauvy" أن موجة من المهاجرين ستغزو أوروبا من أحد المناطق التي تعاني أكبر التجارب الديمغرافية فشلا في التاريخ: دول جنوب المتوسط، والتي أطلق عليها الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" اسم "السلاح الديمغرافي"، في أحد خطبه عام 1974 حين قال أنه "لا توجد قنبلة نووية في العالم يمكن أن توقف انتقال مليارات البشر في يوم من الأيام من المناطق الفقيرة في العالم" إلى مناطق أكثر غنا².

لذا يصبح النمو الديمغرافي عالي الوتيرة في المغرب العربي تهديدا للإتحاد الأوروبي إذا ارتبط بأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية متدهورة ما يدفع بسكان هذه الدول إلى الهجرة إلى دول تميزها الرفاهية الاقتصادية، وما يقلق الدول الأوروبية أكثر هي ثقافتهم المختلفة وما تطرحه من مشاكل إدماجهم في المجتمعات الأوروبية، ومستوياتهم الدراسية المنخفضة والمختلفة عن البرامج الدراسية في الدول الأوروبية³، كما أن حصول هؤلاء على مناصب شغل يعني وجود بطالين في الدول الأوروبية، مثلما جاء في البرنامج الانتخابي للرئيس الفرنسي الحالي " نيكولا ساركوزي " "Nicolas Sarkozy"، أن ثلاثة مليون عامل أجنبي في فرنسا=ثلاثة مليون بطال فرنسي. لاسيما وأن المهاجرين يشكلون حوالي 7% من الشعوب المحلية في الدول الأوروبية⁴، إضافة إلى ذلك هناك تقارير من الوكالات الأمنية الأوروبية تقول بأن أغلب عمليات الشغب وتخريب المرافق العامة في الدول الأوروبية يقوم بها المهاجرون المغاربة، ففي 500 بلدية أُحرقت حوالي 10000 سيارة وتم تخريب حوالي 350 مدرسة، وعام 2005 تجاوزت هذه العمليات 5000 عملية أغلبها كانت ضد مراكز الشرطة وحتى ضد أطباء الاستعجالات⁵.

أشار استطلاع للرأي نشرته صحيفة Le monde الفرنسية في نوفمبر 1989 أن 50% من الفرنسيين يخشون الإسلام، كما أثارت مجلة Le figaro موضوعا تحت عنوان "هل سنبقى فرنسيين بعد ثلاثين عام؟"، ونشرت مجلة أخرى موضوعا بعنوان "هل علينا أن نخشى الإسلام في فرنسا؟"، ما عبر عنه

1-Ronald, ASMIS et autres, "La sécurité dans le bassin méditerranéen; nouveaux défis et nouvelles tâches" <<http://www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm/31/1/09>>

(*) إن تزايد عدد سكان المغرب العربي يطرح تحديا مزدوجا، فسواء بالنسبة لدول المغرب العربي أو بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، فهي تهديد وإشكال متعدد الأبعاد، فهذه الزيادة ستفرض اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية في الوقت الذي لم تتحقق فيه نتائج التنمية الاقتصادية والسياسية.
2-Charles, ZORGBIBE, Op, Cit, p.180.

3-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution" <<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf> /2/2/2009>.

4-Jean François, TROIN, Op, Cit, p.13.

5-Yves, LACOSTE, "Géopolitique de la Méditerranée", (Paris, Armand Colin,2006), p.112.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

"بشارة خضر" حين قال "أن ما يقلق الأوروبيين أكثر من الهجرة هو الخطر الإسلامي"¹ ما يدل على الصورة السلبية التي يحملها الأوروبيون عموما والفرنسيون خصوصا عن الإسلام والمسلمين².

يعتقد المحلل الإسباني "خوان أنطونيو ساكولوجا" "Juan A. Sacolaja" أن النمو السكاني في شمال إفريقيا قضية خطيرة يجب أن تعد لها أوروبا العدة مستشهدا في موقفه هذا برأي وزير الخارجية الفرنسي حين قال: "إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل بيوتنا" ويضيف بقوله: "لا يمكن بأي حال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرما وحسن أخلاق ولكن يجب على الإتحاد الأوروبي أن يتحرك للدفاع عن مصالحه"³، لذلك فرض الإتحاد الأوروبي قيودا على الهجرة إلى دوله منذ انعقاد اتفاقية ماستريخت 1992 لمواجهة ظاهرة الهجرة، وذلك بعد تفكك الإتحاد السوفيتي واعتماد دول الإتحاد الأوروبي على اليد العاملة الآتية من تخومه الشرقية⁴، كما مول الإتحاد الأوروبي برامج التنمية في دول شمال إفريقيا ومساعدة هذه الدول على حل مشكلة المديونية واحتواء الآثار السلبية الناتجة عن إجراءات التكييف الهيكلي في هذه الدول، ومحاربة ظاهرة الفقر والبطالة عبر تشجيع الاستثمارات في هذه الدول لتوفير فرص الشغل للبطالين، ومن ثم إنهاء أسباب انتقالهم إلى الضفة الأخرى بحثا عن فرص العمل⁵، وهذا وفق نهج تعاوني بين الطرفين، كما تساعد الدول الأوروبية الدول المغربية بمعدات ودورات ودورات تكوينية لعناصر أجهزتها الأمنية المحلية في مجال مراقبة شواطئها وردع محاولات الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية.

*بالإضافة إلى هذه التهديدات تدعم دول الإتحاد الأوروبي دول المغرب العربي لمراقبة حدودها مع دول الساحل الإفريقي، لمنع انتقال شبكات الجريمة المنظمة، كتجارة المخدرات وتجارة البشر وغيرها، حيث يشكل المغرب العربي معبرا لهذه الشبكات باتجاه أوروبا وباقي أنحاء العالم.

2- المصالح الأمريكية في المغرب العربي:

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بوضع ترتيب جديد للنظام الدولي، في غياب أحد أقطابه: الإتحاد السوفيتي، كما اهتمت باحتلال الريادة على سلم ترتيب القوى في هذا النظام⁶، ولتكريس هذه المكانة بادرت الولايات المتحدة ببسط هيمنتها على الأقاليم الفرعية للنظام الدولي بغض النظر عن كونها جزءا من مناطق النفوذ التقليدي لحلفائها الغربيين، لاسيما وأنه لم يعد هناك ما يبرر وحدة الغرب على القدر الذي كانت عليه خلال الحرب الباردة (التحالف الغربي ضد خطر الانتشار الشيوعي)، وبذلك

1-بشارة خضر: "جيوبوليتيك الديمغرافيا المتوسطية"، ميشال كابرون، مرجع سبق ذكره، ص.182.181.

2-المرجع السابق، ص.46.

3-مصطفى بخوش: "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.23.

4-عبد اللطيف محمود، مرجع سبق ذكره، ص.22.

5-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.116.115.

6-إسماعيل دبش: "مقاربة واقعية للعولمة"، رسالة جامعة سطيف، ع1، (جانفي 2004)، ص.55.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

دخلت الولايات المتحدة مرحلة منافسة حلفائها الغربيين على مستعمراتهم التقليدية¹، هذا الاهتمام بأقاليم لم تكن من قبل ضمن نطاق النفوذ الأمريكي يرجعه "جوزيف أوف" "Joseph Off" إلى خصائص القوى المهيمنة والتي لها مصالح تمتد عبر كل النظام الدولي، إضافة إلى أن قوتها تفوق قدرات منافسيها بهامش كبير إلى درجة انعدام منافس جاد أمامها على عدة مستويات²، إضافة إلى تحقيقها لمستويات نمو عالية على عدة مستويات، فهي دولة متقدمة في المجال التكنولوجي، كما أنها عنصر فاعل في المبادلات التجارية العالمية، فضلا عن الانتشار الواسع لأفكارها وفلسفتها في النظام السياسي وتنظيم المجتمع، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما لا يمكن التغاضي عن تطورها في المجال العسكري، لذا فإن المقاربة الأمنية الأمريكية تزوج بين القوة اللينة والصلبة Hard power مع إعطاء الأولوية لهذه الأخيرة، وقد جاء ذلك في مجلة New York Times ضمن مقال نشر بتاريخ 28 مارس 1999 عالج إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، والذي جاء فيه أن اليد الخفية في السوق لا يمكن أن تعمل جيدا دون الذراع الخفية فـ"ماك دونالد" "Mc Donald" لا يمكن له تحقيق أرباح دون التعاون مع "دوغلاس" "Douglas" الذي اخترع الطائرة الحربية ف15 F15، هذا يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية لتكرس هيمنتها على المستوى العالمي لا بد أن تعمل على تقوية اقتصادها ومجالها العسكري في الوقت نفسه، كما يجب أن تجعل لثقافتها نوعا من القبول في الدول والأقاليم الفرعية الأخرى³. تلخص "كوندوليزا رايس" "C.Rice" المبادئ التي تقوم عليها المقاربة الأمنية الأمريكية في مقال لها في مجلة Foreign Affaires، حيث أكدت من خلاله أن مرتبة المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية تستلزم:

1-بناء القدرة العسكرية الأمريكية، لاسيما وأن ها قد تراجعت خلال فترتي حكم الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون" "Bill Clinton".

2-تعزيز النمو الاقتصادي عبر إرساء نظام مالي مستقر والترويج لفكرة التبادل التجاري الحر خاصة في العالم الغربي، ونشر القيم والمبادئ السياسية التي تميز الأنظمة الديمقراطية.

3-تقوية علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها ومع الدول التي تتبنى قيمها ومبادئها، ومشاركتهم للولايات المتحدة الأمريكية في عبء نشر السلم والحرية والازدهار ، وإقامة علاقات عميقة مع فواعل في طريق البروز واحتلال مكانة دولية مهمة، ما سيجعلهم حلفاء مستقبليين للولايات المتحدة في مجال إقامة نظام دولي قائم على الأسس الليبرالية.

1-عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.46.

2-السيّد أمين شلبي: "الولايات المتحدة الأمريكية...صعود أم انحدار"، السياسة الدولية، م.43، ع.173، (جويلية 2008)، ص.221.

3-Samir, AMIN, "L'hégémonie des Etats-Unis et l'effacement du projet européen", (Paris, l'Harmattan, 2000), p.21,22.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

4-التعامل بصور حاسمة مع الدول المارقة والداعمة للجماعات الإرهابية الساعية إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل¹، هذا الهدف الذي تبلور أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر حيث شنت الولايات المتحدة حربا على الإرهاب الدولي، عبر تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

5-دعم وتقوية الروابط مع ما أطلق عليه المحلل السياسي " كيشور مهوباتي " "KISHOR Mahbubani" "الديمقراطيات الإستراتيجية" "Strategic democracies" وذلك بغرض الترويج للديمقراطية في جوار الولايات المتحدة الأمريكية²

*تتمحور المصالح الأمريكية في المغرب العربي أساسا حول المكاسب الاقتصادية، حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على مراقبة الموارد الطاقوية وحمايتها من أجل ضمان تدفقها إليها وتفادي حدوث أزمة نفطية أخرى على غرار الصدمة البترولية التي وقعت في السبعينات والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الإقتصادات الغربية، لذا تحرص الولايات المتحدة على الاستثمار في هذا القطاع في كل من الجزائر وليبيا اللّتين تحتويان على احتياطات نفطية معتبرة، إضافة إلى نوعيته الجيدة وإلى قربه من سطح الأرض ومن الموائى وبالتالي قلة تكاليف استخراجة ونقله³، كما تزود الجزائر وحدها الولايات المتحدة بحوالي نسبة تتراوح ما بين 19% و 17% من احتياجاتها في الغاز الطبيعي⁴. إضافة إلى المحروقات، تستغل الولايات المتحدة معادن المنطقة، فهي تهتم بالحصول على فوسفات المملكة المغربية وتونس، وحديد موريتانيا، إضافة إلى اليد العاملة حيث تعمل الولايات المتحدة على تشجيع الهجرة إليها خاصة في أوساط النخبة المثقفة⁵.

*لم تقتصر النظرة الأمريكية للمغرب العربي على المنظور الاقتصادي والسياسي ، فقد امتدت إلى اعتبار المغرب العربي منطقة ذات موقع استراتيجي حيوي بالنسبة لمصالحها من وجهة نظر عسكرية، والواقع أن هذه النظرة الإستراتيجية حية للمنطقة هي التي أسست للاهتمام الأمريكي بالمنطقة خلال الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة⁶، وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة لم يفقد المغرب العربي أهميته الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لذا بادرت بعقد اتفاقات ثنائية متعددة المجالات مع دوله، والتي كان الهدف المعلن منها دعم التنمية الشاملة في المنطقة لضمان الاستقرار فيها، بينما الهدف الحقيقي منها تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة⁷، ولعل هذا ما يفسر تدخلها في قضية الصحراء الغربية، وفرض نفسها كطرف فيه.

1- عمرو عبد العاطي: "إعادة التفكير في المصلحة القومية الأمريكية"، السياسة الدولية، ع، 174، (أكتوبر 2008)، ص.25.

2-Kishor, MAHBUBATI, "The case against the west", Foreign affairs, (may/june 2008, volume 87, N 3), p.6.

3-Louisa, DRIS-AIT HAMADOUCHE, "Les relations Algéro-Américaine sous le prisme du terrorisme", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.170.

4- Habib, BOULARES, "La Tunisie- l'USA et l'Union du Maghreb Arabe" pour "Emerging Tunisia2005" <http://www.maghrebarabe.org/admin_files/EmergingTunisia2005.pdf /12/2/2009>

5- عبد الإله بلقزيز: "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، مرجع سبق ذكره، ص.42.

6-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region ?".

<http://www.realinstitutioelcano.org/wps/portail/rielcano_eng/Content?wcm_GLOBAL8CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009>

7-Sami, MEKKI, "La stratégie américaine en Méditerranée".

<<http://www.confluences-méditerranée.com/v2/ING/pdf/31/1/2008>>

الفصل الثاني:مواهل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

*يكتسي المغرب العربي أهمية إستراتيجية بالنظر إلى موقعه بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط، حيث تكمن أهمية المتوسط كمعبر للموارد الطاقوية المتواجدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إضافة إلى أهميته كمعبر استراتيجي للقوات البحرية الأمريكية، وأحد نقاط الارتكاز الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لأنه معبر للوصول إلى مناطق حيوية للمصالح الأمريكية، إضافة إلى أنه مجال لتطبيق عمليات عسكرية زمن الحرب، وكذا عمليات المراقبة، هذا التعريف الإستراتيجي للبحر المتوسط يعكس الإستراتيجية الأمريكية التي تقوم على تأمين خطوط الاتصالات البحرية، وربطها بالمصالح الأمريكية¹، كما أن التواجد العسكري الأمريكي في البحر المتوسط له وظيفة حامية ودعم عند الحاجة للقوات البرية الأمريكية المتواجد في القواعد الأمريكية على مستوى القارة الإفريقية. هذا الطموح للسيطرة على البحار الداخلية كان منذ القديم، حيث عملت الإمبراطوريات الكبرى على السيطرة على البحار الداخلية لضمان طرق المواصلات، وكذا للسيطرة على ضفاف هذه البحار.

*إدخال المنطقة المغاربية في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الدولي، ما كان له انعكاس سلبي على مجتمعاتها، حيث صارت هذه الدول تنتهك حقوق الإنسان تحت مسوِّغ محاربة الإرهاب، فقد زاد اهتمام الولايات المتحدة بالمغرب العربي منذ تسعينات القرن الماضي، أي لدى تنامي الحركات الإسلامية في المنطقة و انعدام الاستقرار السياسي خاصة في الجزائر ، وقد زاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في مجال محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001²، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت إقامة انتخابات تعددية وحررة في الجزائر وبالتالي لم تعارض وصول حزب إسلامي إلى السلطة بما أنه وصل إليها بطريقة ديمقراطية³، لاسيما وأن دول المنطقة تحكمها حكومات ضعيفة وغير قادرة في أغلب الأحيان على مراقبة كل إقليمها، ما يجعلها عرضة للهجمات والنشاطات الإرهابية⁴. تستخدم الدول المغاربية ورقة مكافحة الإرهاب كورقة ضاغطة على الولايات المتحدة من أجل تحقيق بعض المنافع⁵، فالجيش الجزائري مثلا يدعم فكرة إقامة علاقات عسكرية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك للحصول على مساعدات من هذه الفواعل في شكل معدات حربية وللاستفادة كذلك من التكوين لعناصر الجيش. ومما سبق يتبين أن

1-سمير أمين: "منطقة المتوسط-الخليج في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية وفي أزمة الشرق الأوسط"، سمير أمين وآخرون، "قضايا إستراتيجية في المتوسط"، مرجع سبق ذكره، ص.62.

2-Dorothee, SCHMID, "La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union Européenne: quel avenir pour une bonne idée ? ", Pierre, CONESSA, "La sécurité international sans les états?", La revue international et stratégique, (printemps 2003, N, 43), p.31.

3-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces".

< http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

4-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region ?".

<http://www.realinstitutioelcano.org/wps/portail/rielcano_eng/Content?wcm_GLOBAL8CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009>

5-Abdenour, BENANTAR, "Les initiatives américaines (MEPI,GME/BMENA) et le Maghreb", Op, Cit, p.44.

الفصل الثاني:مواهل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

المغرب العربي يشكل أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة في مجال محاربة الإرهاب ، مقارنة بالمجال الاقتصادي حيث أن الأهمية الاقتصادية للمغرب العربي تعد جزءا من أهمية الشرق الأوسط ككل¹.

* إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المغرب العربي -ي يشكل وسيلة للضغط على الإتحاد الأوروبي، وهذا في إطار التنافس بينهما على المستوى الدولي²، خاصة بعد مسار برشلونة وما حققته الدول المغاربية من امتيازات في إطار زيادة الاستثمارات وفتح الأسواق المغاربية على المنتجات الأوروبية³، وكذا زيادة تعقيد نسيج قنوات نقل المحروقات إلى أوروبا ، وذلك في سبيل الحد من النفوذ الأوروبي في المنطقة للدلالة على انتهاء عهد تقاسم مناطق النفوذ في العالم ، وأن النظام الدولي قد دخل مرحلة جديدة يميزها السعي الأمريكي إلى الهيمنة على التفاعلات الدولية وتصدر سلم القوى فيه، من خلال الهيمنة على الأقاليم الفرعية فيه.

لذا تولى الولايات المتحدة الأمريكية في تواجدها على الساحة المغاربية تواجدا على أبواب الإتحاد الأوروبي الذي صار ينافسها في مناطق نفوذها ، فقد وقّع الإتحاد الأوروبي اتفاقيات تبادل حر مع المكسيك⁴ والشيلي ودول الميركوسور Mercosur من أجل موازنة النفوذ الأمريكي في المغرب العربي.(الميركوسور إتحاد جمركي أنشأته كل من الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي والباراغواي عام 1991 وانضمت إليه فنزويلا عام 2006، بحيث شكلت دوله سوقا مشتركة عام 1995).

*تهدف الولايات المتحدة إلى الترويج للفكر الليبرالي، من خلال نشر الديمقراطية ورفع شعارات احترام حقوق الإنسان، وخلق نخب موالية لها وحامية لمصالحها في المنطقة، والترويج لاقتصاد السوق وأهمية الاستثمارات الأجنبية في محاربة البطالة وتحسين القدرة الشرائية للأفراد ومحاربة مسببات التوترات الاجتماعية والسياسية، وعلى هذا الأساس شجعت إدارة "بوش" عمليات التكييف الهيكلي في هذه الدول⁵. كما أن الترويج لثقافتها يجعل من أفكارها وسياساتها مقبولة في دول المنطقة.

*تعمل الولايات المتحدة على جعل المغرب العربي أحد حلفائها ومدعمي سياساتها في الشرق الأوسط، ما أبرزه الموقف المغربي من الحصار الأمريكي على العراق والحرب عليها لاحقا، والحياد المغربي إزاء التعديت الإسرائيلية على القانون الدولي وارتكاب المجازر في حق الشعب الفلسطيني⁶.

*إضافة إلى ما سبق تعمل الولايات المتحدة على توطيد علاقاتها بالمغرب العربي في مجال الاستثمار والتبادل التجاري، وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول المغاربية بل بين دول الشرق الأوسط والمغرب

1-Abdenour, BENANTAR, "Regain d'intérêt américain pour le Maghreb: quelque réflexions préliminaires", Abdenour, BENANTAR, "Les Etats-Unis et le Maghreb, Regain d'intérêt ?", Op, Cit, p.6.

2-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.65.

3-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.101.

4-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.82.

5- Abdenour, BENANTAR, "Les initiatives américaines (MEPI,GME/BMENA) et le Maghreb", Op, Cit, p.16.

6- Abdenour, BENANTAR, "Regain d'intérêt américain pour le Maghreb: quelque réflexions préliminaires", Op, Cit, p.7.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

العربي ككل بهدف توحيد الأسواق التي للولايات المتحدة فيها حضور، فالسوق المغربي سوق فتي¹، ويضم حوالي 100 مليون مستهلك². لذا تطمح الولايات المتحدة من خلال المشاريع والاتفاقات التجارية مع الدول المغربية (وغيرها) لتوسيع دائرة مصالحها³.

*تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من انتشار التهديدات الأمنية الموجودة في الشرق الأوسط الكبير إلى إسرائيل وحتى إلى أراضيها، فلا يمكن إهمال الاتفاقيات التعاونية بين الولايات المتحدة والمغرب العربي، في مجال محاربة الإرهاب -خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر- ومكافحة الانتشار النووي وكذا الجريمة المنظمة حفاظا على أمن إسرائيل القريبة من المنطقة المغربية، ولا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحارب هذه الظواهر على المستوى الدولي⁴. إضافة إلى تلك التهديدات، تعمل الولايات المتحدة على الحفاظ على أسعار معقولة للمحروقات، بحيث يعد تزايد أسعار البترول أحد المشاكل الأساسية التي تعزم الولايات المتحدة الأمريكية على معالجتها⁵، لاسيما وأن البترول ليس له أسعار ثابتة بل بحيث ترتفع هذه الأسعار من حين لآخر، ما حدث ما بين عامي 1999 و2000.

هذه النظرة الأمريكية وكذا الأوروبية للمغرب العربي انعكست على مستوى حلف شم -ال الأطلسي، حيث يعتبر هذا الحلف البحر الأبيض المتوسط خطا جديدا للأزمات في مواجهة التحديات الإستراتيجية الجديدة لما بعد الحرب الباردة والتي تهدد أمن الإتحاد الأوروبي وخاصة دوله الجنوبية، فحسب الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي هناك قوسين للأزمات يهددان أمن الإتحاد الأوروبي: يمتد القوس الأول من شمال أوروبا إلى البلقان عابرا بألمانيا وروسيا، ويمر القوس الثاني عبر شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا⁶.

1-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations".

⟨http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009⟩

2-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.101.

3-Abdenour, BENANTAR, "Les initiatives américaines (MEPI,GME/BMENA) et le Maghreb", Op, Cit, p.16.

4-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.65.

5-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.89.

6-Ronald, ASMIS et autres, "La sécurité dans le bassin méditerranéen ; nouveaux défis et nouvelles tâches".

⟨http://www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm/31/1/09⟩

المطلب الثاني: آليات تحقيق مصالح الطرفين في المغرب العربي.

لتحقيق الأهداف المتوخاة من التواجد على الساحة المغاربية ، وفرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات، ما يلاحظ عليها أنها كانت متزامنة مع بعضها البعض ما يؤكد التنافس الموجود بين القوتين على احتلال موقع متميز في المنطقة.

1-آليات الإتحاد الأوربي:

خصص الإتحاد الأوربي مجموعة من الآليات في إطار المبادرات التي اقترحها لتقوية علاقات الشراكة مع دول جنوب المتوسط، سواء تمثلت هذه المبادرات في الاتفاقيات الثنائية مع دول جنوب المتوسط كل على حدا، أو تمثلت في الأطر التعددية بين الإتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط.

لقد تبنى الإتحاد الأوربي العديد من الآليات لتحقيق أهدافه في المغرب العربي لعل أبرزها اتفاقيات الشراكة التجارية مع دول المنطقة، والتي اتخذت مسار الشراكة بعد انتهاء الحرب الباردة وصارت أحد أولويات دول الإتحاد الأوربي، على عكس فترة الحرب الباردة ، حيث كانت للمجموعة الأوربية أولويات أهم من هيكلة وبناء علاقات مع دول المغرب العربي، كإهتمامها بمسار التكامل الأوربي، وباحتواء المد الشيوعي في أوروبا. أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحقيق الدول الأوربية لمرتبة متقدمة في سلم التكامل، بدأت أوروبا تهتم بقضايا توثيق علاقاتها مع تخومها بل وهيكلة هذه العلاقات، هذه الأخيرة التي قامت على فكرة الشراكة ، أي أنه قد تم استبدال ثنائية مانح/مستقبل بثنائية من الشركاء المتكافئين، حيث تم تجاوز مرحلة المساعدات إلى مرحلة الاعتماد على الإمكانيات والقدرات الذاتية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لكافة أطراف الشراكة.

*اتفاقيات الشراكة الثنائية:

-اتفاقية الشراكة الأورو-تونسية: تعدّ تونس أول بلد مغاربي وعربي يوقع اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوربي، وكان ذلك بتاريخ 12 أفريل 1995، وقد سارت المفاوضات بشكل طبيعي (باستثناء الخلاف الذي وقع بين الطرفين حول زيت الزيتون) لأن تونس قد استهلّت مسيرتها نحو اقتصاد السوق منذ ثمانينات القرن الماضي، لذا لم يوجد أي تعارض بين أساسيات الاقتصاد التونسي وبنود هذه الاتفاقية التي هدفت إلى إصلاح الاقتصاد التونسي وتحديثه تمهيدا لإنشاء مجال للتبادل الحر في أفق عام 2010.

جاءت الاتفاقية الأورو-تونسية في 96 بندا، تمحورت أهمها حول:

*تحرير المنتجات الصناعية خلال الإثنا عشرة سنة المقبلة، باستثناء تفضيلي لص الح بعض المنتجات التونسية التي استثنيت، كبعض الأنسجة التي أخضعت لقيود طوعية غير إلزامية، كما أن الاتفاقية لم تنص على التحرير الكامل للتجارة، لكن الجانب الزراعي سيكون محل إعادة نظر في أفق عام 2000.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

*إن التعاون الاقتصادي والمالي بين تونس والإتحاد الأوروبي سيتطور ليؤدي في النهاية إلى رفع مستوى إنتاجية وفعالية بعض الشركات والمشاريع، حتى تتكيف مع أساسيات اقتصاد السوق، ومن أجل تحفيز عملية الاندماج الأفقي بين الدول المغاربية.

*تخفيض الرسوم الجمركية من نسبة 20% إلى 80% على المنتجات الزراعية التونسية الأخرى.

*أما في المجال الاجتماعي فقد تم الاتفاق بين الطرفين على المجالات التي تستوجب التعاون، كالسيطرة على حركات الهجرة، إعادة دمج وتأهيل المهاجرين غير الشرعيين في بلدانهم الأصلية¹.

*تشجيع الاستثمارات الأجنبية بتونس.

*دعم عملية التدريب الحرفي الذي يهدف إلى تكييف اليد العاملة مع التكنولوجيات الحديثة وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة².

-اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية: في الواقع ترجع العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المغربية إلى أفريل 1994، حين دعا مجلس الوزراء الأوروبي اللجنة الأوروبية إلى إجراء مفاوضات مع المملكة المغربية، لكن هذه المفاوضات قد تعثرت بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وبسبب المضاعفات التي شهدتها قضية الصحراء الغربية. وبنفس الطريقة ردت المملكة المغربية على الإتحاد الأوروبي بتجميد اتفاقية الصيد البحري والتي تعد حيوية لإسبانيا، لذا تجاوز الإتحاد الأوروبي انتقاداته الموجهة لأوضاع حقوق الإنسان في المغرب الأقصى واستأنفت المفاوضات، لكنها فشلت بسبب عدم الاتفاق حول استيراد المنتجات الزراعية واتفاقية الصيد، حينها قرّر الإتحاد الأوروبي تقديم بعض التنازلات في المجال الزراعي، كما تم التوصل إلى تسوية قضية الصيد، وتم التوقيع على الصيغة النهائية للاتفاقية بتاريخ 26 فيفري 1996، والتي صادق عليها البرلمان المغربي في بداية شهر جويلية من السنة نفسها، ودخل حيز التنفيذ في جانفي 1997. جاء في الاتفاق ما يلي:

خفض تدريجي لحقوق الصيد يمس كل أنواع الأسماك، ما بين 10% إلى 40% إلى غاية 30 نوفمبر 1999، وتحصل المملكة المغربية على تعويض مالي قدره 450 مليون إيكو^()، 121 مليون منها موجهة لتطوير قطاع الصيد في المغرب الأقصى و 16 مليون مخصصة للبحث العلمي في المجال نفسه، و 8 مليون مخصصة للتأهيل الحرفي لقطاع الصيد³.

*إنشاء منطقة تجارة حرة بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي وذلك بإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية، ودخول المنتجات المصنعة المغربية للسوق الأوروبية المشتركة دون قيود ما عدا المنتجات

1-بشارة خضر: "الحوار الاقتصادي العربي-الأوروبي: نشأته..حاضره..مستقبله"، ميشال كابرون، مرجع سبق ذكره، ص، 78.79.

2-لعجال محمد لمين أعجال، مرجع سبق ذكره، ص.194.

3-بشارة خضر: "الحوار الاقتصادي العربي-الأوروبي: نشأته..حاضره..مستقبله"، ميشال كابرون، مرجع سبق ذكره، ص. 79.80.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

النسجية، والتي ستخضع صناعتها لإعادة هيكلة لاكتساب قدرة تنافسية مع المنتجات النسيجية المتواجدة في السوق الأوروبية.

*مساعدة المملكة المغربية على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، عبر إقامة إصلاحات اقتصادية.

*الإعفاء التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على واردات مواد التجهيز، بنسبة 6% إلى غاية إلغائها النهائي بحلول عام 2010.

*التعاون بين الطرفين في مجال تحديث وإنشاء البنى التحتية المساعدة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة المغربية.

*التعاون في المجال الاجتماعي بهدف تحسين ظروف العمل والمستوى المعيشي للسكان ، بغية التخفيف من ضغط الهجرة غير الشرعية إلى دول الإتحاد الأوروبي.

-اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية: كانت الجزائر آخر دولة مغاربية تدخل في اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي، فرغم أن مفاوضات الشراكة قد بدأت عام 1996، إلا أنها توقفت نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة التي مرت بها الجزائر في عقد التسعينات، وقد استأنفت عام 2000 وتمت في 17 جولة بين الطرفين، ليتم التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بتاريخ 2001/12/19، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2005¹. احتوت اتفاقية الشراكة على 110 مادة و6 بروتوكولات و6 ملاحق.

تطرقت اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية كغيرها من اتفاقيات الشراكة مع الدول المغاربية الأخرى إلى مواضيع متعلقة بالميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد ركزت على أهمية تبني آلية فتح سوقها على السوق العالمية كونها أحد آليات الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو تبني النهج الليبرالي ، كما شددت على أهمية الحوار السياسي لضمان التقارب السياسي بين المجتمعات والشعوب وتفعيل دور المجتمع المدني، وترقية حقوق الإنسان.

نصت هذه الاتفاقية على عدة بنود أهمها:

*التنقل الحر لرؤوس الأموال.

*المبادرة الحرة في مجال الخدمات.

*تقوية التعاون الاجتماعي والثقافي والمالي وحتى في مجال العدالة².

*تهيئة الجزائر للدخول في مجال التبادل الحر الأورو-متوسطي، وذلك بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية إلى غاية عام 2010 كحد أقصى.

1-لعجال محمد لمين أعجال، مرجع سبق ذكره، ص.195.

2-Mohamed-Tahar, HAMADA, "Système commercial multilatéral et intégration économique régionale : Le cas d'association Algérie-Union européenne", Azzouz, KERDOUN et Farouk, NÉMOUCHI, Op, Cit, p.64.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

*فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية.

*دعم القطاع الخاص للاستثمار، وإصلاح القطاع الزراعي والصناعي.

*تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة خلال خمس سنوات من بداية تنفيذ الاتفاقية.

*القيام بإصلاحات شاملة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر، وذلك بدعم مالي من قبل الإتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ذلك تم التطرق إلى قضايا اجتماعية وثقافية، منها قضية المرأة والهجرة وإصلاح النظام التربوي، إضافة إلى إصلاح المجال القضائي¹.

دخلت ليبيا مسار الشراكة الأورو-متوسطة متأخرة، وذلك لأنها كانت تحت طائلة العقوبات الاقتصادية والحصار الدولي، لكنها صارت عضوا مشاركا في مسار برشلونة عام 1999².

*الاتفاقيات متعددة الأطراف:

مشروع برشلونة: جاء مسار برشلونة كنتاج لسلسلة من المتغيرات، منها موجة الإقليمية وتشكل أقطاب اقتصادية جهوية، وألوية المجال الاقتصادي على المجالات الأخرى فيما بعد الحرب الباردة، إضافة إلى ذلك يعد مسار برشلونة نتاج التصورات الأمنية لدول ضفتي البحر الأبيض المتوسط، (أو بالأحرى كان هذا المشروع نتاج التصورات الأمنية لدول أوروبا الجنوبية) حيث ترى دول جنوب أوروبا أن دول شمال إفريقيا تشكل مصدرا لتهديد أمنها واستقرارها³، خاصة وأن واقع التدفق المتتالي لموجة الهجرة غير الشرعية من دول القارة الإفريقية عموما يفرض نفسه بشدة⁴، أما على مستوى التنافس على المكانة الدولية كان هذا المشروع الأوروبي بمثابة تأكيد على أن المنطقة كانت ولا تزال محمية أوروبية، وذلك في مواجهة الطموح الأمريكي المتزايد للعب دور أكبر على المستوى الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفيتي⁵، أما السبب المباشر لصياغة مشروع برشلونة فقد كان فشل السياسة المتوسطة للمجموعة الأوروبية.

أقر المجلس الأوروبي مشروع الشراكة الأورومتوسطية في دورته المنعقدة في إيسن ESSEN الألمانية في ديسمبر 1994، فقد تم التحضير لها خلال ثلاث لقاءات انعقدت على التوالي في التواريخ التالية: أول

1- لعجال محمد لمين أعجال، مرجع سبق ذكره، ص. 197 .

2-ANDREAS, Marchetti, "La politique européenne de voisinage".

<http://www.ifri.org/files/Cerfo/Ndc_45_Marchetti.pdf /10/2/2009>.

3-Azzouz, KERDOUN, "Le partenariat politique et de sécurité en méditerranée : quel bilan ?", Azzouz, KERDOUN et Farouk, NÉMOUCHI, "Euro-méditerranéen :Le processus de Barcelone en question", (Algérie, Dar El Houda, 2004), p.14.15.

4-إبراهيم حماد: "اتفاقيات التعاون الأمني العربي-الأوروبي(رؤية مستقبلية)", "العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها"، مرجع سبق ذكره، ص.173.

5-ادريس الكنبوري: "بعد عشر سنوات ماذا حقق مشروع برشلونة".

<[http:// www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)/14/1/2010>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

لقاء انعقد ما بين 5 و6 أكتوبر، وانهقد اللقاء الثاني ما بين 24 و25 أكتوبر، و كان ثالث لقاء ما بين 13 و15 نوفمبر من عام 1994¹، ووضع المجلس الأوربي في قمته المنعقدة بـ: إيسن تصورا شاملا للعلاقات مع دول جنوب المتوسط²، فالصيغة التي جاء بها المشروع تضمنت مجالات متعددة ولم تقتصر على المجال الاقتصادي فحسب مثلما كانت عليه السياسات المتوسطة السابقة للمجموعة الأوروبية، فقد عالجت وثيقة برشلونة إشكالية الأمن في المتوسط من منظور شامل متعدد الأبعاد.

خلال اجتماع 27 دولة في ندوة برشلونة المنعقدة بتاريخ 14-15 نوفمبر 1995، تمت مناقشة إعلان برشلونة في إطار متعدد الأطراف (رغم أنه كان قد أنجز بطريقة أحادية الجانب أي من قبل المجموعة الأوروبية فقط بدون مشاركة دول الضفة الجنوبية للمتوسط)، وقد جاء في الوثيقة أن الشراكة بين ضفتي المتوسط ستكون في عدة مجالات:

***الشراكة الأمنية والسياسية:** والهدف من الشراكة في هذا المجال هو إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في حوض المتوسط، وذلك من خلال توثيق التعاون الأمني بين الأطراف، وتنسيق السياسات لمحاربة المخاطر المشتركة، والقيام بإصلاحات سياسية³، هذا بالإضافة إلى الالتزام بالمواثيق الدولية في مجال احترام حقوق الإنسان وحرياته السياسية التي تكفلها دولة القانون.

-**الشراكة الاقتصادية والمالية:** والهدف الأساسي منها هو إنشاء منطقة للتبادل الحر في أفق 2010، حيث تزول كل القيود الجمركية، وتعتبر الخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بحرية عبر الحدود، علما أن لكل هذا انعكاسات ايجابية على المستوى الاقتصادي المحلي، فهي أحد محفزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وأحد وسائل تحسين مستوى المعيشة⁴ وذلك من خلال توفير مناصب الشغل، إضافة إلى مساعدة دول جنوب المتوسط على حل أزمة المديونية، وإدخال إصلاحات هيكلية على المؤسسات الاقتصادية لهذه الدول، وتعديل منظومتها القانونية لجلب الاستثمارات الخارجية⁵، وقد خصّ الإتحاد الأوربي لتحقيق هذه الأهداف آلية مالية تمثلت في برامج ميدا للدعم المالي وقد كانت قيمة أول حصة في إطار هذا البرنامج للفترة الممتدة ما بين 1995 حوالي 11 مليار إيكو، إضافة إلى مساعدات "البنك الأوربي للتنمية" والتي تأخذ شكل قروض.

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.67.

2-علي محافظة: "فرنسا والوحدة العربية 1945-2000"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008)، ص.343.

3-ادريس الكنبوري: "بعد عشر سنوات ماذا حقق مشروع برشلونة".

<http://www.islamonline.net/14/1/2010>

4-علي محافظة، مرجع سبق ذكره، ص.344.

5-ادريس الكنبوري، "بعد عشر سنوات ماذا حقق مشروع برشلونة".

< http://www.islamonline.net/14/1/2010>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

*الشراكة الاجتماعية والثقافية: في هذا المجال يتعاون الأطراف بغرض مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والفساد، إضافة إلى إتمام بنشر الديمقراطية والترويج لحماية حقوق الإنسان، وإشراك المجتمع المدني في النشاطات المدنية والسياسية والثقافية¹.

بعد المؤتمر التأسيسي لمشروع برشلونة انعقدت مؤتمرات أخرى:

-مؤتمر لافالينا بمالطا، حيث اجتمع وزراء خارجية 27 دولة ما بين 15 و16 أبريل 1997، وقد فشل هذا المؤتمر بسبب رفض إسرائيل لصيغة السلام المقترحة.

-مؤتمر باليرمو بإيطاليا بتاريخ 3 و4 1998 بحضور وزراء خارجية 27 دولة.

-مؤتمر شتوتغارت بألمانيا، انعقد بتاريخ 15 و16 أبريل 1999.

-مؤتمر مرسيليا المنعقد ما بين 15 و16 نوفمبر 2000، لم يحضر هذا المؤتمر كل من وزير خارجية سوريا ولبنان احتجاجا على المواقف الأوروبية من القمع والإبادة الإسرائيلية لإخماد انتفاضة الأقصى التي انطلقت في 28 سبتمبر 2000.

-مؤتمر بروكسل 2001.

-مؤتمر فالنسيا الذي انعقد ما بين 22 و23 من عام 2002. جاء في هذا المؤتمر فكرة إنشاء برلمان أورو-متوسطي والاستثمار في مجال محاربة الإرهاب في جنوب وشرق المتوسط².

الواقع أن دول الإتحاد الأوروبي قد هدفت من مشروع الشراكة الأورومتوسطية إلى مواجهة التحديات النابعة من هذه المنطقة، مع التركيـز على الوسائـل اللينة لمحاربة حركيات عدم الاستقرار غير العسكرية، (كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب... وغيرها)، أي أن الإتحاد الأوروبي من خلال هذا المشروع والمشاريع المماثلة له يهدف إلى إنشاء مجال جيو-سياسي جديد خالي من التهديدات الأمنية، ما أطلق عليه ضمن إعلان برشلونة "منطقة أوروبية-متوسطية من السلام والاستقرار"³. كما هدفت الدول الأوروبية من خلال هذا المشروع إلى خلق مجال اقتصادي تابع له مثلما هناك مجالات اقتصادية تابعة لأقطاب النظام الدولي لكالولايات المتحدة الأمريكية واليابان⁴، إضافة إلى ذلك تهدف الدول الأوروبية من هذا المشروع إلى الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تعمل على ضم المنطقة المغاربية إلى مجال نفوذها⁵.

لاقي هذا المشروع معارضة من قبل بعض الدول المتوسطية من جهة، ومن قبل بعض المتغيرات الواقعية من جهة أخرى، حيث عارضت كل من الجزائر وسوريا، الطرح الأوروبي لمشروع إنشاء مجال

1-علي محافظة، مرجع سبق ذكره، ص.334.

2-Azzouz, KERDOUN, "Le partenariat politique et de sécurité en méditerranée :quel bilan ?", Azzouz, KERDOUN et Farouk, NÉMOUCHI, Op, Cit, p.18.20.

3-عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص.135.

4-Fath-Allah, OUALAALOU, "Le développement du Maghreb répond aux intérêts des sociétés européennes". <www.ifri.org/17/8/2009>

5-Hayéte, CHÉRIGUI, "Maghreb et Machrek dans la politique étrangère de la France depuis l'après-guerre du Golfe".

<http://www.revue-lebanquet.com/pdfs/a-0000200.pdf?qid=sdx_9&code=/31/1/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

أورو-متوسطي للتبادل الحر، حيث يتضمن إنشاء هذا المجال فتح أسواق دول جنوب المتوسط في وجه المنتجات الأوروبية، في حين لا يوجد دخول حُر لمنتجات دول جنوب المتوسط إلى الأسواق الأوروبية، خاصة منها المنتجات الزراعية وكذا النسيجية. من جهة أخرى يعد مشروع التبادل الحر انتقائي، حيث يتضمن المشروع الانتقال الحر للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال في حين تقصى الموارد البشرية من¹.

لقد ركزت وثيقة المشروع على محاربة الإرهاب بشكل جعلها تبدو محور الشراكة، بيد أنه كان لا بد من التركيز على كيفية نشر الديمقراطية وإرساء بناها وهيكلها وكذا مساعدة هذه الدول على التنمية الاقتصادية، وهذا كفيل مع الزمن على إنهاء مسببات ظاهرة الإرهاب في هذه الدول².

لم يتوصل مشروع الشراكة الأورومتوسطية إلى إيجاد صيغة متكافئة للتعاون والتنسيق بين طرفيه من جهة وبين دول جنوب المتوسط من جهة أخرى قبل عام 2010، بل وأنه قبل حلول هذه السنة أطلق الإتحاد الأوروبي مشروعاً آخر اعتبره دعماً لمسار برشلونة، واستدراكاً لبعض نقائصه، هو:

سياسة الجوار *Politique de voisinage* (2003): والتي تم من خلاله التأكيد على الأهداف الأساسية لمشروع برشلونة، فقد أقرت الوثيقة مبدأ الاختلاف بين الشركاء، فلكل شريك شروط وأولويات خاصة به متوافقة مع أوضاعه^(*)، ومن هنا يوضع سلم للشراكة حيث يعرف الشركاء أنفسهم عبر أولوياتهم الخاصة بهم.

إضافة إلى ذلك فقد تم ربط المساعدات والتسهيلات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط بمدى الإنجازات المحققة في مجال الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول (المشروطة الإيجابية)، من بين هذه الشروط: إصلاح مجال العدالة والأمن وقد تم تخصيص آلية مالية لإصلاح مجال العدالة ونظام البوليسوحده عبر ثمانية مشاريع قدرت الحصص الإجمالية لها بـ 127 مليون أورو. كما تم التركيز على إقامة وتقوية مؤسسات دولة القانون التي تضمن إرساء أسس الديمقراطية والتي في إطارها تكفل الحقوق والحريات الأساسية للأفراد³.

لم تأتي سياسة الجوار الجديد فيما يخص الأهداف الكبرى، فقد تم من خلالها التركيز على الأهداف الأساسية التي نصت عليها وثيقة برشلونة وهي:
*إقامة منطقة مشتركة للسلم والأمن.

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.102.101.96.

2-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est - elle la solution".

⟨<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf/2/2/2009>⟩

3-Mohamed, TOZY, "Le Maroc à l'épreuve de l'Islam globalisé", Jean, DUFOURCQ et Laure BORGOMANO-LOUP, "Le Maghreb stratégique", (Rome, Research Branch, 2005), p.43.44.

⟨<http://www.ism.ethz.ch/ism/Digital-Library/Publications/Detail/3/7/2009>⟩

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

*التنمية الاقتصادية عبر إقامة منطقة تبادل تجاري حر بحلول عام 2010 بين دول الإتحاد الأوروبي وإثني عشر دولة من جنوب وشرق المتوسط.

*تحقيق التقارب بين شعوب المنطقة المتوسطية عبر التحوار الثقافي من خلال هياكل المجتمع المدني¹.

رغم ما حاوله الإتحاد الأوروبي من استدراك لنقائص المشروع الأورو-متوسطي من خلال سياسة الجوار، إلا أن هذه السياسة قد باءت بالفشل هي الأخرى، لذا فقد لجأ الإتحاد الأوروبي إلى صياغة مشروع جديد تمثل في:

-الإتحاد من أجل المتوسط *Union Pour La Méditerranée*: أطلقت فكرة إنشاء هذا المشروع خلال مؤتمر روما الذي عقدته كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بتاريخ 20 ديسمبر 2007، والذي صدر عنه "نداء روما" الذي دعا زعماء الدول المتوسطية إلى مؤتمر يتم عقده في باريس في جويلية 2008، للحوار حول أسس ومبادئ الإتحاد المتوسطي.

انعقدت القمة التأسيسية للإتحاد المتوسطي في 13 جويلية 2008، حيث ناقشت الدول المشاركة في القمة وهي 43 دولة متوسطية، مواضيع حول البيئة والطاقة والأمن الغذائي والحماية المدنية والحوار السياسي، أكد الأعضاء في البيان الختامي للقمة، على أن هذه المبادرة تشكل آلية مهمة في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورومتوسطية ككل، كالإرهاب والجريمة المنظمة والتطرف وتدهور الوضع البيئي... وغيرها، كما تم التأكيد على الدور الفاعل للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ أهداف هذه المبادرات، إضافة إلى التأكيد على استكمال مسيرة التحديث السياسي والالتزام الكامل باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

تمحورت أهم أهداف هذا المشروع حول الأفكار التالية:

*دعم التقارب بين الشركاء عن طريق تطوير مشاريع جديدة ملموسة ذات بعد إقليمي.

*رفع المستوى السياسي لعلاقة الإتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين، و دعم عملية تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف، وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرارات بين الأعضاء.

*إطلاق مشاريع كبرى ملموسة موحدة ذات بعد إقليمي تكون مفتوحة لكل الشركاء.

*إقامة مشاريع إقليمية مهمة تتمحور حول إزالة التلوث في المتوسط، وتطوير الطرق السريعة البحرية والبرية وتشكيل شبكة متوسطية للحماية المدنية والوقاية من الكوارث الطبيعية.

*البحث عن طاقات بديلة، والعمل على إعداد خطة لاستغلال الطاقة الشمسية.

*الاهتمام بتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وعقد علاقات تعاونية بين جامعات الدول المتوسطية، وإنشاء جامعة أورو متوسطية.

*دعم الشركات الصغرى والمتوسطة، وتمويلها من قبل القطاع الخاص ومساهمات من موازنة مؤسسات مالية دولية ومنظمات إقليمية¹.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي

لتنفيذ أهداف هذه المبادرات خصص الإتحاد الأوروبي آليات مالية أهمها :

-برنامج ميدا **MEDA program**: الهدف منه إرساء قيم التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وهو موجه أساسا لتمويل إصلاحات هيكلية اقتصادية واجتماعية. تم الإتفاق على بعث هذا المشروع خلال اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد بتاريخ 23 جويلية 1996، بحيث يقدم الإتحاد الأوروبي بموجب هذا البرنامج مساعدات اقتصادية واجتماعية لدول جنوب المتوسط في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسطة.

تم تعديل هذا البرنامج عام 2000 حيث خصص الإتحاد الأوروبي للفترة الممتدة ما بين 1996 و2000 مبلغ 5 مليار أورو، وبعد تعديله عام 2000 (ميدا 2) خصص له حوالي 5350 مليون أورو للفترة الممتدة ما بين 2000 و2006. بموجب هذا البرنامج يلتزم الإتحاد الأوروبي بمنح مساعدات مالية وتقنية لدول جنوب المتوسط التالية: الجزائر وقبرص ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا والمغرب وسوريا وتونس والسلطة الفلسطينية وتركيا.

تأخذ تمويلات برنامج ميدا أشكالا متعددة، فقد تكون في شكل مساعدات تقنية أو دورات تكوينية أو ملتقيات أو تبادل معلوماتي أو مشاريع استثمارية.

فقد تكون هذه التمويلات إما:

*منح لتمويل بعض النشاطات والمشاريع التي تخدم أهداف الشراكة الأورو-متوسطة.

*رؤوس أموال يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار لتقوية القطاع الخاص.

*خفض نسبة الفوائد على القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار بنسبة 3%.

توجه المبالغ المالية التي يخصصها الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا إلى قطاعات محددة، خدمة لأهداف الشراكة الأورو-متوسطة، ومن بين هذه القطاعات:

-دعم الاستقرار السياسي والديمقراطية، وذلك لضمان سلامة الاستثمارات الأوروبية في هذه الدول.

-إنشاء مجال تبادل تجاري حر أورومتوسطي، وتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

يوجه الإتحاد الأوروبي جزءا من حصص برنامج ميدا إلى المجال الاقتصادي، وذلك لدعم مسارات

التحول الاقتصادي والتحديث السياسي والاجتماعي في دول جنوب البحر المتوسط لذا يدعم برنامج ميدا النشاطات التالية:

-نشاط الشركات الصغرى والمتوسطة، وخلق مناصب شغل.

-فتح الأسواق المحلية على السوق الدولية.

-تشجيع الاستثمارات والتعاون بين مصانع الدول الشركاء، إضافة إلى تشجيع التبادل التجاري بين الشركاء.

-تحسين البنى الاقتصادية والأنظمة المالية والضريبية.

1-محمد صالح المسفر: "الإتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطة"، مرجع سبق ذكره، ص.135.

الفصل الثاني:عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

على المستوى الاجتماعي يدعم برنامج ميذا الدخول في مسار تنمية مستدامة من خلال:

- مشاركة المجتمع المدني والرأي العام في مسار التنمية.

- تطوير الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم والسكن...).

- العمل على حماية البيئة وتحسين ظروفها.

- الترويج للتبادل الثقافي والعلمي بين الشباب في الدول الشريكة.

أما على مستوى التعاون الإقليمي فيدعم برنامج ميذا:

- تطوير الهياكل التعاونية الإقليمية بين الدول المتوسطة والإتحاد الأوربي.

- إقامة البنى التحتية الضرورية للتبادل التجاري بين دول المجال الأورو-متوسطي¹.

- الآلية الأوروبية للحوار والشراكة : افتتحت هذه الشراكة نشاطها في 1 جانفي 2007 وقد جاءت نتيجة

لتعديلات أجرتها المفوضية الأوروبية بشأن برنامج ميذا، كان الهدف من هذه الآلية - مثل سابقتها- دعم التنمية المستدامة والتقريب بين الشركاء، وتقدر قيمة موازنة هذه الآلية بحوالي 12 بليون أورو خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2013. جاءت هذه الآلية في إطار "سياسة الجوار الأوروبية".

- برنامج الحوار بين الأقاليم : خصص الإتحاد الأوربي جزءا من المعونات لدعم العلاقات بين الأقاليم من جهة ومن جهة أخرى لدعم العلاقات ما بين دول الإقليم الواحد. قُدرت المبالغ المخصصة ضمن هذا البرنامج بحوالي 523,9 مليون أورو للفترة الممتدة ما بين عامي 2007 و2010.

- آلية الحوار للاستثمار : تتكفل هذه الآلية بتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة بين الشركاء، خاصة منها مشاريع الطاقة والبيئة والمواصلات، وقد قُدرت القيمة المالية المخصصة لهذه الآلية ب حوالي 700 مليون أورو للفترة الممتدة ما بين 2007 و2013.

- المساعدة الفنية وتبادل المعلومات TAIEX: تختص هذه الآلية بتوفير المشورة السياسية والقانونية في إطار توثيق التعاون والتقارب بين الشركاء، وقد جاءت في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

- التسهيلات الأورو متوسطة للاستثمار والشراكة FEMIP: تضم هذه الآلية مجموعة الوسائل الخاصة بتدخل البنك الأوربي للاستثمار بهدف التنمية الاقتصادية في دول جنوب المتوسط ، وقد قدرت مخصصاته المالية بحوالي 8,5 مليار أورو للفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2002 وديسمبر 2008.

ب- آليات الولايات المتحدة الأمريكية:

كرست الولايات المتحدة -هي الأخرى- آليات لتحقيق مآربها في المغرب العربي، جاءت في شكل مشاريع تخص دول المنطقة ككل أو ضمن اتفاقيات ثن -ائية بينها وبين كل واحدة دول المنطقة كل على حدة، إضافة إلى آليات ذات طابع أمني عسكري جاءت في إطار الناتو، ما عُرف بالحوار الأطلسي.

1- "MEDA programme".

<http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_fr.htm /15/1/2010>

عملت الولايات المتحدة على ربط دول المنطـقة بالعديد مـن الاتفاقيات التجارية والأمنية العسكرية، فتجاريا بعثت الولايات المتحدة "الاتفاقيات الإطار في مجال التجارة والاستثمار" Trade and Investment Framework Agreement والتي كان الهدف منها تسهيل الوصول إلى أسواق الدول المنضمة إلى هذا النوع من الاتفاقات، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات التجارية الأخرى التي تربط الطرفين ، كما تحضر لمراحل أكثر تعقيدا من الشراكة في المجال الاقتصادي مثل اتفاقيات التبادل الحر، كما تدعم هذه الإتفاقية انضمام الدول الأعضاء فيها إلى منظمة التجارة الدولية¹، وقد جاءت الإتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي في هذا الإطار.

-العلاقات التجارية الأمريكية-الجزائرية: عرفت العلاقات الأمريكية-الجزائرية تطورا ملحوظا منذ جويلية 2001، حيث وقعت الدولتان اتفاق إطار حول التجارة والاستثمار، الهدف من هذا التعاون هو زيادة وتيرة المبادلات بين الدولتين وإتاحة فرص الاستثمار للشركات الأمريكية في الجزائر خاصة في قطاع الطاقة، كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تنويع مجالات استثماراتها في الجزائر، كالقطاع المالي والمنتجات الصيدلانية والاتصالات، ورغم هذا تبقى الاستثمارات الأمريكية خارج قطاع النفط ضعيفة وذلك بسبب ضعف مستوى الإصلاحات الاقتصادية، والبنى التحتية، رغم ذلك تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول مستثمر مر في الجزائر بحوالي 4,1 بليون دولار، في حين لا تتجاوز الاستثمارات الفرنسية في الجزائر سوى 500 مليون دولار في قطاع الطاقة².

زادت أهمية المغرب العربي أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك في إطار محاربة الإرهاب الدولي، حيث شكل المغرب العربي أحد جبهات الحرب الدولية على الإرهاب، الصلبة، هنا تزايدت أهمية الجزائر في السياسة الأمريكية حيث شكلت مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة، مع إمكانية انتقال عوامل انعدام الاستقرار إلى باقي دول المغرب العربي، وقد تُرجم ذلك في شكل زيارات متبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين ففي مارس 2001 زار مدير الشرطة الفدرالية الأمريكية "لويس فريك" "Louis Freek" الجزائر ليعرض على الأجهزة الأمنية الجزائرية مساعدات تمثلت في دورات تكوينية ومعدات في مجال مكافحة شبكات القاعدة في المغرب العربي، وقد وافقت الجزائر على الانضمام إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب³.

-العلاقات التجارية الأمريكية-المغربية: يعد المغرب الأقصى الشريك التجاري الأول من بين الدول المغربية، فقد تم عقد أول اتفاق تجاري بينهما عام 1974، كما وقع البلدان اتفاقية تبادل حر في مارس

1-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.80.81.

2-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb: constances et adaptations".
<http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009>

3-Ibidem.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

2004 هذا الاتفاق جاء في إطار مشروع الشروق الأوسط الكبير. كانعكاس لهذه الاتفاقيات¹ فقد سجلت زيادة مستمرة في نسبة السلع التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية إلى المغرب الأقصى فقد زادت عام 2004 بحوالي 12% عما كانت عليه عام 2003 وبحوالي 28% عما كانت عليه عام 1994²، وقد وقعت المملكة المغربية مع الولايات المتحدة العديد من الاتفاقات التجارية الهدف منها هو تقوية العلاقات التجارية بين الطرفين.

عام 2004 وقع الطرفان على اتفاقية تجارة حرة، دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2006، وقد طلبت الولايات المتحدة من المملكة المغربية عدم إدخال إقليم الصحراء الغربية ضمن نطاق الاتفاق، لأن الكونغرس الأمريكي يدعم إجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية من جهة وحتى لا تصطدم المغرب مع الجزائر من جهة أخرى.

في نوفمبر 2003 أعلن الرئيس الأمريكي " جورج بوش " أن الولايات المتحدة ستعمل على تقوية علاقاتها مع المملكة المغربية في مجال التنمية الاقتصادية والتعاون العسكري، بهدف محاربة الإرهاب الدولي، وعام 2004 صارت المملكة المغربية حليف استراتيجي غير عضو لحلف الناتو، هذه المرتبة تضمن للمملكة تسهيلات ومساعدات في المجال العسكري، كما تشترط تثبيت قواعد عسكرية أمريكية على الأراضي المغربية، ما يعني دخول المملكة المغربية تحت المظلة الأمنية الأمريكية³. وقد حصلت المملكة المغربية عام 2005 على مساعدات قدرها 58 مليون دولار ما يعادل 81,8% من إجمالي المساعدات المقدمة للدول المغاربية الوسطى الثلاث، وذلك لمحاربة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية⁴.

-العلاقات التجارية الأمريكية-التونسية: دخلت تونس في علاقات تجارية مع الولايات المتحدة منذ تسعينات القرن الماضي، فمنذ ذلك التاريخ توافدت الاستثمارات الأمريكية على تونس، لاسيما وأن التقارير الأمريكية حول الاقتصاد التونسي كانت إيجابية، فقد اعتبرت تونس مثالا لدول المنطقة المغاربية في ما يخص سرعة وتيرة الإصلاحات ومسار الانفتاح على السوق الدولية وعلمانية النظام السياسي ومكانة المرأة ونجاح سياسة الحد من النمو الديمغرافي، إضافة إلى نجاح النظام الحاكم في إدماج الحركات الإسلامية المعتدلة، وردع الحركات الإسلامية المتطرفة عن الإخلال بالاستقرار الداخلي للدولة⁵.

-العلاقات التجارية الأمريكية-الليبية: بعد قرار مجلس الأمن برفع العقوبات الموقعة عليها في ديسمبر 2003، بدأت الشركات والمصانع الأجنبية تتوالى عليها للاستثمار في مجال المحروقات، وهي موجودة في

1-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.242.

2-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.78.

3-Louisa, DRIS-AIT HAMADOU CHE, "Les relations Algéro-Américaine sous le prisme du terrorisme", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.172.

4-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region ?".

<http://www.realinstitutioelcano.org/wps/portail/riecano_eng/Content?wcm_GLOBAL8CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009>

5-Yahia, ZOUBIR, "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations".

<http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

حوالي 15 موقع عبر أنحاء البلاد (عام 2005)¹، ومن بين الدول التي عقدت اتفاقيات مع ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية التي أبرمت معها اتفاقيات متنوعة المجالات، كما انضمت ليبيا إلى البرنامج الأمريكي الذي وجهته لمنطقة الساحل الإفريقي من أجل مكافحة النشاط الإرهابي فيها، لاسيما وأن هذه المنطقة هي مجال لنشاط عناصر القاعدة².

يوضح الجدول التالي نوعية وتواريخ الاتفاقيات التي انضمت إليها دول المغرب العربي الأوسط.

الجدول رقم 6: الاتفاقيات الثنائية الأمريكية-المغربية. (بتصرف)

الدولة	نوع الاتفاق	تاريخ التوقيع عليه
المملكة المغربية	TIFA	1954
	ALE	2004
	BIT	1991
تونس	TIFA	2002
	BIT	1993
الجزائر	TIFA	2002
	SPG	1993

La source : Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.82

TIFA : الاتفاق الإطار الخاص بالتجارة والاستثمار. Trade and Investment Framwork Agreement.

ALE : اتفاق التجارة الحرة. Accord de Libre-Echange

BIT : اتفاقية الاستثمار الثنائية. Bilateral Investment Treaty

من خلال معطيات هذا الجدول، نلاحظ أن الولايات المتحدة ربطت إقتصادات المنطقة بمجموعة من الاتفاقيات غداة انتهاء الحرب الباردة مباشرة، لكن ذلك لم ينفي وجود علاقات بينها وبين بعض الدول المغربية.

***المبادرات متعددة الأطراف :** أهم المبادرات التي جاءت بصدد تقوية علاقات التعاون مع دول المغرب العربي ما يلي:

- مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا. Middle East and North Africa MENA.
- مبادرة إيزنستات. Eizenstat Initiative.
- مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط. Middle East Partenership Initiative MEPI.
- مجال التبادل التجاري الحر: أمريكا/الشرق الأوسط Zone de Libre-échange Amérique/Moyen-Orient.

-**مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا MENA:**

1- Claude, GÉRARD, Op, Cit, p. 237.

2- Ibidem, p, 240.

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ترجع فكرة إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي إلى اتفاقيات أوسلو، بحيث كانت هناك رغبة أمريكية وإسرائيلية في إنشاء سوق مشتركة ومجال تبادل حر في المنطقة، وذلك بهدف إدماج إسرائيل فيها، ما يفسر عزوف الدول العربية عن المشاركة في هذه المبادرة حيث ينظرون لهذا المشروع على أنه قد يحقق هيمنة إسرائيلية اقتصادية إضافة إلى تفوقها العسكري على دول الشرق الأوسط، فضلا عن كونه يهدف إلى إرغام الدول العربية على التطبيع مع إسرائيل، بمجرد انضمامها إلى هذا المشروع.

انعقدت أول قمة لهذه المبادرة بالدار البيضاء في أكتوبر 1994، والتي تم من خلالها التأكيد على التعاون بين القطاع الخاص والدولة وتشجيع التبادل الحر وإزالة كل الحدود في التعامل مع إسرائيل، كما دعت هذه القمة إلى إنشاء بعض الهياكل لتقوية التعاون بين أطراف هذه الشراكة منها بنك إقليمي وغرفة تجارية إقليمية. وفي قمة عمان 1995 تم التأكيد على إقامة الهياكل التي جاء بها مؤتمر الدار البيضاء. خلال قمة القاهرة تم ربط حصول إسرائيل على امتيازات اقتصادية بمدى ليونة مواقفها في مسار السلام، فقد جاءت هذه القمة في سياق إقليمي ميزه تغيث مسار السلام في الشرق الأوسط. أما قمة الدوحة 1997، فقد تميزت بمقاطعة عربية وذلك رغم الضغوطات الأمريكية على الدول العربية.

تجمد نشاط مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا بسبب دعمه لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، لكن الولايات المتحدة قد عملت على تجديد مسار هذا المشروع وأعدت طرحه تحت صيغة أخرى.

-مبادرة إيزنستات S.Eizenstat:

أعلن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والأعمال الزراعية "ستيوارت إيزنستات"، خلال ندوة صحفية عقدها في جوان 1998، عن مبادرة جديدة هدفها إقامة شراكة أمريكية-مغربية تشمل الدول المغربية الوسطى الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) تحت اسم "البرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا"، لكنه قد يمتد لاحقا ليشمل كلا من موريتانيا وليبيا. يهدف هذا المشروع إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول المغربية¹، كما تدعو المبادرة الدول المغربية الثلاث إلى إقامة إصلاحات اقتصادية لتشجيع إنشاء سوق مغربية مشتركة وإرساء الاستقرار الإقليمي، ودفع التعاون الإقليمي من أجل تفعيل التبادلات البينية المغربية في المرحلة الأولى ومن ثم تفعيل الشراكة مع الولايات المتحدة، وتعطي هذه المبادرة للقطاع الخاص دورا مركزيا في التنمية الاقتصادية².

خصصت الولايات المتحدة لهذا المشروع حوالي 2 مليار دولار من أجل تمويل الإصلاحات والتعديلات اللازمة لإنشاء مجال التبادل الحر بين الطرفين، وذلك بالتخفيض التدريجي للحواجز الجمركية بين دول المنطقة، فقد دعت المبادرة كلا من الجزائر والمملكة المغربية إلى فتح الحدود المغلقة بينهما منذ أوت

1-صلاح الدين الجورشي: "الشراكة الأمريكية المغربية: سوق جديدة ورهان استراتيجي"

<<http://www.islamonline.net/25/12/2009>>

2-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.92.

الفصل الثاني:.....عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي
1994، كما شجعت دول المنطقة على تفعيل "اتحاد المغرب العربي"، كما دعت مصر (*) إلى الانضمام إلى ذلك أنها الحليف الطبيعي وحمي المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ككل، إضافة إلى أنها وسيط بين العرب وإسرائيل في المنطقة، هذه المبادرة لم تخرج عن نطاق مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا¹، لذا فإن تشكيل الأقاليم الجغرافية خاضع لمصالح الدول الكبرى في المنطقة العربية ككل فنظرا لأن مصر تعد حليفا وراعيا للمصالح الأمريكية في المنطقة، تحرص الولايات المتحدة على إدخالها في كل المبادرات والمشاريع التي تستهدف المنطقة، سواء كانت مقترحة من خارج الإقليم أو من داخله، وهو الأمر الذي تأكد من خلال ترأسها لأول لقاء للإعلان عن مبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط"، وذلك لأنها تمثل في كل هذه المبادرات المصالح الغربية في المنطقة العربية ككل.

من خلال هذا المشروع والمشاريع الأخرى المكمل له في إطار تشجيع الاستثمارات الأجنبية والإصلاحات الاقتصادية، وإنشاء مجالات للتبادل التجاري الحر، تهدف الولايات المتحدة إلى جعل الدول المغربية سوق موحدة، لأن هدفها من عقد علاقات مع دول المنطقة تجاري محض حيث تطمح إلى توسيع مجالات تصريف منتجاته.

-مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط:

أطلق هذا المشروع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث جندت الولايات المتحدة إمكانات ضخمة لتقود تحالفا دوليا ضد الإرهاب الدولي، وذلك عبر آليات صلبة وأخرى ناعمة مثل هذا المشروع الذي اقترحت الولايات المتحدة نصه على مجموعة الثمانية في قمته المنعقدة ب سي-آيلند، وقد تم الإعلان الرسمي عنه في ديسمبر 2002، اعتمدت الولايات المتحدة في صياغة نص هذا المشروع على المعطيات المقدمة في تقرير التنمية البشرية العربية لسنتي 2002 و2003.

تضمن المشروع مقترحات إصلاح في عدة مجالات كان تقرير التنمية البشرية بشأنها سلبيا:

***المجال السياسي:** اقترحت الولايات المتحدة على هذه الدول تقوية الانفتاح السياسي وتكريس دعائم دولة القانون وتعزيز استقلالية وسائل الإعلام، وهذا في طريق بناء نظام سياسي ديمقراطي.

***المجال الاقتصادي:** يهدف إلى تشجيع الاستثمار الخارجي في دول المنطقة، وتشجيع نشاط القطاع الخاص، إضافة إلى الشروع في الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية بين الشركاء في طريق نحو إلغاءها التام في إطار منطقة التبادل الحرة.

***المجال التربوي:** يهدف إلى فرصة الحصول على التعليم الأساسي والثانوي للجميع خاصة للإناث، وتحسين نوعية التعليم.

1-Yahia, ZOUBIR, "American policy in the Maghreb :The conquest of a new region ?".

http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portail/rielcano_eng/Content?wcm_GLOBAL&CONTEXT=/elcano_in/dt13-2006/15/10/1009

(*) تحضى مصر اليوم بمقعد ملاحظ في اتحاد المغرب العربي.

*مجال أوضاع المرأة: ويهدف إلى تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية¹.

-مجال التبادل التجاري الحر: أمريكا/الشرق الأوسط :

إن مبادرة إنشاء مجال تبادل حر بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية، هي فكرة أطلقها الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في ماي 2003 لتحقيق هدفها الأساسي في أفق 2013. تقترح هذه المبادرة بعض الإصلاحات على دول الشرق الأوسط من أجل إنشاء مجال التبادل التجاري الحر من بينها:

- الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية.
- عقد اتفاقات استثمار ثنائية وتبادل حر بين الولايات المتحدة من جهة ودول المنطقة من جهة أخرى.
- إدخال تعديلات على نظام العدالة لاسيما في القوانين المتعلقة بقطاع التجارة².

يعتبر هذا المشروع تأكيدا لمشروع "إيزنستات"، ذلك أنه لم يعالج إلا فكرة مجال التبادل الحر وكيفية تطبيقها في المنطقة العربية.

-تعاونية الاستثمار الأجنبي الخاص Overseas Private Investment Corporation:

هو آلية وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الدول المشاركة فيها على التنمية الذاتية، والقيام بإصلاحات لتبني اقتصاد السوق وتوفير المناخ الملائم لتشجيع رجال الأعمال الأمريكيين على الاستثمار في هذه الدول. يدعم هذا النوع من الاتفاقات الاستثمارات الأجنبية والخصوصية، وتحديث وتوسيع المصانع والشركات العمومية في الدول المشاركة فيه، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية في إطار هذا الاتفاق قروض بشروط تشجيعية، ورغم ذلك فشل هذا المشروع بسبب ضعف الحصص المالية المسخرة له³.

إضافة إلى هذه المبادرات التي جاءت بطريقة فردية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، جاءت بعض المشاريع مشتركة بينهما مثل تلك التي جاءت في إطار حلف شمال الأطلسي، ومنها الحوار الذي أطلقته الدول العضوة في الناتو بين ضفتي المتوسط:

-الحوار الأطلسي-المتوسطي:

أطلقت منظمة حلف شمال الأطلسي الحوار الأطلسي-المتوسطي خلال قمة بروكسل عام 1994، وقد وافقت كل من تونس وإسرائيل ومصر وموريتانيا والمغرب على المشاركة فيه، وتبعها الأردن عام 1995 ثم الجزائر عام 2000⁴.

1-Abdenour, BENANTAR, "Les initiatives américaines (MEPI,GME/BMENA) et le Maghreb", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.11.18.

2-Abdenour, BENANTAR, "Les initiatives américaines (MEPI,GME/BMENA) et le Maghreb", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p. 18.

3-Tahar, HAROUN,Op,Cit,p.81.

4-"التعاون الأمني في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع".

http:// www.nato.int/docu/mediterranean/secopmed-arb.pdf /17/1/2010

الفصل الثاني:مواهل التفاوض الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

ترمي هذه المبادرة إلى تعزيز الحوار والتفاهم وبناء الثقة بين دول المتوسط من أجل جعل المتوسط منطقة سلام واستقرار من وجهة نظر أوروبية، فهي تعكس الرؤية الأوروبية التي تقضي بأن الأمن في أوروبا مرتبط إلى درجة كبيرة بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط¹، فقد اعتبر الأمين العام لحلف الناتو آنذاك "فيلي كلاس" عام 1995 أن "الأصولية الإسلامية" هي مصدر خطر على الحلف تماما مثلما كانت الشيوعية، وسبق أن أطلق على المنطقة الإسلامية الأطلسية تسمية "هلال الأزمات" "Arc des crises"، كما أنّ وزير الدفاع الأمريكي آنذاك "ويليام بيرري" اعتبر الشمال الإفريقي مصدر خطر أمني على الحلف، وفي الوقت نفسه الذي انطلقت فيه مفاوضات الانضمام إلى الحوار كانت الدول الأوروبية تشكل قوة غربية جديدة للتدخل السريع، من بينها القوة التي جمعت أسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا بهدف التدخل السريع في الشمال الإفريقي لضرورات حماية الأمن الأوروبي، وقد أكدت الولايات المتحدة أن التهديدات في المتوسط لم تقتصر على التهديدات غير العسكرية بل هناك احتمال أن يشكل المتوسط مصدرا لتهديدات عسكرية مباشرة².

عام 1997 تم الاتفاق خلال مؤتمر مدريد (وهو أحد المؤتمرات التي اجتمعت خلالها الدول العضوة في الحلف) على تشكيل ما سمي "بمجموعة التنسيق الأطلسية"، والتي أكلت إليها مهمة الحوار الأطلسي-المتوسطي³، كما وضع خلال هذا المؤتمر أول برنامج عمل سنوي، والذي ضم مواضيع لم يتم تناولها من قبل، كما تم التركيز على التعاون العسكري والعلمي والبيئي بين أطراف الحوار.

في قمة واشنطن 1999 تم تعزيز التعاون بين الشركاء خاصة في المجال العسكري، كما تكثفت المشاورات السياسية بين أطراف الحوار سواء كانت في أطر جماعية أو ثنائية. أما في براغ 2002 فإضافة إلى توسيع الأبعاد السياسية والعملية للحوار، فقد أخذت إجراءات التشاور نهجا أكثر انتظاما.

خلال قمة اسطنبول عام 2004 تم التأكيد على تعزيز مبادرة الحوار المتوسطي الذي انطلق عام 1994، كما اتفق الشركاء على أنه يجب ترقية هذا الحوار ليصبح شراكة حقيقية و لا بد من تعميق التعاون متعدد الأطراف والعلاقات الثنائية، في هذا الإطار ستستفيد الدول المشاركة في الحوار من ال مساعدات المسخرة لهذا الغرض، مثل الحصول على دعم من صندوق ائتمان الناتو لإنجاز نشاطات محددة والمساعدة على تدمير مخزون الأسلحة خاصة أسلحة الدمار الشامل منها، إضافة إلى الاستفادة من مساعدات تقنية في مسائل محددة⁴.

1- "الحوار الأطلسي-المتوسطي". <<http://www.nato.int/med-dial-ar.pdf/17/1/2010>>

2-كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص. 267.

3-نبيل شبيب: "الأطلسي- المتوسطي.. حوار تائه".

<<http://www.islameonline.int/2/1/2010>>

4-"التعاون الأمني في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع".

<<http://www.nato.int/docu/mediterranean/secopmed-arb.pdf/17/1/2010>>

الفصل الثاني: عوامل التنافس الأوربي-الأمريكي في المغرب العربي

إضافة إلى هذه المبادرات التي خصت بها الدول الغربية دول المغرب العربي، شجعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي دول المنطقة، ووجهتها إلى المبادرة بمشاريع في بعض المجالات التي تهمها، مثل مجال مكافحة الإرهاب الدولي، فبعد "برنامج الشراكة من أجل السلام" الذي جاء في إطار حلف شمال الأطلسي، وقد جاءت مبادرة أخرى عام 1997 تضمنت تشكيل قوات إفريقية للتدخل السريع في حال نشوب نزاعات على مستوى القارة الإفريقية ككل، تختص الولايات المتحدة بتدريبها وتزويدها بالعتاد الضروري¹. وفي 22 مارس 2004 اجتمع قادة القوات المسلحة لكل من تونس والجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا ودول الساحل الإفريقي وهي التشاد ومالي والنيجر والسنغال بشتوتغارت الألمانية، واتفقوا على تنسيق الجهود في مجال محاربة الإرهاب، حيث تم الاتفاق على التعاون في إطار "المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب" (Trans-Sahara Counter Terrorism Initiative (TSCTI) والتي كان الهدف منها تقوية قدرات هذه الدول في مجال مكافحة الإرهاب وتشكيل مؤسسات عسكرية مشتركة بينها قواتها².

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص مجموعة من الفوارق في النهج التعاوني لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وذلك على ضوء المبادرات والاتفاقات التي عقدها كل من الطرفين مع دول المنطقة، سواء أكانت ثنائية أو جماعية، وذلك بناء على المقارنة التي أجراها "هنري رينو" (2003)، حيث اعتقد أن الشراكة الأمريكية مع دول المغرب العربي (أو مع دول وأقاليم أخرى) تقوم على إقصاء أي نوع من المساعدات، والتي لا يتجاوز نصيب المغرب العربي منها سوى 0,41% من إجمالي المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة لدول المنطقة المتوسطة ككل، ذلك أنها تدعي أنه الشراكة تقوم على التكافؤ بين أطرافها، وبالتالي اعتماد هذه الأطراف على إمكانياتها الذاتية، بينما يقوم النهج التعاوني الأوروبي على دعم فكرة تقديم، ومساعدات مالية وتقنية لدول المنطقة إذا لزم الأمر³.

إضافة إلى ما سبق نلاحظ من خلال ما تقدم أن العلاقات الأمريكية المغربية لا تزال ضعيفة وهامشية مقارنة بالعلاقات الأوروبية المغربية، وذلك رغم تعدد المشاريع والاتفاقات التي تعقدها الولايات المتحدة مع دول المغرب العربي، بينما على المستوى العسكري فإن العلاقات العسكرية الأمريكية المغربية أقوى من العلاقات الأوروبية المغربية في هذا المجال⁴، لذا فمن خلال ما سبق يتبين أن العلاقات الأمريكية المغربية تتمحور حول المجالين الاقتصادي والعسكري مع التركيز على هذا الأخير، بينما تتمحور وترتكز العلاقات الأورو-مغربية على المجال الاقتصادي.

1-أميمة أحمد: "كوندي في المغرب العربي..اقتسام الكعكة مع أوروبا".

2-Yahia, ZOUBIR "La politique étrangère américaine au Maghreb : constances et adaptations".

3-http://meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/MERIA_fr_v1n1/3/7/2009

4-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdennoure, BENANTAR, Op, Cit, p.106.

4-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.77.

تقديم:

أفرزت المبادرات الأوروبية والأمريكية المتنافسة في المغرب العربي، انعكاسات على الأمن في دول المغرب العربي بمختلف أبعاده، فقد أثرت السياسات الأوروبية والأمريكية في المجالات الاقتصادية والسياسي والعسكري والثقافي ... وغيرها، حيث كانت بعض الآثار نتاج شروط فرضتها هذه الدول على دول المنطقة، وكان بعضها الآخر نتاجا طبيعيا لعلاقات الشراكة التي عقدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي مع دول المنطقة.

لكن ما يثير التساؤل في هذا الإطار هو هل تعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي المتسبب الوحيد فيما يعانيه المغرب العربي من اختلالات ؟ وهل الآثار الناجمة عن التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغربية سلبية فحسب؟

كما يثير هذا الجزء من الدراسة مواقف الدول المغربية وسياساتها في مواجهة التنافس الأوروبي-الأمريكي، وما إن جنت هذه الدول فوائد من انخراطها في شبكة من العقود والاتفاقيات في العديد من المجالات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، أم أنها تأثرت سلبيا بهذه السياسات والمشاريع المتنافسة، وما إن كانت الدول المغربية في موقع فعل أو رد فعل، فهل تفاعلت هذه الدول مع السياسات الأوروبية والأمريكية؟ أم أنها انفعلت معها؟

المبحث الأول: مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي.

يعتقد العديد من المحللين السياسيين أن التنافس هو السمة المميزة للعلاقات الأمريكية- الأوروبية، ويهمشون التعاون والتوافق بينهما ما يدل على أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الإتحاد الأوروبي ليس حتميا، فهناك مجالات وقضايا تحتم على الطرفين التعاون والتوافق فيها، وهناك قضايا ومجالات أخرى يستغلها كل طرف لتحقيق مزايا أكبر، ومكانة دولية أهم وأكثر تأثيرا في سلوك الفواعل الأخرى بما فيها الطرف المنافس له مباشرة.

المطلب الأول: جدلية التوافق والتنافس الأوروبي الأمريكي.

الواقع أن وجود علاقات تنافسية بين طرفين، لا يقضي وجود علاقات تعاونية بينهما، ما يجعلنا نفترض عدم وجود صدمات أو مواجهات مباشرة بينهما، (أنظر المطلب الأول من المبحث الأول، الفصل الأول)، وهو ما ينطبق على حال الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتنافس كلاهما من أجل تحقيق مكانة دولية مهمة بالدرجة الأولى، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، إلى ضمان تفوقها في شتى المجالات، المجال الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والسياسي والإيديولوجي وغيرها¹، وهذا في إطار تكريس هيمنتها، فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل على الهيمنة على النظام الدولي من خلال الهيمنة على أقاليمه الفرعية.

من أبرز ما يميز سعيها نحو الهيمنة على النظام الدولي هو الانفرادية individualism، ذلك أن التحالف والتماسك الغربي قد فقد مبررات إستمراريته بعد تراجع الإيديولوجية الشيوعية، ما تجلّى أول مرة بعد نهاية الحرب الباردة في مؤتمر مدريد (1991-1992)، الخاص بمسار السلام في الشرق الأوسط، والذي تم خلاله تهميش الإتحاد الأوروبي رغم أنه من أهم الفواعل في منطقة الشرق الأوسط، ما جعل الإتحاد الأوروبي يعيد النظر في نهجه التعددي التشاركي (سواء أكان ذلك مع دول كالولايات المتحدة الأمريكية أو مع كتلتا كاناتو) في إدارة بعض القضايا الدولية أو الداخلية² (مثل قضية الأمن التي يختص بها الناتو).

لكن هذا لا يعني أن التنافس القائم بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، يلغي تماما إمكانية التعاون بينهما في بعض القضايا والمواقف، فالتنافس بينهما لم يغيب حتى في أوج الحرب الباردة (ما نتج عنه انسحاب فرنسا من الناتو)³، ما يعني أن التعاون والتنافس الأوروبي-الأمريكي متزامنان، فهناك مظاهر ودلائل تبين أنهما متنافسان وفي الوقت ذاته هناك مظاهر تبين أنهما متعاونان.

1-Samir, AMIN, Op, Cit, p.112.

2-Rémy, LEVEAU, " Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces".

<http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

3-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.99.

الفصل الثالث:.....انعكاسات التنافس الأوربي- الأمريكي على الأمن الغامل المغاربي

يبرز التنافس الأوربي-الأمريكي أكثر في المجال الاقتصادي، وبحدة أقل في المجال العسكري، فعلى المستوى الاقتصادي يمكن ملاحظة التنافس بين الطرفين بوضوح وذلك لأسباب متعددة.

صار الإتحاد الأوربي يراهن على المجال الاقتصادي خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتزايد أهمية وفعالية العامل الاقتصادي على المستوى الدولي، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية صارت تخشى من تصاعد قوة أوروبية ليصبح الإتحاد الأوربي أحد الأقطاب الاقتصادية الدولية، خاصة وأن مساهمة الإتحاد الأوربي في الناتج الداخلي الخام العالمي صارت تنافس نظيرتها الأمريكية فقد كانت نسبة مساهمة الولايات المتحدة في الناتج الداخلي الخام العالمي لعام 2008، حوالي 3,30%¹ أما نسبة مساهمة الإتحاد الأوربي فقد قدرت في نفس السنة بنسبة 28,32%²، أي أن نسبة مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الخام العالمي فاقت المساهمة الأمريكية فيه، ما يدل على قوة الاقتصاد الأوربي وإمكانية تفوقه على الاقتصاد الأمريكي. إضافة إلى ذلك يملك الإتحاد الأوربي ثاني أكبر قطاع زراعي في العالم من حيث الإنتاج ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة، وامتلاكه كذلك لنسيج صناعي قوي، ذا إنتاجية عالية ومعدات تكنولوجية متطورة، ما يجعل الإتحاد الأوربي يملك دعائم قوة اقتصادية عالمية، ومراهنته على المكانة الاقتصادية الدولية متوقف على مدى قدرته على تسخير هذه الإمكانيات في خدمة هذا الهدف.

لذا وتبعاً لإدراكها بقوة الإتحاد الأوربي الاقتصادية، عملت الولايات المتحدة على ربط قطاع المحروقات في الدول المغاربية باقتصادها، وذلك من خلال تشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار في هذا القطاع في دول المغرب العربي كأحد استراتيجياتها في المنافسة، حيث يعتقد بعض المحللين السياسيين أن الولايات المتحدة تستعمل التنافس كأحد وسائل ضبط تفاعلات المجتمع الدولي مثل القانون تماماً.

أما الإتحاد الأوربي فيستغل نقاط قوته في منافسة الولايات المتحدة، حيث تستغل أوروبا العملة المشتركة (اليورو) لمنافسة هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات المالية الدولية، علماً أن هذه المكانة تجلب لها أرباحاً مالية إضافة إلى ما تحمله من آثار إيجابية على قيمة اليورو ومن ثم على الاقتصاد الأوربي، لذا لا تشجع الولايات المتحدة التوسع العمودي (التعمق الوظيفي) للإتحاد الأوربي، مثلما تشجع انتشاره الأفقي (على مستوى زيادة عدد الدول العضوة فيه)، لاسيما وأن الولايات المتحدة تعتقد أنه كلما اتجه الإتحاد الأوربي نحو ضم دول من تخومه الشرقية، تراجعت منافسته للولايات المتحدة³، حيث يصبح لاهتمام أوروبا ببناء البيت الأوربي الأولوية.

مثلما كان التنافس بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في المجالات التي تشهد تقارباً في المستوى بين الطرفين، كان التوافق والتعاون بينهما في المجالات التي يميزها تفاوت في مستويات التطور بينهما كالمجال العسكري، أو في مجالات تشهد انسجاماً وتعاوناً بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي، بفعل تقاطع مصالحهما بصفة عامة وفي المغرب العربي بصفة خاصة.

1-Pascal, BONIFACE, "L'année stratégique 2009", (Paris, Dalloz/Iris, 2008), p.180.

2-Ibidem, p.94.

3-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.99.

الفصل الثالث:انعكاسات التنافس الأوروبي- الأمريكي على الأمن الغامض المغاربي

إن التعاون والانسجام الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي، تحركه مجموعة من العوامل لعل أهمها، تبني كل منهما للأفكار الليبرالية التي تنادي بحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وبتبني قضية ضرورة القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق لما لذلك من أهمية في قيام دولة القانون وحكم راشد وديمقراطي، وفي تبني أساسيات اقتصاد السوق، كما تعد أوروبا أحد حلفاء الولايات المتحدة في مجال محاربة الإرهاب الدولي، وهذا ما يخدم مصلحة أوروبا التي تعمل بوسائل لينة على محاربة عوامل الاستقرار في تخومها الجنوبية، لاسيما وأن هذه الظواهر تهدد استقرار دول جنوب أوروبا ومن ثم كل دول الإتحاد الأوروبي، مثل الإرهاب الدولي الذي حشدت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفا دوليا لمحاربتة، وذلك رغم بعدها عن المنطقة، إلا أنها تعتقد أنه على مدى العشر سنوات المقبلة يمكن لهذه العوامل أن تهدد استقرار الولايات المتحدة¹، لذا ترى الولايات المتحدة نفسها الوحيدة القادرة على مشاكل المنطقة².

إضافة إلى ما سبق، يعد عدم التكافؤ بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي أحد أسباب التعاون بينهما، إن لم نقل أنه أحد أسباب الخضوع الأوروبي للولايات المتحدة والذي يتجلى بوضوح في المواقف من بعض القضايا الدولية، حيث لا يوجد غالبا موقف أوروبي موحد ومنسجم من بعض القضايا الدولية، ذلك أنه لا يزال بعيدا عن تحقيق الوحدة في السياسة الخارجية³، وأبرز مثال على ذلك قضية الحرب على العراق فقد عارضت كل من فرنسا وألمانيا الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق، ما جعل سكرتير الدولة للدفاع "دونالد رامسفيلد" "D. Rumsfeld" ينعتهما بالقارة العجوز، بينما نعت الدول الأوروبية التي ساندت القرار الأمريكي بأوروبا الجديدة، والتي سرعان ما التحقت بها فرنسا وألمانيا المعارضتين⁴، فأوروبا حتى اليوم لا تزال قزما سياسيا رغم أنها عملاق اقتصادي.

على المستوى العسكري هناك ضعف أوروبي في مجال العتاد العسكري، إضافة إلى فشل الإتحاد الأوروبي في صياغة سياسة أمنية مشتركة مثلما فشل في بناء آلية عسكرية أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة، لذا يبقى الإتحاد الأوروبي عسكريا خاضعا للمظلة العسكرية الأمريكية (أي الناتو)، لذا يمكن القول أنه في المجال العسكري هناك خضوع أوروبي للولايات المتحدة أكثر مما هو تعاون أو توافق.

الواقع أن التنافس يشترط فيه التكافؤ بين المتنافسين، لكن هل تنطبق هذه الفرضية على حال التنافس الأوروبي-الأمريكي؟ الذي يعد واقعا رغم وجود بعض التفاوت بين الطرفين في بعض المجالات بحيث يتنافس الطرفان في المجالات التي يوجد فيه تكافؤ بينهما وإن كان نسبي. كما أن العديد من الباحثين في هذا الشأن يختزلون التنافس الأوروبي-الأمريكي في دولتين فقط هما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حيث تعد فرنسا أكثر الدول الأوروبية معارضة لسياسات الولايات المتحدة ومواقفها⁵، ذلك أن ألمانيا لا تزال تعاني

1-Galia, PRESS-BAMATHAN, "The triangular relations between the European Union, the United states and the Maghreb in the year 2030", Jean, DUFOURCQ et Laure, BORGOMANO-LOUP, Op, Cit, p.29.

2-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.243.

3-Samir, AMIN et Fayçal, YACHIR, Op, Cit, p, 23.

4-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour BENANTAR, Op, Cit, p,100.

5-Ronald, ASMIS et autres, "La sécurité dans le bassin méditerranéen ; nouveaux défis et nouvelles tâches"

⟨http://www.nato.int/docu/revue/1996/9603-06.htm/31/1/09⟩

الفصل الثالث:.....انعكاسات التنافس الأوروبي- الأمريكي على الأمن الغامل المغاربي

من تبعات الحرب العالمية الثانية، بينما تعد بريطانيا الحليف الطبيعي للولايات المتحدة والممثلة لمصالحها ومواقفها على مستوى القارة الأوروبية¹.

مما سبق يتضح أن فرضية التنافس الأوروبي-الأمريكي ليست صحيحة بصفة مطلقة، وإنما هناك هامش للتعاون بينهما، إن لم يكن التعاون هو الميزة الغالبة المميزة لعلاقات الطرفين وليس التنافس، فالتحالف الغربي يبقى الأهم من أي مصالح وأهداف فرعية أخرى، ولا يمكن أن تؤثر عليه متغيرات هامشية، لاسيما وأن المغرب العربي لا يشكل بالنسبة للولايات المتحدة أهمية إلا في إطار الشرق الأوسط، فهي تعتبره إقليمًا فرعيًا من النظام الشرق أوسطي.

المطلب الثاني: مجالات التنافس الأوروبي-الأمريكي في المغرب العربي.

الواقع أن التنافس الأوروبي-الأمريكي لم يكن ظاهرة حديثة ظهرت لأول مرة فيما بعد الحرب الباردة، وإنما ميّز التنافس علاقات الطرفين حتى في أوج الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، ويمكن تمييز التنافس بين الطرفين من خلال ثلاث حقبة تاريخية:

1- المرحلة الأولى: وهي مرحلة الحرب الباردة 1945-1989، والتي برز خلالها التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا داخل حلف شمال الأطلسي، حيث انسحبت فرنسا "ديغول" من قيادة الحلف (ولم تنسحب من عضوية الحلف نهائيًا) خلال الستينات، وذلك على إثر تخوف فرنسا من الاتفاق الذي بدأت بوابده بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي فيما يخص الحد من الترسانة النووية، ضنا منه أن ذلك قد يؤثر على أمن أوروبا.

2- المرحلة الثانية: تمتد ما بين نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001، فخلال هذه المرحلة تنامت أهمية وفعالية العامل الاقتصادي، هنا بدأت أوروبا تبرز كقوة قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية لما تملكه من إمكانات في المجال الاقتصادي، وتحقيقها تقدما على مستوى التكامل لاسيما بعد معاهدة مايس تريخت 1992 التي عكست تعمق التكامل الأوروبي وانتشاره، ما جعل الإتحاد الأوروبي يتصدر مكانة بين أقطاب النظام الدولي الثلاث إضافة إلى الولايات المتحدة واليابان.

3- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ومن أبرز ما عكس التنافس والاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الإتحاد الأوروبي هو عدم توافق المواقف الغربية حول الحرب على العراق وخاصة المعارضة الألمانية والفرنسية لهذه الحرب²، ما جعل "دونالد رامسفيلد" يميز بين "القارة العجوز" والتي قصد بها كل من فرنسا وألمانيا و"أوروبا الحديثة" والمتمثلة في الدول الأوروبية المساندة للقرار الأمريكي بالحرب على العراق، والمتمثلة في بريطانيا.

1-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p,100.

2-Ibidem, p, 99.100.

لقد برز التنافس الأوربي-الأمريكي في مؤتمر عمان حيث عارض الإتحاد الأوربي الفكرة الأمريكية الداعية بإقامة بنك للتنمية للشرق الأوسط برأس مال قدره 50 مليار دولار بحجة وجود مؤسسة مالية مختصة بتمويل مشاريع التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد أعلن " جاك شيراك " **JACQUES Chirac** أن جنوب وشرق المتوسط هي الفناء الخلفي لأوروبا وفرنسا مستعدة للدفاع عن المصالح الأوروبية في المنطقة في مواجهة مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية¹، وفي المقابل رفضت أوروبا الصيغة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير 2002، خاصة من قبل ألمانيا وفرنسا، وقد عدلت الولايات المتحدة في صيغة المشروع حتى حضي بالقبول الأوربي²، لذا فإن أول منافس للمشاريع الأمريكية في المغرب العربي هو فرنسا، التي تعمل على تقوية وضعيتها ومكانتها في المغرب العربي اعتمادا على روابطها التاريخية بالمغرب العربي³، ومنه فإن التحدي الأساسي الذي تواجهه الولايات المتحدة في المغرب العربي هو النفوذ الفرنسي فيه. لكن وبالرغم من ذلك لا يشكل التنافس الأوربي الأمريكي إشكالا بالنسبة لأحد الطرفين بقدر ما يشكل إشكالا بالنسبة لدول المغرب العربي، التي تبدو عاجزة عن التعامل مع سياسات الطرفين في المنطقة، بحيث لا تصيغ سياسات في مقابل المشاريع الأوروبية والأمريكية⁴.

في إطار إستراتيجيتها الكونية لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بأن المغرب العربي محمية أوروبية⁵، فقد سمحت بذلك إبان الحرب الباردة، لتسهل من مهمة احتواء الانتشار السوفياتي في هذه الأقاليم الفرعية تحت إشراف غربي، فراحت تتفاوض مع دول المنطقة من أجل إنشاء مجال تبادل حر أمريكي/مغاربي، ما أثار استياء فرنسا-على وجه الخصوص- وقد عبر عن ذلك وزير التجارة الفرنسي بكلمة توجه بها إلى المملكة المغربية لدى شروعها في انطلاق مفاوضاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مجال التبادل الحر بقوله: "لا يمكنكم القول بأنكم ترغبون في شراكة متقاطعة مع الإتحاد الأوربي وفي الوقت نفسه ترغبون في توقيع اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما عليكم الاختيار"، وقد رد عليه وزير التجارة الأمريكي آنذاك "روبرت زويليك" **R. Zoellick**⁶ بأن المملكة المغربية لم تكن ملكا للقوة الفرنسية الاستعمارية القديمة. هذه التصريحات الرسمية تبين المواقف الأوروبية والأمريكية من مبادرات الشراكة والآليات التي يطلقها كل منهما في المنطقة، فالإتحاد الأوربي ينظر إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا على أنه تهديد للشراكة الأورومتوسطية، لاسيما وأن هذه المبادرة قد همشت فاعلا أساسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هو الإتحاد الأوربي، كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الإتحاد الأوربي عبر آلياته المختلفة والمتجددة يهدف إلى احتكار المغرب العربي وموارده

1-مصطفى بخوش: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.66.

2-إدريس الكنبوري: "من يخرج اتحاد المغرب العربي من غرفة الإنعاش؟".

3-[http:// www.alasr.ws /index.cfm?method=home.con/20/12/2009](http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con/20/12/2009)

3-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p.76.

4-عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.49.

5-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.110.

6-Ibidem, p.105.106.

الفصل الثالث:انعكاسات التنافس الأوربي- الأمريكي على الأمن الضامل المغاربي

لصالحه¹، كما اعتقدت أن مسار برشلونة قد فشل في تحقيق أهدافه بسبب ضعف الرغبة الأوروبية في مساعدة دول المنطقة على التنمية الاقتصادية وذلك لاهتمامه بشؤونه الداخلية². في مقابل ذلك تخشى أوروبا من أن تشكل الاتفاقات بين المغاربة والولايات المتحدة الأمريكية عائقا في وجه تطوير العلاقات بين الأوروبيين والمغاربة، في الوقت نفسه تخشى أوروبا من أن تصبح مجرد جهة ممولة لمشاريع الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي، كما تخشى أن يتيح ضعفها السياسي فرصة لتغلغل الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي وبالتالي يتأثر نفوذها فيه.

لعل أهم مجال يشكل الساحة الأساسية للتنافس الأوروبي الأمريكي هو المجال الاقتصادي؛ ذلك أن القوة الاقتصادية تشكل أحد أهم مقومات قوة الدول، فالدول التي تملك اقتصادا قويا بإمكانها أن توجه جزءا من مداخيله لتطوير قطاعات أخرى، وبالتالي امتلاك مقومات القوة الأخرى، لذا تحرص كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على تحقيق امتيازات تجارية مع دول المنطقة، وليست دول الإقليم المغاربي سوى أنموذجا من بين العديد من الأقاليم الأخرى في النظام الدولي.

إضافة إلى الامتيازات التجارية (الأسواق والرسوم الجمركية المنخفضة وغيرها) تعمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على ضمان تدفق نفط المغرب العربي على المدى المتوسط والبعيد، لذا كان الهاجس الأول لهما إمضاء عقود مع دول المنطقة حول شراء محروقاتها خاصة مع الجزائر وليبيا، وتشجيع استثماراتها في هذا القطاع في المنطقة المغاربية، لاسيما وأن المغرب العربي ينتج حوالي نصف ما تنتجه إفريقيا من النفط، فقطاع النفط أبرز مجال للتنافس الأوروبي-الأمريكي، حيث يسعى كلاهما إلى ضمان تدفق النفط إليه، لاسيما بعد اكتشاف آبار نفطية جديدة في الجزائر ما بين 1995 و2003، حيث يتوقع أن الجزائر ستصبح أحد المصادر المستقبلية الرئيسية للنفط، كما أنه يتوقع أن 70% من النفط الإفريقي سيكون مصدره المغرب العربي. كما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنويع مصادرها النفطية حتى تفك ارتباطها بالنفط العربي عموما، وخاصة بعد الصدمة البترولية في السبعينات وما أفرزته من تداعيات على الإقتصادات الغربية، إضافة إلى أنها تهدف من ذلك إلى ضمان وجود احتياطات نفطية ضخمة تضمن أمنها الطاقوي على مدى طويل بينما يعد الإتحاد الأوروبي فقيرا في مجال الطاقة، (رغم أن النرويج تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث تصدير النفط وبعدها بريطانيا)، لذا يتخوف الإتحاد الأوروبي من تواجد استثمارات أمريكية نفطية في المنطقة، لاسيما وأن المصانع الأمريكية تعد من أهم المستثمرين في هذا القطاع في المغرب العربي³، وفي المقابل تعد الاستثمارات الأوروبية في هذا القطاع هامشية مقارنة بالاستثمارات الأمريكية، ولم يكن الفرق بين الإستثمار الأوروبي والأمريكي في قطاع المحروقات المؤشر الوحيد الذي يبرز وجود تنافس أوروبي أمريكي في المغرب العربي، بل كان تعاقب المشاريع الأوروبية والأمريكية إزاء المنطقة أحد أبرز مؤشراتته.

1- Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p, 109.

2-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.243.

3-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.103.104.

الفصل الثالث: انعكاسات التنافس الأوروبي- الأمريكي على الأمن الغامل المغاربي

فقد عملت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في إطار تنافسهما على بعث مشاريع ذات شروط تشجيعية في المغرب العربي، وقد جاءت هذه المشاريع متعاقبة حيث جاء كل واحد منها كرد فعل على مشروع الطرف آخر، فقد جاءت الشراكة الإستراتيجية مع المتوسط والشرق الأوسط في مارس 2004، عقب مشروع الشرق الأوسط الكبير إضافة إلى أنهما متشابهان على قدر كبير¹، لذا فإن تعاقب المشاريع التي يطلقها الطرفان يعد أحد مظاهر ودلائل التنافس بينهما، لاسيما وأن لكل منهما نقاط ارتكاز تعتمد عليها لتقوي نفوذها في المنطقة.

فلعل ما يمنح أوروبا وفرنسا بالأخص القدرة على منافسة الولايات المتحدة في المغرب العربي، هو العلاقات التاريخية بين فرنسا ودول المغرب العربي خلال حقبة استعمارية دامت حوالي قرن من الزمان، وأكثر من القرن في دول أخرى كالجائر، وما نتج عن ذلك الارتباط التاريخي من عوامل تساعد على بقاء نفوذها في المنطقة لزم من طويل، مثل خلق نخب ذات ثقافة فرونكوفونية موالية لها تحتل مناصب عليا في الدول المغاربية، فقد حرصت فرنسا على التأسيس لقاعدة ارتكاز قوية منذ استعمارها لدول المنطقة هي التبعية الثقافية، فبعد قرابة النصف قرن لا تزال اللغة الفرنسية لغة أساسية في التعليم والإدارة وبعض تخصصات البحث العلمي في دول المغرب العربي، ما يضمن بقاء فرنسا أول شريك لدول المنطقة في المجالين الثقافي والعلمي²، وليؤكد على أهمية وقوة النفوذ الأوروبي في المغرب العربي صرح رئيس المفوضية الأوروبية "جاك ديلور" "Jack Delors" خلال انعقاد ندوة الدار البيضاء المنعقدة ما بين 30 أكتوبر و2 نوفمبر 1994 قائلا أنه "إذا كان الأمريكيون يمثلون الديكور الذي يوضع لتزيين الحلوى فإن الأوروبيين هم الحلوى ذاتها"³

يشكل المجال الثقافي أحد مجالات التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، فكل منهما يعمل على نشر ثقافته ولغته، بحيث تعتبر أغلب الدول الأوروبية أن حدودها تمتد بامتداد لغتها⁴، ما يبرر تشجيع فرنسا للدول الإفريقية على الانضمام إلى المنظمة الفرونكوفونية.

إضافة إلى المجال الثقافي يشكل حلف شمال الأطلسي أحد ساحات التنافس الأوروبي-الأمريكي، حيث تختلف المواقف والمصالح فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تهدف من الحوار الأطلسي لحلف شمال الأطلسي، إلى مد هيمنتها إلى كل ربوع العالم، بينما تهدف دول الإتحاد الأوروبي إلى الحفاظ على كيانها المشترك واستقلاليتها، ومصالحها في العالم⁵. إضافة إلى ذلك تستغل الولايات المتحدة الأمريكية ورقة الدعم الأوروبي للقطاع الزراعي، لتضغط على الإتحاد الأوروبي من أجل خفض نسبة مساعدات الدعم الزراعي ورسوم الواردات الزراعية، بحيث تبلغ قيمة الرسوم المفروضة على الواردات الزراعية حوالي

1-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.110.

2- عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.49.

3- بخوش مصطفى: "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.67.

4-Yves, LACOSTE, "Originalité géopolitique du Maghreb".

⟨horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/010017314.pdf /11/8/2009⟩

5-حسين سنطوح: "الحوار الجزائري الأطلسي: من أين و إلى أين؟"، دراسات إستراتيجية، ع.2، (جوان 2006)، ص.25.

الفصل الثالث:.....انعكاسات التنافس الأوربي- الأمريكي على الأمن الغذائي المغربي

31% في مقابل 12% على الواردات الزراعية الأمريكية. وقد رفضت الولايات المتحدة قد رفضت الاقتراح الأوربي الذي ينص على منح مساعدات مادية لحماية مداخل المزارعين الفرنسيين مع حلول عام 2010، إضافة إلى ذلك خفضت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها الزراعية إلى نسبة 60%، وحسب الإحصائيات المعلنة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن مساعدات الدعم الزراعي التي يقدمها الاتحاد الأوربي سواء المباشرة أو غير المباشرة، قد بلغت في عام 2004 ما إجماله 133 بليون دولار أي 33% من الدخل الزراعي الأوربي الإجمالي، أما الرقم الأمريكي المقابل فهو 46.5 بليون دولار أي 18% من الدخل الزراعي الأمريكي.

الواقع أنه رغم ما يحققه الإتحاد الأوربي في المجال الاقتصادي، ورغم تحقيقه مكانة متقدمة على سلم التكامل، إلا أن هناك من المحللين أمثال "سمير أمين" من يعتقد أن فكرة وجود "قوة اقتصادية أوروبية" مبالغ فيها، لأنه حتى اليوم لا يوجد نظام إنتاجي أوروبي مثلما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا توجد شركات أو صفقات اقتصادية مشتركة بين دول الإتحاد الأوربي، وإنما هناك علاقات تعاون وعقود مشتركة بين بعض دول الإتحاد الأوربي فحسب، أي أن هناك مجموعة من القوى الاقتصادية الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا...ولا توجد قوة اقتصادية أوروبية موحدة، ويرجع "سمير أمين" صعوبة تكامل الإقتصادات الأوروبية إلى طبيعة نشأتها فقد نشأت عبر برجوازيات وطنية، ما أنتج بدوره نظام إنتاجي مركزي متمحور حول الدولة، كما لا توجد حركة لرؤوس الأموال بين الدول الأوروبية بنفس الوتيرة التي توجد عليها بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبين بعض الدول الأوروبية واليابان. ورغم أن هناك من المحللين الاقتصاديين من يعتقد أنه لا يوجد تكافؤ اقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي، إلا أن العديد منهم يعتقدون بوجود منافسة جادة بينهما لاسيما في المجال الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك توجد هوة كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي في العديد من المجالات مثل المجال التكنولوجي وقيمة العملة الوطنية في النظام المالي العالمي، فرغم قوة "الأورو" إلا أنه غير قادر على منافسة الدولار الأمريكي، ما جعل لحاق الإتحاد الأوربي بالمكانة الأمريكية صعبا ما دام لا يوجد اقتصاد أوروبي متكامل¹.

كما أن هناك نقطة ضعف للإتحاد الأوربي ترجح كفة الولايات المتحدة في تنافسهما، فبينما تشكل الولايات المتحدة طرفا واحدا يمتلك سياسة خارجية محددة، يتمثل الطرف الأوربي عدة دول، وفي أغلب الأحيان تغيب رؤية أوروبية موحدة فيما يخص قضايا المغرب العربي وكيفية التعامل معها، وذلك بحسب تفاوت أهمية المنطقة بالنسبة لهذه الدول وفي مدى اقترابها أو ابتعادها عن الولايات المتحدة في مواقفها تجاه القضايا الخاصة بالشرق الأوسط ككل.

1-Samir, AMIN, Op, Cit, p.21.22.

الفصل الثالث: انعكاساته التنافسي الأوروبي - الأمريكي على الأمن الغامل المغربي

لكن الإتحاد الأوروبي قد سلك سبلا عديدة لئلا يترك المجال للولايات المتحدة الأمريكية لتنتهي نفوذه في المغرب العربي وتحل محله، لذا عمل على موازنة نفوذها في حديقته الخلفية من خلال توجيهه لإقامة شراكة إستراتيجية مع دول أمريكا اللاتينية منها الشيلي والمكسيك ودول الميركوسور ودول أمريكا الوسطى، ليدخل كلي الطرفين في مرحلة تأسيس محميات إقليمية جديدة وفي الوقت نفسه محاولة تدمير محميات الطرف الآخر، ما طور وزاد من الشك المتبادل بينهما¹.

المطلب الثالث: مجالات التعاون والتوافق الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي

سبق وأن تطرقنا إلى أن هامش التعاون الأوروبي الأمريكي يكون في مجالات يميزها تقارب وتجانس في الأفكار والمبادئ التي يتبناها ويروج لها كل منهما كالمجال السياسي، أو في مجالات يميزها عدم التكافؤ بينهما، والذي يتجلى بوضوح في المجال العسكري، حيث يخضع الطرف الأضعف للطرف الأقوى في هذا المجال.

لعل أهم مظاهر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، يعكسها مجال محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي، حيث انضمت الدول الأوروبية إلى التحالف الغربي لمحاربة الإرهاب الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن ذلك يتضمن محاربة هذه الظاهرة التي تعد أهم التهديدات الأمنية الآتية من التخوم الجنوبية (المغرب العربي) للإتحاد الأوروبي، وقد يتجلى ذلك في المبادرات المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى مكافحة نشاط أعضاء القاعدة في الصحراء المغربية ودول الساحل الإفريقي، وذلك من خلال تصدير الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب إلى هذه الدول، وتزويدها بالمعدات العسكرية اللازمة لهذه المهمة، وذلك لتطويق النشاطات الإرهابية في المنطقة، من خلال مساعدة الدول المغربية على مراقبة حدودها الجنوبية وعلى حدودها البينية ومراقبة كل ما يعبرها، وما يأتيها من دول الساحل الإفريقي التي تعد مصدر التهديد الأول، ذلك أن الدول الغربية تعد دول المغرب العربي الشريط العازل في وجه التهديدات الآتية من الساحل الإفريقي.

على المستوى العسكري يعد الإتحاد الأوروبي خاضع لحلف شمال الأطلسي وذلك لاقتناره لجهاز دفاعي أوروبي مشترك، ومستقل عن القيادة الأمريكية، لاسيما وأن الاستقلالية في المجال الأمني تؤدي إلى استقلالية في السلوك السياسي والاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي².

حاولت دول الإتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا، صياغة هوية أوروبية للدفاع المشترك تتمتع بالاستقلالية عن الحلف الأطلسي، ففي جوان 1996 وبمناسبة اجتماع المجلس الوزاري للنااتو في برلين الألمانية أين تم تحديد مفهوم القوات متعددة الجنسيات والمهام، والتي تتيح للدول الأوروبية التدخل باستخدام معدات حلف شمال الأطلسي في العمليات الإنسانية أو عمليات حفظ السلام دون مساعدة أمريكية، توضع هذه القوات تحت

1-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.108.

2-Samir, AMIN et Fayçal, YACHIR, Op, Cit, p, 23.

الفصل الثالث: انعكاسات التنافس الأوروبي - الأمريكي على الأمن الغامل المغاربي

قيادة "اتحاد أوروبا الغربية" بعد موافقة مجلس حلف الناتو¹، هنا تبرز تبعية الدول الأوروبية للقرارات الأمريكية، فرغم استقلالية دول الإتحاد الأوروبي في قرار التدخل في بعض العمليات، إلا أنّ القرار النهائي يبقى خاضعا لمجلس الناتو، والذي تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على أغلبه.

عام 1995 وقعت كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا على المعاهدة المنشئة لقوتين الهدف منهما هو التدخل السريع في منطقة المتوسط، هما "أوروفور وأورومافور"، وقد انضمت البرتغال إليها في الاجتماع نفسه، كما بقيت حرية الانضمام مفتوحة لدول الإتحاد الأوروبي. هاذين الجهازين لهما القدرة على الانتشار في غضون أيام، وهي تحت قيادة "اتحاد أوروبا الغربية" وكذا حلف شمال الأطلسي².

هذه المحاولات وإن كانت انعكاسا للضعف الأوروبي في مجال الدفاع المشترك، إلا أنّها تعبير من جهة أخرى عن المنافسة الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية، في المجال العسكري حيث تعمل الدول الأوروبية من خلال محاولاتها لصياغة هوية أمنية مشتركة إلى الاستقلال عن المظلة العسكرية الأمريكية، ومن ثم عن حلف شمال الأطلسي الذي تسيطر الولايات المتحدة على قراراته، وذلك بإنشاء أجهزة أمنية أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للاختلافات الموجودة بينهما فيما يخص الرؤية الأمنية لكل منهما، فالمقاربة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تقوم على مفهوم صلب للأمن، بينما تقوم المقاربة الأمنية للإتحاد الأوروبي على مفهوم لينّ للأمن اعتقادا من الدول الأوروبية بأن بعض التهديدات الأمنية يمكن محاربتها بوسائل اقتصادية كالإرهاب مثلا الذي يعتقدون أنه مجرد انعكاس للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية وبالتالي يمكن محاربته من خلال الترويج للتنمية الاقتصادية المستدامة، على عكس الولايات المتحدة التي تعتقد أن الوسيلة العسكرية أحسن وسيلة لمحاربة هذه الظاهرة، هذه الرؤية التي تنعكس في الاتفاقيات الأمنية الأمريكية مع الدول المغاربية والتي تخص مجال مكافحة الإرهاب. في المقابل تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان تفوقها في المجال العسكري (وفي كل المجالات) على الإتحاد الأوروبي ما يضمن بقاء هذا الأخير تحت مظلتها العسكرية، ما سيشكل ورقة ضاغطة في يدها على الدول الأوروبية في سبيل الحصول على تأييدها في بعض القضايا.

1- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.123.

2- المرجع السابق الذكر، ص.124.125.

المبحث الثاني: آثار التنافس الأوروبي الأمريكي على مستوى القضايا الداخلية للدول المغربية

لقد امتدت آثار التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي لتمس عدة قطاعات على المستويين الداخلي والخارجي لدول المنطقة، فداخليا ساهمت المبادرات أحادية الجانب الأوروبية والأمريكية في تعميق الفجوة بينها وبين الدول المغربية على كافة الأصعدة، مثلما أثرت إقليميا على العلاقات البينية للدول المغربية، كما ساهمت في إفراغ إتحاد المغرب العربي من محتواه وشل نشاطه. لقد تم التطرق في هذا المبحث لمجموعة محددة من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي على سبيل المثال لا الحصر، وذلك لصعوبة الإحاطة بكل متغيرات الموضوع.

المطلب الأول: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

خلال الاتفاقيات الثنائية لإنشاء مجال تبادل حر بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، عملت دول أوروبا على الحفاظ على نظام امتيازاتها مع دول جنوب المتوسط، والذي كان قائما خلال الحرب الباردة، فقد وضعت الدول الأوروبية شروطا تعجيزية أمام دخول المنتجات المغربية إلى السوق الأوروبية وعلى عكس ذلك تحضى المنتجات الأوروبية بامتيازات وشروط تفضيلية تسهل من دخولها إلى الأسواق المغربية، وهذا مقارنة بمحدودية الموارد المالية المرصدة في إطار برنامج ميذا مقارنة بالتحديات التي تواجه هذه المنطقة، والتي أفرزها مسار الانفتاح على السوق العالمية وعمليات التكيف الهيكلي التي فرضها النظام الدولي عبر مؤسساته الدولية والإقليمية منها الإتحاد الأوروبي، الذي يضع شروطا قبل عقد اتفاقيات تجارية معه¹.

إن هذه المبادرات المتعاقبة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على الدول المغربية والتي لم يشارك دول المنطقة في صياغتها، لم تراعي أوضاع المنطقة كما ساهمت إلى حد كبير في تعميق الإختلالات التي يعانيها الأمن الاقتصادي لدول المنطقة.

فقطاعي الزراعة والنسيج كانا أبرز دليل على سلبية انعكاسات مثل هذه المبادرات في المنطقة، حيث أحاط الإتحاد الأوروبي هذين القطاعين بحماية مشددة لدى ضمه لدول لها قطاع زراعي ونسيجي مزدهر²، فقد واجهت المنتجات المغربية في هذين القطاعين منافسة أوروبية كبيرة، خاصة من قبل اسبانيا والبرتغال، مثل زيت الزيتون والخمور³، لاسيما وأن الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي قد كرس امتيازات لصالح الإتحاد الأوروبي من خلال خيارات صاغت دوله، ووافقت عليها دول المغرب العربي، في حين أن هذه الأخيرة لا يمكنها الحصول على امتيازات إلا إذا أدخلت بعض الإصلاحات على اقتصاداتها، هذه الإصلاحات في أغلبها تخدم الجانب الأوروبي والأمريكي بينما لها انعكاسات سلبية على

1-Pascal, BONIFACE, Op, Cit, p.127.

2-Abdelkader, SID AHMED, " Les relations économique entre l'Europe et le Maghreb ".

3-El Hadi, MAKBOUL, "L'avenir des relations Union-Européenne-pays du Maghreb", "Les enjeux du

partenariat euro-méditerranéen", (Marseille, institut de la méditerranée, 1998), p.147.

الفصل الثالث:.....انعكاسات التنافس الأوربي- الأمريكي على الأمن الغامل المغاربي

القطاع الاقتصادي والاجتماعي في الدول المغربية¹، فزيادة نسبة البطالة تعد الانعكاس المباشر لخصوصية الشركات العمومية، لاسيما وأن الإدارة في الدول المغربية تعاني الفساد والمحسوبية، مما جعل الفرص الضئيلة التي قدمتها الدول المغربية، للشباب من أجل إنشاء شركات صغيرة، لا تمتص نسبة البطالة الناتجة عن الخصوصية، ولعل ما يجعل الدول المغربية تنتظر إلى المشاريع الأوروبية والأمريكية بعين الاستحسان هو البرامج المالية المصاحبة لهذه المشاريع، رغم أن أغلب هذه البرامج بقيت حبرا على ورق، وهذا إذا قدمت هذه البرامج مبالغ كافية لتمويل ما خصّصت له، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تشجع فكرة تقديم مساعدات لدول المنطقة، وإنما لا بد من اعتماد الدول المغربية على إمكانياتها الذاتية، ذلك أن مفهوم الشراكة الذي تقوم عليه العلاقات الأمريكية المغربية يفترض وجود تكافؤ بين الطرفين. لكن لا بد من الإشارة إلى أن الانفتاح الاقتصادي الكلي للدول المغربية على الاقتصاد العالمي، سيكون صعبا على دول المنطقة، ورغم إدراك كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لذلك إلا أن تشجيعهم لذلك يثبت أنهم يهتمون مصالح الدول المغاربي. فكل منهما يبنى النظره ذاتها حول أهمية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية رغم أن لأوروبا تحفظات في مجال حقوق الإنسان ، فعلى مستوى المواقف تعد الولايات المتحدة أكثر تشددا في مجال حماية حق الإنسان لكن على مستوى الممارسة تنهون فيها².

إضافة إلى ذلك يؤدي اعتماد دول المغرب العربي على المنتجات الأوروبية والأمريكية، وفتح أسواقها على السوق العالمية إلى تقليص عوامل الإنتاج المحلي، وإضعاف العوامل المتواجدة منها لعدم الاهتمام بتطويرها، كما أن السكان المحليون يميلون إلى استهلاك المنتجات المستوردة أكثر من المنتجات المحلية لاعتقادهم بلنوعيتها الجيدة للمنتجات المستوردة مقارنة بالمنتجات المحلية، ما يؤدي إلى كساد هذه الأخيرة نظرا لقدرتها التنافسية الضعيفة مقارنة بالمنتجات المستوردة، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الوسائل الإنتاجية التقليدية والردئية، فالانفتاح على السوق العالمية يشترط في منتجات هذه الدول القدرة على منافسة السلع الأخرى، سواء من حيث التكلفة أو النوعية، هذه المشكلة قابلة للتفانم عند دخول الدول المغربية لمجال التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث يؤدي دخول الدول المغربية في منطقة التبادل الحر مع شركائه الأوروبيين والأمريكيين، إلى انخفاض أسعار المواد الأولية علما أن هذه المواد هي المصدر الأول لمداخل الدول المغربية ، ذلك أن الدخول في مجال التبادل الحر يقتضي الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية في طريق إلغائها النهائي³. إن الانعكاس السلبي الأكثر خطورة لمشروع منطقة التبادل الحر، هو أنها ستحول مستقبلا دون تطوير القطاع الصناعي في الدول المغربية ، ذلك أن حاجاتها للمواد المصنعة ستلبى بانفتاحها على المنتجات الأوروبية المصنعة وكذ لك الشأن بالنسبة لمنتجات الصناعات الدقيقة⁴.

1-El Hadi, MAKBOUL, Op, Cit, p. 150.

2-"L'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb".

<http://www.cafe-geo.net/article.php3?id_article=566/15/3/2010>

3-Nasser, BERKANE,"L'impact des accords d'association sur les économies des pays du Maghreb", Azzouz, KERDOUN et Farouk, NEMOUCHI, Op, Cit, p.82.

4- محمد صالح المسفر: "الاتحاد الأوروبي و أبعاد مشاريعه المتوسطة"، مرجع سبق ذكره،ص.137،138.

كما أن مجال التبادل الحر يعد أساسا كمشروع سياسي هدفه الترويج للفلسفة الليبرالية من خلال نشر الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية وفلسفة حقوق الإنسان¹.

من جهة أخرى يعتقد المحلل السياسي "بشارة خضر" أن احتكار دول الإتحاد الأوربي للتبادل التجاري مع دول المغرب العربي خلق تطورا إقتصاديا لامتناه في المنطقة المتوسطية، حيث يمكن التمييز فئتين من الدول: الأولى تصدر بالدرجة الأولى منتجات مصنعة (هي أوروبية متوسطة) والأخرى تصدر محروقات ومعادن (البلدان العربية)، ورغم تصدير بعض دول جنوب المتوسط لمنتجات مصنعة إلا أن القدرة التنافسية لهذه المنتجات ضعيفة مقارنة بنظيرتها الأوروبية، ما يجعل قيمتها المضافة هامشية . إضافة إلى ذلك فإن مساهمة دول جنوب المتوسط في التجارة العالمية هامشية مقارنة بنظيرتها الأوروبية، حيث تمثل الدول الأوروبية الجنوبية الأربعة وحدها حوالي 12% من التجارة العالمية، وحوالي 85% من صادرات المتوسط وحوالي 83% من الاستيراد فيه (حسب إحصائيات عام 1987)، وفي مقابل ذلك لم تتجاوز حصة الدول المغربية عتبة 1% من التجارة العالمية، بحيث لم تتعدى حصتها من الصادرات 0,8% (ما يعادل 20,5 مليار دولار)، وحوالي 0,7% من الواردات (ما يعادل 18,2 مليار دولار)، كما أن مبادلات دول المغرب العربي مع دول المتوسط ضعيفة أيضا، حيث تشكل 5,7% من الصادرات وحوالي 4,5% من الواردات وهذا عام 1987².

على مستوى الميزان التجاري، تعاني الموازين التجارية المغربية من تقلص مزمن في نسبة التصدير لصالح نسبة الاستيراد، فالقطاع الإنتاجي لهذه الدول يضعف بفعل توفر كل المواد الاستهلاكية التي يحتاجها الأفراد من الدول الغربية، ما يجعل من هذه الموازين عاجزة في غالب الأحيان، وإذا حققت فائضا فذلك يكون بفضل الأسعار المرتفعة للمواد الأولية التي تصدرها وليس نتاجا لقطاع اقتصادي منتج.

لا تشكل هذه الانعكاسات سابقة الذكر إلا جزءا من شبكة معقدة من الأسباب المترابطة، والتي جعلت من إعادة صياغة السياسات الاقتصادية للدول المغربية رهانا آمنا اقتصاديا. لكن لا يمكن الحكم على العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي من جهة والإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى بالسلبية فقط، فقد كانت لها انعكاسات إيجابية على بعض المستويات، فالموارد المالية التي خص بها الإتحاد الأوربي الدول المغربية خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2005، والمقدرة بحوالي 8 مليارات أورو، سمحت لكل من المملكة المغربية وتونس بإنشاء العديد من البنى التحتية التي كانت في خدمة الاستثمارات الأجنبية الأوروبية والأمريكية، إلا أن هذه البنى التحتية كانت كذلك في خدمة الإقتصادات المغربية المحلية³، كالموانئ وطرق النقل البرية والمطارات... وغيرها.

1-"L'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb".

< http://www.cafe-geo.net/article.php3?id_article=566/15/3/2010>

2-بشارة خضر، "منطقة البحر المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية"، ميشال كابرون، مرجع سبق ذكره، ص.139.

3-Jacques, HUNTZINGER, "La Méditerranée d'une rive à l'autre", Question Internationale, n 31, mai/juin 2008, p.42.

كما تم تسجيل زيادة في الناتج الداخلي الخام سنويا، وصلت ما بين عامي 2003/2004 إلى نسبة 5%، والتي انعكست في عدة مؤشرات منها: تراجع نسبة الفقر وتحسن مستوى مؤشر التنمية البشرية (L'Indicateur de Developpement Humain (IDH)، إضافة إلى تحسن متوسط الدخل الفردي، والذي صار عام 2004 حوالي 600 دولار أمريكي، وذلك راجع إلى تزايد الاستثمارات الأجنبية في الدول المغاربية والتي تقدر بحوالي 2500 شركة استثمارية أجنبية، منحت أكثر من 250000 منصب عمل¹، رغم أن تونس تعد أقل الدول المغاربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية وذلك لأسباب:

- كون تونس ليست دولة نفطية، وأكثر قطاع يستقطب الاستثمارات الأجنبية في الدول المغاربية هو قطاع المحروقات.
- توجيه تونس لقطاعات الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الصناعي الذي يستقطب استثمارات أوروبية أكثر منها أمريكية، مثل صناعة السيارات وقطع الغيار وكذا الصناعات النسيجية، وهي قطاعات ليست ذات حجم كبير.
- صغر السوق التونسية².

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي يعلنان في تعاملهما مع المغرب العربي أنهما يتبعان نهجا تعدديا، إلا أنه ما في الواقع يعقدان مع دول المنطقة اتفاقيات ثنائية مع كل دولة على حدة، هذا التعامل الثنائي لا يشجع الدول المغاربية على إقامة بنى إقليمية تجمع دول المنطقة، فالدول المغاربية تتوخى تحقيق فوائد من الدول الغربية أكثر من تحقيق فوائد من نسج علاقات مع جيرانها، ما يرسخ حركات التفكك بين دول المنطقة³، هذا الأخير ينتج حركات أخرى لها انعكاساتها العميقة على دول المنطقة، فقد أدت الاتفاقيات التجارية بين الدول الأوروبية والمغاربية إلى تعزيز تبعية إقتصادات الدول المغاربية للدول الأوروبية، فعام 1985 مثلا شكلت دول السوق الأوروبية المشتركة حوالي 50% من إجمالي المبادلات الخارجية لدول المغرب العربي بينما -على سبيل المقارنة- لا تمثل دول المغرب العربي سوى 2% من إجمالي مبادلات دول السوق الأوروبية المشتركة، ومقارنة بمناطق أخرى، فإن دول أمريكا اللاتينية تستقطب حوالي 12,4% من مبادلات الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتص آسيا حوالي 23,8% من المبادلات اليابانية، ما يلاحظ من استقرار هذه الأرقام أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية /أمريكا اللاتينية واليابان/ آسيا أكثر توازنا من العلاقات بين الدول الأوروبية ودول المغرب العربي، ما يجعل الإقتصادات المغاربية أكثر حساسية للإقتصادات الغربية، متأثرة بما يصيب هذه الأخيرة⁴.

1-BOULARES, Habib, "La Tunisie- l'USA et l'Union du Maghreb Arabe" pour "Emerging Tunisia 2005"

http://www.maghrebarabe.org/admin_files/EmergingTunisia2005.pdf /12/2/2009

2-Tahar, HAROUN, Op, Cit, p. 87.88.

3-Abdenour, BENANTAR, "Regain d'intérêt américain pour le Maghreb : quelque réflexion préliminaires",

Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.7.

4-بشارة خضر: "سياسة المجموعة الأوروبية المتوسطة في بلدان المغرب العربي: بيان النتائج"، مرجع سبق ذكره، ص. 204.205.

الفصل الثالث:.....انعكاسات التنافس الأوربي- الأمريكي على الأمن الغامل المغاربي

لكن هذا لا يعني أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي لا يفضل الاستقرار في المغرب العربي، ذلك أن دعم الاستقرار في المنطقة يضمن أمن وسلامة مصانعها ومصالحها فيها، وأوروبا تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال ، ما يثير استياء بعض المحللين السياسيين الذين يرون أن ذلك يجعل أوروبا تفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل في حديقته الخلفية، ولذلك يرى بعض المحللين أن الأوروبين لا يحسنون الدفاع عن مصالحهم التجارية في المغرب العربي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية فيها فأوروبا دوما ترفق مشاريعها بمساعدات مالية عكس أمريكا¹.

عموما يمكن أن نجمل هذه الأوضاع ككل في انعدام التوازن الاقتصادي والسياسي للبلدان المغاربية مع أوروبا، هذا الاختلال الذي يساهم في تنمية الاقتصاد الأوربي على حساب الإقتصادات المغاربية، وبدون منفعة يمكن أن تساعدهم على بناء إقتصادات قوية ، هذه الوضعية هي التي جعلت الولايات المتحدة إلى استغلال هذا الوضع ودفعها إلى الاستثمار في المغرب العربي في جميع المجالات، بدأ من توريد السلاح إلى توريد القمح والمنتجات الأخرى إلى الأسواق المغاربية ، حيث لم تجد واشنطن أدنى صعوبة في إخضاع المغرب العربي لتوجهاتها، فحتى ليبيا رضخت في آخر المطاف.

لذا فإن الدول المغاربية تراهن على بعض المجالات في القطاع الاقتصادي لتفك ارتباطها بالمنتجات الأوروبية، فإقامة هياكل إنتاجية يعد رهانا لا بد لكل الدول المغاربية من الدخول فيه، لاسيما وأن الربوع التي تعتمد عليها مداخلها في طريقها نحو النضوب، إضافة إلى أن المداخل الوفرة التي يحققها النفط أو الفوسفات ليست انعكاسا إيجابيا عن مسار طبيعي وناجح للاقتصادات المغاربية، وإنما مجرد هبة منحتها الطبيعة لدول المغرب العربي وقد تزول في أي وقت، لذا كان لزاما على هذه الدول أن تؤسس لاقتصاد قوي، ينطلق من طبيعة الإمكانيات التي تمتلكها، فبدلا من تصدير المحروقات نصف مصنعة لماذا لا تقيم هذه الدول نسيجا صناعيا متخصصا في تصنيع مشتقات المحروقات وتصديرها في صورتها النهائية القابلة للاستهلاك المباشر، لذا فإن التأسيس لجهاز إنتاجي في دول المغرب العربي يعد الحلقة الأولى في سلسلة اقتصاد قوي في هذه الدول.

المطلب الثاني: على المستوى السياسي.

على المستوى السياسي تعرف الدول المغاربية مستويات متفاوتة فيما يخص تبني مقومات النظام السياسي الديمقراطي، وذلك بسبب اختلاف أنظمتها السياسية، وأيضا بسبب التعامل الغربي وفق سياسة "الكيل بمكيالين" مع دول المغرب العربي بحسب أولوياته ومصالحه في المنطقة ككل، إذ تعتبر الدول الغربية تونس أنموذجا للديمقراطية في المنطقة إلى جانب المملكة المغربية التي تنعتها بالملكية الدستورية، وذلك رغم ضعف التداول على السلطة وحرية إبداء الرأي فيهما، بل وعمل كل منهما على ربط منظمات المجتمع

1- "L'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb".
<http://www.cafe-geo.net/article.php3?id_article=566/15/3/2010>

المدني بمؤسسات الدولة، حيث يعد المجتمع المدني وحتى الأحزاب السياسية في تونس والمملكة المغربية أحد الأجهزة الرسمية للدولة.

بينما تعمل الدول الغربية على الترويج للديمقراطية في الدول المغاربية الأخرى ، بل تتدخل الدول الغربية تحت مبرر تقويم المسار الديمقراطي في هذه الدول، أو أنها تتدخل لعكس ذلك إذا لم تؤدي الديمقراطية إلى نتائج تخدم مصالحها، فقد دعمت فرنسا وقف المسار الانتخابي في الجزائر عام 1992 وذلك رغم شرعية ومشروعية هذه الانتخابات والتي دعمتها الدول الغربية في حد ذاتها ، لكنها دعمت الدولة الجزائرية لإلغاء نتائج الدور الأول من هذه الانتخابات ومنع حدوث النتائج نفسها في الدور الثاني منها، ضنا منها أن وصول حركات معادية لها إلى الحكم في الجزائر (وفي الدول المغاربية ككل) سيؤثر سلبا على علاقاتها مع الجزائر ومن ثم على مركزها ومصالحها في ها وذلك من خلال بقاء نخب موالية لها في الحكم¹، كما دعمت فرنسا حكم المؤسسة العسكرية في عهد الرئيس "اليامين زروال" ضد التيار الإسلامي المتمثل أساسا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتأزمت الأوضاع آنذاك ودامت الأزمة لعشر سنوات تفرز تداعيات على كل المجالات لاسيما وأن حالة الطوارئ قد أعلنت، ويعتقد المحلل السياسي المغربي "عبد الإله بلقزيز" أن هذه الأزمة كانت النقطة التي ارتكزت عليها الولايات المتحدة الأمريكية للدخول إلى الجزائر. فبينما كانت فرنسا تعمل على استئصال الحركات الإسلامية المتطرفة في الجزائر، فتحت الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الحركات الاتصال (بالتحديد مع أنور هدام)، وقد أثمرت وساطاتها باتفاق الهدنة بين الحكومة الجزائرية والمسلحين الإسلاميين عام 1997، بالمقابل دعمت فرنسا النظام العسكري الحاكم. في الواقع هذه الإستراتيجيات المتنافسة ليست إلتاج مصالح كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في المنطقة، فهنا يمكن القول أن مفهوم الديمقراطية قد أفرغ من محتواه الحقيقي، وصار يتمحور حول مدى محافظة الدول المغاربية على المصالح الأمريكية والأوروبية في المنطقة ومن ثم كسب رضاها فمذ البداية فرضت الدول المغاربية نمطا محددًا من الديمقراطية هو الطبعة الغربية من الديمقراطية، متجاهلة أن هذه الديمقراطية وصلت إلى شكلها الراهن بعد مرورها بقرون من الكفاح من أجل التحرر من قيود الإقطاعية والكنيسة والحكم الشمولي، ولم تستورد من بيئة مختلفة عن البيئة الأوروبية، لذا كان على الدول المغاربية على الأقل تكييف هذه الديمقراطية المستوردة من الدول الغربية مع بيئتها المحلية تفاديا لما سينتج عن ذلك من إختلالات، لاسيما وأن الدول الغربية توظف مفاهيم كالتحول الديمقراطي من أجل التدخل في شؤون المنطقة، فقد أفرغت هذه المفاهيم من محتواها فصار مفهوم التحول الديمقراطي مثلا قائما على مدى إبراز ولاء هذه الدول وموالاتها للدول الغربية ومصالحها وكسب رضاها².

إن سياسة الانفتاح السياسي التي تروج لها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية تطرح رهانا متعدد الأبعاد بحيث تفرز سياسة الانفتاح مشاكل على مستويات متعددة، أو

1-عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص.47.

2-Abdenour, BENANTAR, "Regain d'intérêt américain pour le Maghreb : quelque réflexion préliminaires"
Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.9.

الفصل الثالث:.....انعكاسات التنافس الأوربي- الأمريكي على الأمن الغامل المغاربي

بالأحرى تساهم في تعميقها. وتعتبر بعض الدراسات أن للحكم الراشد الدولي آثارا عميقة على الأمن الشامل لهذه الدول¹، ذلك أن آلياته لا تتلاءم والدول المغاربية وإن تلاءمت معها فهذه الدول ترفض أساسيات الحكم الراشد التي ترى فيها إختراقا لسيادتها، فتبني هذه الأسس يجعل الدول المغاربية تحت الرقابة الدولية على كل المستويات.

يعتبر المجال السياسي المجال الذي من خلاله يسهل التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، باسم الشعارات الليبيرالية التي تحملها الدول الغربية، فرغم أن القيم والأفكار السياسية مشتركة بين الدول الغربية، إلا أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي ليس حول الترويج لهذه الأفكار فهي مشتركة بينهما، وإنما حول توظيف هذه الأفكار بالطريقة التي تضمن لهما فوائد أكثر كل حسب أولوياته ومصالحه، ما يدل على أن الإصلاحات التي تقترحها الدول الغربية على الدول المغاربية خاضعة لمصالح الدول الغربية. وقد أفرز هذا الوضع سياسات متضادة، فسياسات مكافحة الإرهاب تعمل على الحفاظ على الوضع القائم، بينما تهدف سياسات التحديث السياسي والتكيف الهيكلي الاقتصادي إلى تغيير الوضع القائم².

من بين الانعكاسات الإيجابية للسياسات الأوروبية والأمريكية في هذا المجال في دول المنطقة، تحسن أوضاع المرأة على كل المستويات، بحيث نفترض سياسات التحديث السياسي إدخال المرأة في مجال الممارسة السياسية إضافة إلى إدخالها في عالم التجارة وعدم التمييز بينها وبين الرجل في تقلد أي منصب في الدولة. إضافة إلى تحسن أوضاع المرأة تضمنت سياسات التحديث السياسي تفعيل نشاط هيئات المجتمع المدني ورقابتها لأعمال السلطة الحاكمة وتوعية المواطنين بما يحدث في القمة، كما يقتضي ترشيد الحكم في الدول الغربية ربط المجتمعات المدنية المحلية بما يُعرف "بالمجتمع المدني العالمي"، ما يجعل من التجاوزات التي تقوم بها السلطات الحاكمة في الدول المغاربية محل رقابة دولية، وما يجعلها عرضة للتدخل تحت أي مبرر (إنساني أو من أجل تقويم الإصلاحات التي تقوم بها هذه الدول).

لكن الواقع يفرض علينا عدم إرجاع فشل الدول المغاربية في تحقيق الحد الأدنى من الانتقال نحو الديمقراطية بعد أكثر من عشرين سنة من دخولها في مسار الإصلاحات الشاملة إلى الدول الغربية فحسب، بحيث تشارك الدول المغاربية في ذلك بنسبة كبيرة وذلك لأن للأسباب التالية:

* تسيطر نخب محددة على الدولة في المغرب العربي، هذه النخب إما أن تكون مجموعات عسكرية أو نخب سياسية أو زعامات روحية تاريخية، تستند في شرعيتها إلى تقاليد تعود إلى قرون أو إلى مرحلة استقلال هذه الدول، فهذا الميراث التاريخي قد وقف في وجه الوصول إلى بناء "الدولة المدنية العصرية" وتجاوز "دولة الجماعات" والشرعية التقليدية.

1-Galia, PRESS-BAMATHAN, Op, Cit, p.31.

2-Abdenour, BENANTAR, "Regain d'intérêt américain pour le Maghreb : quelque réflexion préliminaires", Abdenoure, BENANTAR, Op, Cit, p.8

الفصل الثالث:انعكاسات التنافس الأوربي- الأمريكي على الأمن الشامل المغربي

* استمرار حالة العنف و انعدام الاستقرار وذلك رغم الجهود التي قامت بها الدول المغربية في هذا السياق، حيث يعتقد صناع القرار أن فتح المجال أمام حرية التعبير يفسح المجال أمام حدوث انفلات ومن ثم عدم القدرة على التحكم في الأوضاع لدى دخول جماعات معادية للسلطة السياسية الحاكمة في اللعبة السياسية.

* ظهور حركات احتجاجية على تدهور الأوضاع الاجتماعية، وتزايد معدلات الفقر¹، تشكل بؤرة أخرى لانعدام الاستقرار في هذه الدول.

تراهن الدول المغربية اليوم على مبادئ الديمقراطية، وتعمل على تبنيها من أجل الانخراط في المنظومة الليبرالية الدولية والبروز كدول محبة للسلام (حسب أطروحة السلم الديمقراطي)، لكن هذه الدول لا تعمل على تكيف مفهوم الديمقراطية مع بيئتها ومع الثقافة السياسية السائدة فيها، فالمجتمع المغربي يحترم ولا يوافق على تغيير طبيعة النظام السياسي الحاكم في بلاده، فقد استمرت الملكية في المغرب منذ القرن السادس عشرة للميلاد.

المطلب الثالث: على المستوى العسكري

على المستوى العسكري يختلف الأمر، بحيث رغم أن هناك تنافس أوربي-أمريكي في هذا المجال، إلا أن أوروبا لا زالت تحت المظلة الأمنية الأمريكية، وفي الوقت ذاته تطلق مبادرات لخلق أطر أمنية بهدف الاستقلال الأمني عن الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن أغلب المشاريع الموجهة للمنطقة في هذا المجال هي مشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ذلك أنها تأتي في إطار الناتو، والتي أبرزها الحوار الأطلسي-المتوسطى².

لكن هذا لا ينفى ممارسة بعض النشاطات خارج هذا الإطار (تكون في إطار اتفاقيات ثنائية)، كإنشاء القواعد العسكرية، والتفاوض مع دول المنطقة للحصول على امتيازات وتسهيلات في قواعدها العسكرية، مقابل تكفلها بحماية أمن هذه الدول خاصة في مواجهة التهديدات التي تهدد أمن ومصالح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المغرب العربي، كالمصانع النفطية.

هذا الوضع جعل من دول المغرب العربي تعتمد (بدرجات متفاوتة بين الدول المغربية) في مواجهة بعض الظواهر على الأجهزة الأمنية الغربية، ولا تسعى إلى إنشاء هياكل أمنية مشتركة بينها أو خاصة بها، كما لا تملك قوات عسكرية مندمجة في منظمات وهياكل أمنية دولية أو إقليمية أو أجهزة أمنية في إطار المنظمات الإقليمية المنظمة إليها مثل "الاتحاد الإفريقي" أو "اتحاد المغرب العربي" أو "جامعة الدول العربية"، ولا يملك قوات رد فعل سريع قادرة على مواجهة بعض التهديدات الأمنية والأزمات التي تهدد أمن

1-بومدين بوزيد: "الجزائر: التجربة الديمقراطية وعوائق الإنتقال"، علي الخليفة كوارى وآخرون، "مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2005)، ص.236.232.

2-Aomar, BAGHZOUZ, "La rivalité américano-européenne", Abdenour, BENANTAR, Op, Cit, p.110.

الفصل الثالث:انعكاساته التنافسي الأوروبي- الأمريكي على الأمن الغامم المغاربي

الدول المغاربية ككل¹، لاسيما وأن التهديدات الأمنية الجديدة، صارت عابرة للحدود. تبعا لذلك يعتقد بعض المحللون السياسيون أن تضارب المصالح بين بعض الدول الأوروبية من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى سيعثر سلبا على نشاط الناتو على مدى خمسة وعشرين سنة المقبلة ومن ثم سيفقد الغرب آلية الاستثمار في المجال الأمني في المغرب العربي، ويفسح المجال أمام المبادرات الفردية للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية²، وبالتالي ستفقد العلاقات الغربية بدول المغرب العربي صفة التنظيم وتدخل مرحلة الفوضى.

تعد الجزائر إحدى الدول المغاربية التي تصرف مبالغ مالية كبيرة في مجال التسلح ، فعام 2008 مثلا خصصت موازنتها العامة 295 مليار دينار (أي ما يعادل 4,4 مليارات دولار) لوزارة الدفاع، كما أنها صرفت منذ أواخر التسعينيات ما معدله 3,2 مليار دولار سنوياً لشراء تجهيزات ومعدات حربية. وكرد فعل على ذلك عملت المملكة المغربية على زيادة كمية الأسلحة التي تملكها لتحديث منظومتها العسكرية، فقد خصصت عام 2008 حوالي 40% من مداخله الإجمالية للقطاع العسكري وحده، كما ارتفعت الموازنة المخصصة لهذا القطاع - حسب الإحصائيات المعلنة- من 5,4 مليار درهم (أي ما يعادل 600 مليون دولار) إلى 2,10 مليارات درهم (أي ما يعادل 3,1 مليار دولار)، كما منحت له قروض قيمتها 72 مليار درهم (ما قيمته 3,9 مليار دولار). (أنظر الجدول التالي رقم: 7).

الجدول رقم 7: حصص قطاع الدفاع من الميزانية العامة لكل من المملكة المغربية و الجزائر عام 2009.

ميزانية الدفاع (مليون دولار)	نسبة هذه الميزانية من الميزانية العامة (%)	
3690	82,2%	الجزائر
2470	45,3%	المملكة المغربية

La source : PASCAL Boniface, "L'année stratégique 2009", (Paris, Dalloz Iris, 2008), p.329.341.

من خلال استقرار هذه المعطيات الكمية، نستنتج أن دافع كل من الجزائر والمملكة المغربية من تخصيص موازنات كبيرة لمجال الدفاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، كان تحقيق توازن عسكري بينهما لاسيما وأن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا قد ساعدت المملكة المغربية على التسلح طيلة حقبة التسعينات لذا تعد هذه الدول الغربية أحد الأسباب الأساسية لسباق التسلح المغاربي وذلك لمصالح اقتصادية محضة هي زيادة صادرات هذه الدول من الأسلحة إلى المنطقة المغربية ما أثر بدوره على وتيرة التوترات البينية للجزائر والمملكة المغربية، وعلى مسار التكامل المغاربي.

اليوم وفي إطار الحوار الأطلسي-المتوسطي تعمل الدول الأوروبية على الترويج لأسلحتها من خلال الناتو، وقد نجحت فرنسا في توسيع دائرة الدول المغربية المستوردة لأسلحتها، فقد صدرت عام 2005 تجهيزات عسكرية بقيمة 200 مليون دولار للمملكة المغربية ومعدات عسكرية أخرى بقيمة 110 مليون

1-Khaled, KEDDOUR, "La sécurité au Maghreb à l'horizon 2030 : intérêts et défis communs", Op, Cit, p.8.

2-Galia, PRESS-BAMATHAN, Op, Cit, p.30.

الفصل الثالث:.....انعكاسات التنافس الأوروبي- الأمريكي على الأمن الغامل المغربي

دولار للجزائر¹. رغم حساسية المجال العسكري، وحساسية العلاقات الجزائرية المغربية إلا أن الدول الغربية قد وضفت التوتر القائم بين البلدين لتحقيق منافعها الاقتصادية، وذلك من خلال الترويج لأسلحتها وبيعها في الأسواق المغربية، دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد يفرزه هذا السلوك من صدامات بين دول المنطقة وتشنج علاقاتها.

لقد وقفت المبادرات التي ربطت دول المغرب العربي بالتزامات عسكرية مع الدول الغربية، في وجه تحقيق تنسيق أمني-عسكري بين الدول المغربية، بحيث جعلت الأجهزة العسكرية للدول المغربية مجرد وسائل لدرء التهديدات الأمنية التي تهدد أمن جيرانها الأوروبيين، فقد جعلت هذه الأخيرة من المغرب العربي بأجهزته الأمنية العسكرية شريطا عازلا في وجه التهديدات القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، ولم تتجه الدول المغربية للتنسيق فيما بينها لمحاربة التهديدات التي تمس أمنها المشترك.

مما سبق يتضح أن بناء قوات عسكرية تستمد مهامها الأساسية من البيئة الأمنية المغربية، وتستهدف حماية أمن الدول المغربية بالدرجة الأولى يشكل أحد الرهانات الأساسية التي لا بد أن تأخذها الدول المغربية بعين الاعتبار، لاسيما وأن ذلك يحقق للدول المغربية استقلالها عن الدول الغربية التي تعمل على بناء أمن مغربي معرفّ انطلاقا من تهديدات الأمن الأوروبي والأمريكي، وسيكون الأمن المغربي أكثر صلابة إذا كان مشتركا بين دول الإقليم المغربي.

1- ياسين تملالي، " عن مسؤولية أوروبا في «سباق التسلح» بين المغرب والجزائر "

مثلا كان للتنافس الأوربي- الأمريكي آثار على المستوى الداخلي للدول المغاربية، كان لها آثار على مستوى بعض القضايا الإقليمية التي تربط بين دول المنطقة والتي أبرزها، الإطار التكاملي الذي يجمع دول المنطقة وهو إتحاد المغرب العربي، وكذا النزاع حول الصحراء الغربية والذي يعد أهم عوامل انعدام الاستقرار في المغرب العربي ككل، كما يعد أهم أسباب فشل مسار التكامل المغاربي.

ما يثير الملاحظة أن المواقف المغاربية من هذا التنافس وهذه السياسات والمشاريع التي تبعثها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي لم تتجاوز الانفعال، وليس التفاعل و مناقشة هذه السياسات والمشاريع، فلم تتبلور مواقف الدول المغاربية في شكل سياسات موحدة بين ها، أو حتى في شكل سياسات فردية صادرة عن كل دولة مغاربية على حدا، ما جعل الدول المغاربية هي الكتلة الخاملة الواقعة على طرف الخيط الذي يتأثر بحركة جسم واقع في بداية هذا الخيط، على حد تمثيل "سمير أمين" لظاهرة التبعية.

المطلب الأول: قضية النزاع حول الصحراء الغربية

منذ عام 1963 اعترفت الأمم المتحدة بحق تقرير المصير للصحراء الغربية وقد نص قرار الجمعية العامة رقم 2072 بتاريخ 16 ديسمبر 1965 على ضرورة تحرير إسبانيا لإقليم الصحراء الغربية و منطقة إيفني، كما صدرت العديد من القرارات الأممية في هذا الشأن، لكن إسبانيا قررت إجراء استفتاء شعبي حول تقرير مصير الإقليم إما بانضمامه إلى المملكة المغربية (التي طالبت بحقها في المنطقة) أو باستقلاله النهائي وذلك قبل خروجها من الإقليم، لكن المملكة المغربية بموجب ما ادعته من حقوق في المنطقة تجاهلت رغبة الصحراويين في الاستقلال، مثملا تجاهلت القانون الدول -ي الذي يعطي الحق للشعوب في تقرير مصيرها، فنظمت المسيرة الخضراء عام 1975 والتي شارك فيها حوالي 370 ألف مواطن مغربي، لاسترجاع¹ ما كانوا يفترضون أنها صحراء مغربية وإخراج المستعمر الإسباني منها.

إن تطور الوضع في الصحراء الغربية تحكمه متغيرات عديدة منها سياسات القوى الدولية في المغرب العربي، حيث تمحورت هذه السياسات أساسا حول التحكم في العلاقات المغربية الجزائرية، والموازنة بينهما حتى لا تبرز قوة إقليمية واحدة تسيطر على المغرب العربي، وتكون الموازنة بين الجزائر والمملكة المغربية حسب الهدف الذي تحدده كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي ، لاسيما وأنه رغم تفكك الإتحاد السوفياتي فقد حافظت الجزائر على علاقتها العسكرية الإستراتيجية مع روسيا، التي استمرت بدورها في دعم الموقف الجزائري من قضية تقرير مصير الصحراء الغربية داخل مجلس الأمن، وفي المقابل نجد الولايات المتحدة أكثر مراعاة للمطالب المغربية بخصوص هذه القضية. إضافة إلى أن التنافس الجزائري-المغربي

1-Lan, O.LESSER, Op, Cit, p.31.

على المستوى المغاربي ككل، من خلال قضية الصحراء الغربية يشوش المخططات الأمريكية في المنطقة ويهددها.

لذا فالنزاع حول الصحراء الغربية قد أخذ بعدا توظيفياً، في سياق التنافس على جميع المصالح على الساحة المغاربي، بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي خاصة وأن هذه الدول ترى في المنطقة خزاناً نفطياً (الجزائر وليبيا) وموقعا إستراتيجيا فضلا عن كونها سوقا لمنتجاتها¹. لذا تعد قضية الصحراء الغربية أهم مشكلة أمنية في المغرب العربي، ذلك أن لها آثار سلبية على أمن هذه الدول فرادى أو على أمنها الشامل، فقد أدت هذه القضية إلى خلق توتر بين الجزائر والمملكة المغربية من جهة وبين المملكة وليبيا من جهة أخرى بسبب دعم ليبيا لجبهة البوليزاريو وبالمقابل دعمت المملكة المغربية لمعارضى السلطة الليبية المتواجدين في التشاد².

هذا ورغم تدخل وساطات من عدة دول لحل هذا النزاع وإنهاء مسيئاته، إلا أن مسأرا حل النزاع قد استبدل بفكرة إدارته، أي إبقائه دون حل حتى تبقى الدول الوسيطية وسيلة توظيفها لدى الح حاجة إلى ذلك، ورغم إدراك الدول المغربية لهذه اللعبة السياسية إلا أنها قد اندمجت فيها، دون أن تبادر أي منها بتشجيع مفاوضات حل هذا النزاع، وتقديم تنازلات أو إرسال إشارات ورموز توحى بقبولها الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

إضافة إلى ما سبق من سلبيات، أفرزت قضية الصحراء الغربية آثارا على مستويات أخرى، فاستمرارية هذا النزاع وغياب منظور أمني واضح لحل هذه القضية يغذي سباقا نحو التسلح بين الدول المغربية وخاصة بين الجزائر والمغرب، وإتقال عائق الميزانية العامة بنفقات شراء أكثر الأسلحة تطورا³ على حساب التنمية الاقتصادية، وإضافة إلى ذلك تسلك المملكة المغربية إستراتيجية أخرى، فهي تستثمر أموالا طائلة في إعمار الصحراء الغربية، فقد خصصت المملكة 3 مليار دولار لبناء سكنات وطرق ومصانع لتستقطب المغاربة إلى الصحراء الغربية، التي صار يقطنها اليوم حوالي مئة ألف مغربي، فالمملكة اليوم تراهن على الزمن والهجرة التي تشجعها مكافآت تقدمها الدولة لتغيير التركيبة الديمغرافية للصحراء الغربية مع مرور الزمن⁴.

لذا فالرهان الأساسي لدول المغرب العربي على المستوى الإقليمي، هو حل هذه القضية على ضوء الحقائق التاريخية والقانون الدولي وتراضي الأطراف، بالنظر إلى أن هذه القضية تشكل نقطة ضعف للدول المغربية ككل، ذلك أنها تشكل أحد نقاط الارتكاز والتدخل الأوروبي والأمريكي في الشؤون الداخلية للإقليم، فقد صنفت الإدارة الأمريكية النزاع حول الصحراء الغربية أحد بؤر التوتر الكبرى في العالم، كونها تمنح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة الدخول إلى المنطقة المغاربية من خلالها.

1-مصطفى الخلفي: "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية".

<<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B29EC5EF-B608-42C1-8877-05AAEAB66964.htm/12/1/2010>>

2-Barry, BUZAN and Ole, WAEVER, Op, Cit, p.188.

3-Pascal, BONIFACE, Op, Cit, p.318.

4-Gérard, CLAUDE, Op, Cit, p.145.

المطلب الثاني: قضية التكامل الجهوي.

نشأ اتحاد المغرب العربي بموجب اجتماع قادة دول المغرب العربي في زرادة بتاريخ 10 جوان 1988، والذي قرر القادة المغاربة خلاله إنشاء لجنة تبحث سبل تحقيق وحدة مغربية، عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها بالجزائر في 13 جويلية 1988. بعدها أعلن القادة المغاربة عادة اجتماعهم بمراكش المغربية إنشاء اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989، بين كل من الجزائر وتونس والمملكة المغربية وليبيا وموريتانيا.

لكن هذه المؤسسة لم تؤدي ولو جزءا صغيرا من الأهداف المسطرة في إعلان مراكش، فقد تجمد نشاط اتحاد المغرب العربي منذ الوهلة الأولى لنشأته، ما أرجعه المحللون السياسيون المهتمون بشؤون المنطقة، في المقام الأول إلى تشنج العلاقات بين المملكة المغربية والجزائر بسبب خلافهما حول قضية تقرير المصير في الصحراء الغربية، وضعف العلاقات المغربية البينية ككل على عدة مستويات.

لقد أثرت علاقات الشراكة بين المغرب العربي من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، على مسار التكامل المغاربي وعلى قيام علاقات متشابكة بين دول المنطقة المغربية، فقبول الدول المغربية الدخول في مسار الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال عدة أطر كاتفاقيات الشراكة الثنائية بين دول جنوب المتوسط من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى، ومسار الشراكة الأوروبية المتوسطية والمشاريع التي جاءت بعده، مثلما مع الاتحاد الأوروبي تشجع الدول المغربية إقامة علاقات معقدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن من بين ما يتضمنه سعي الدول المغربية لربط علاقات مع الدول الغربية على حساب علاقاتها البينية، تجزئة دول المغرب العربي و العالم العربي ككل، وذلك لما تتضمنه هذه الاتفاقيات التي تتعامل مع العالم العربي على أنه يتضمن إقليمين فرعيين المغرب العربي من جهة والمشرق العربي من جهة أخرى. ما يستدعي الملاحظة هنا هو أن الدول المغربية جعلت بناء العلاقات المتشابكة مع الدول الغربية الأولوية على حساب تطوير علاقاتها البينية¹.

لقد أفرز هذا الوضع، أو بالأحرى ساهم في تعميق واقع كان موجودا من قبل، فكل دولة مغربية تتفاوض بانفرادية مع الجانب الأوروبي والأمريكي للحصول على مصالحها الخاصة، فبدأ الاعتماد على الذات لازل يسيطر على سلوكيات دول المغرب العربي، وأبرز مثال على أولوية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة، هو عدم تقدم مشروع مجال التبادل التجاري الحر بين كل من تونس والمملكة المغربية والأردن ومصر، المقرر انطلاقه عام 2001، والذي نشأ مع ما عرف بمسار أعادير الذي شجعه الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميديا 2، هذا المشروع لم يساهم في خلق تضامن اقتصادي فعلي بين دول جنوب المتوسط عموما وعدم مبادرة هذه الدول بتقديم تنازلات في سبيل تحقيق هذا المشروع، لذا فهذه الدول لا تعطى فرصة لبناء علاقات اقتصادية مع الدول العربية حتى وإن كانت من خارج المغرب العربي، بينما

1-Khaled, KEDDOUR, Op, Cit, p.21.

الفصل الثالث: انعكاس التنافس الأوربي- الأمريكي على الأمن الغامل المغاربي

تعطى هذه الفرصة لدول أخرى كالصين التي باشرت عملية إنشاء مصفاة في الجزائر، كذلك الحال بالنسبة لليابان ودول من أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وغيرها.

الملاحظة نفسها تنطبق على المملكة المغربية، حيث تعمل هذه الأخيرة على تقوية علاقاتها مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وما يبلّ على ذلك الزيارات المتعددة للملك محمد الخامس إلى الغابون والسنغال والكامرون والنيجر وغيرها، فهذه الدول تعد المنطقة الأولى المستقطبة للشركات الاستثمارية للمملكة، إلى درجة أن هناك من المحللين المهتمين بشؤون المنطقة من يعتقدون أن التواجد المغربي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء في طريقه نحو منافسة التواجد الفرنسي فيها، إضافة إلى ذلك أنشأت المملكة المغربية العديد من المساجد في النيجر وأرسلت أئمة إلى هناك¹.

يقول المحلل " أحمد محيو " أنه لدى ملاحظة المغرب العربي فإنه يتبادر إلى الذهن أن هناك تناقض، فهو بصدد منطقة تبرز فيها عوامل الوحدة بوضوح، لكن في الوقت ذاته يصعب إدراك أسباب فشل التكامل المغربي، وانعدام علاقات تعاونية عالية الوتيرة بين هذه الدول، فرغم اشتراك هذه الدول في عوامل من المفروض أنها تشجع وحدتها كالتاريخ المشترك والدين واللغة، إلا أن نشاط اتحاد المغرب العربي مجمد².

والواقع أن عوامل الفشل في اتحاد المغرب العربي قد برزت منذ نشأته، وكانت أكبر من عوامل النجاح، فمنذ البداية لم يكن الهدف من تأسيسه تحقيق التعاون والتكامل بين دوله بقدر ما كان الهدف من ذلك محاولة لإيجاد إطار لاحتواء الخلافات المغربية الجزائرية، إضافة إلى أنه استهدف تحقيق مطالب المجموعة الأوروبية - آنذاك - والتي كانت تراهن على سوق قوامها 80 مليون مستهلك، كما كانت نشأته انعكاسا لموجة الإقليمية التي شهدتها النظام الدولي ككل وزاد انتشارها أكثر بعد نهاية الحرب الباردة، فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الخاص بإفريقيا إقامة منظمة إقليمية بين الدول المغربية، فتواجد مثل هذه المؤسسات يخفف من مسؤوليات المؤسسات الدولية في حل بعض التوترات الناشبة على مستوى الأقاليم الفرعية في النظام الدولي³، إلا أن اتحاد المغرب العربي لم يف بالهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله، والمتمثل في خلق وحدة مغاربية، فقد تجمد نشاط اتحاد المغرب العربي عام 1994 عندما اتهمت الجزائر المملكة المغربية بتمويل الجماعات المسلحة الجزائرية، فأغلقت الجزائر حدودها مع المملكة المغربية وردت المملكة بالطريقة ذاتها، فطلب الملك المغربي الحسن الثاني بتجميد مؤسسات الإتحاد مؤقتا إلى حين حل القضية مع الجزائر، ولم تحل القضية إلى اليوم، ولم يتم تفعيل نشاط اتحاد المغرب العربي حتى يومنا هذا⁴.

1-Claude, GÉRARD, Op, Cit, p.184.241.

2-Michael, BRONDINO, "Le Maghreb entre diversité et unité : l'enjeu de la modernité et de la démocratisation".

3-The conflict management program , Why does Maghreb matters : Threats, Opportunities and options of effective US engagement in North Africa, (march 2009).

4-إدريس الكنبوري: "من يخرج اتحاد المغرب العربي من غرفة الإنعاش؟".

⋖http:// www.alasr.ws /index.cfm?method=home.con/20/12/2009 ⋗

لكن لا يمكن حصر أسباب تجمد نشاط اتحاد المغرب العربي في توتر العلاقات الجزائرية المغربية، فهناك خلافات مغربية أخرى ساهمت وإن كان ذلك بنسب متفاوتة، في تجمي د نشاط التكتل، ومنها الخلاف التونسي الليبي الناشب عن طرد ليبيا لعمال تونسيين من أراضيها¹. إضافة إلى الخلافات الليبية المغربية والتي لعبت دورا (وإن كان هامشيا مقارنة بالدور الذي تلعبه الخلافات الجزائرية المغربية) في تجميد نشاط اتحاد المغرب العربي، وذلك على خلفية تخلي الدول المغربية عنها في قضية "لوكربي"².

إن التنسيق والتعاون بين الدول المغربية من شأنه أن يشكل عامل توازن مع النفوذ الأوروبي والأمريكي في المنطقة، أي أن الدول المغربية من خلال تعاونها مع بعضها البعض تحدد سياسات خاصة بها مقابل السياسات الأمريكية والأوروبية، فالتعاون بين الدول المغربية له مقومات لعل أهمها وجود تخصص واضح بين بلدان المغرب العربي من حيث نوعية السلع التي تنتجها كل دولة، ما يجعلنا نميز بين فئات من الدول في منطقة المتوسط:

1. دول متخصصة في إنتاج المحروقات (ليبيا والجزائر).
2. مجموعة من الدول متخصصة في إنتاج المنتجات الزراعية والمعادن (تونس والمملكة المغربية).
3. مجموعة من الدول متخصصة في إنتاج السلع الصناعية الأكثر تطورا (البرتغال وإسبانيا واليونان ويوغسلافيا...).
4. دول لها تخصص صناعي قديم مع كثافة في رؤوس الأموال (فرنسا وإيطاليا)³.

لقد عبر أحد المحللين عن هذه الأوضاع السلبية التي يعاني منها المغرب العربي على مستوى علاقاته البينية، بقوله "أن المغرب لا يعني المغاربة" بحيث يغيب كل شكل من أشكال التعاون والتنسيق فيما بين الدول المغربية وفي الوقت ذاته تتوفر عوامل التكامل.

المطلب الثالث: مواقف الدول المغربية من التنافس الأوروبي الأمريكي.

في الواقع لا تملك دول المغرب العربي استراتيجيات وسياسات في مواجهة السياسات والمشاريع الأمريكية والأوروبية، رغم ما يفرز ذلك من سلبيات على المستوى الداخلي والإقليمي للمغرب العربي، بل أكثر من ذلك تراهن دول المغرب العربي على التنافس الأوروبي الأمريكي على أراضيها، وتستثمر تصادم بعض المصالح والمواقف بينهما قصد تحقيق مصالحها مثل ما فعلته خلال الحرب الباردة وما ميزها من تنافس الرأسمالي الاشتراكي، فهي أحيانا تلوح بعلاقاتها مع الولايات المتحدة لتستدرج الدول الأوروبية

1-Jean-François, TROIN et autres, Op, Cit, p.6.

2-الكنبوري ادريس: "بعد عشر سنوات ماذا حقق مشروع برشلونة".

< <http://www.islameonline.int/14/1/2010> >

3-بشارة خضر: "منطقة البحر المتوسط بين التجارب الفردية والمشاريع التضامنية"، مرجع سبق ذكره، ص.140.139.

الفصل الثالث:انعكاسات التنافس الأوروبي- الأمريكي على الأمن الغامل المغربي

للحصول على بعض المصالح والامتيازات ، ومثال ذلك ما قامت به المملكة المغربية عندما أصدرت فرنسا في عهد الرئيس "فرانسوا ميثيران" "Mitterrand" إنذارا حول الأوضاع السلبية لحقوق الإنسان في المملكة المغربية، وهو ما فعلته تونس كذلك في بداية التسعينات حول القضية ذاتها، وقد انتهجت الجزائر النهج نفسه طيلة عقد التسعينات، دون إدراك من هذه الدول أن هذه الإختلافات في المصالح والمواقف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية مؤقتة ولا يمكن أن تسمو علاقات الطرفين بالمغرب العربي على التحالف الغربي¹. كما تلوح الدول المغربية بعلاقتها مع الإتحاد الأوروبي تارة أخرى، لتحصل على امتيازات ومصالح من الولايات المتحدة.

بحيث تستغل دول المغرب العربي علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتجعل منها وزنا مضادا لعلاقاتها مع دول الإتحاد الأوروبي، وذلك للحد من تدخله في شؤونها الداخلية، لاسيما مع ظهور حركات مناهضة للعلاقات مع دول الإتحاد الأوروبي في كل من تونس والجزائر لاعتقادها بأن هذه العلاقات لا تخدم مصالح دولها ولا تحترم سيادة هذه الدول، لأنها تتدخل بموجب علاقاتها معها في شؤونها الداخلية، لذا ترى هذه الحركات في ربط علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية عاملا موازنا للنفوذ الأوروبي فيها². إضافة إلى موازنة النفوذ الأوروبي، تتجه دول المغرب العربي إلى تكثيف علاقاتها مع الولايات المتحدة بسبب ضالة عوائد شراكتها مع الإتحاد الأوروبي، وعدم وفاء دوله بوعوده لهذه الدول، وإعطاء الأولوية لدول شرق أوروبا، حيث يعبر أحد المسؤولين المغربية عن ذلك بقوله: "لقد تركنا الإتحاد الأوروبي لصالح دول شرق أوروبا لذا سنتركهم لصالح زعيم العالم".

لعل أحد أهم أسباب غياب سياسات مغربية مشتركة في مواجهة المشاريع الأوروبية والأمريكية، هو قيام سلوكات هذه الدول على مبدأ "المساعدة الذاتية"، فكل منها تعمل على استثمار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لصالحها ودون التنسيق مع الدول الأخرى لصياغة سياسات موحدة لمواجهة النفوذ والتأثير المتزايد لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي فيها، لذا فإن أهداف دول الضفة الجنوبية غير موحدة، ذلك أن بينها مشاكل وتوترات كمشاكل الحدود، إضافة إلى أن هذه الدول تركز وتهتم أكثر بمشاكلها الداخلية كالتوترات الاجتماعية ومتابعة التحديث السياسي والإصلاحات الاقتصادية، وعدم الاستقرار الذي مرت بها دول المنطقة.

الواقع أن الرغبة في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الإتحاد الأوروبي لا ترجع إلى النخب الحاكمة فحسب، بل يرجع ذلك إلى بعض النخب ذات النفوذ في الدول المغربية حيث يرى المحلل والصحفي الفرنسي في جريدة "Le monde"، "ريمي لوفو" "LEVEAU Remy" أن الجيش الجزائري يرغب في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتحديث المؤسسة العسكرية من خلال إقامة علاقات تعاونية في المجال عسكري مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي للاستفادة من التكوين التقني للجيش

1- عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص. 49.48.

2-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_Europe_Maghreb, Nouveau champs de forces".
< http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

الفصل الثالث:.....انعكاسات التنافس الأوربي- الأمريكي على الأمن الشامل المغربي

الجزائري على يد خبراء أمريكيين في مكافحة الإرهاب، وللحصول على معدات وعتاد حربي، ويتجلى التقارب الجزائري الأمريكي فيما يخص القضايا العسكرية في المؤتمرات والقمم الدولية الخاصة بمجال مكافحة الإرهاب الدولي من خلال إصدار مواقف متقاربة مع المواقف الأمريكية، وانضمامهم إلى الحوار الأطلسي للناطو في مارس 2000. في مقابل ذلك تركز الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر في مجال الشراكة العسكرية، ذلك أنها تعتقد أن الاستقرار في الجزائر عامل مؤثر على الاستقرار في المغرب العربي ككل، إضافة إلى ثقلها في المغرب العربي، وفي القارة الإفريقية، حيث ساهمت الجزائر في حل العديد من النزاعات في القارة الإفريقية¹، وبالتالي لمواقف وقع على الدول الإفريقية، إضافة إلى أنها أكثر الدول المغربية معاناة من النشاطات الإرهابية على أراضيها.

على عكس ذلك توجد معارضة لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة على مستوى القاعدة في الدول المغربية، وذلك بسبب دعمها للطرف الإسرائيلي في النزاع العربي الإسرائيلي وحصارها الطويل و من ثم إعلانها الحرب على العراق وحربها على أفغانستان، ومواقفها المضادة للقضايا العربية².

إن تنافس كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على تشكيل مجال اقتصادي تابع له في المغرب العربي، يتيح لدول المنطقة خيارات وبدائل حيث تختار الاتفاق الذي يعطيها امتيازات أكبر ويتمشى ومصالحها، ما جعل مركز الثقل في الإقليم المغربي والشرق أوسطي عموما ينتقل من الدول ذات القوة العسكرية إلى الدول التي تملك أسواقا كبيرة³، لذا يمكن للدول المغربية أن تراهن على التنافس الأوروبي الأمريكي لتوسع من هامش حركتها وفعاليتها على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي ككل وتستغله لصالح قضاياها، بحيث يمكن أن تضغط على الدول الغربية باستعمال الورقة النفطية على غرار تجربة الحضر البترولي في السبعينات⁴، واستغلاله من أجل تحقيق بعض المكاسب والامتيازات، فقد طمحت الجزائر مثلا إلى الحصول على بعض المكاسب فيما يخص قطاع المحروقات في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبيةمتوسطية، منها ضمان مداخل مستقرة ودائمة للمحروقات والعمل على تطوير مصادر طاقة بديلة عن النفط الذي أكد الخبراء إلى أنه في طريق النضوب، إضافة إلى طلب مساعدة الدول الأوروبية لمكافحة التصحر والحفاظ على الغابات، وإنشاء وكالة أوروبيةمتوسطية لحماية البيئة⁵.

لذا فإن التنافس الأوروبي الأمريكي في المغرب العربي وإن كانت له مجموعة من الانعكاسات السلبية على بعض قطاعات الأمن الشامل المغربي، إلا أنها تعطي للدول المغربية عروضاً تجارية مميزة، كما أنه

1-Abdenour, BENANTAR, "Relation d'alliance Américano- Marocaine et jeu d'équilibre américain entre le Maroc et l'Algérie", Abdenour, BENANTAR, "Les Etats-Unis et le Maghreb, Regain d'intérêt ?", Op, Cit, p.270.

2-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces".
<http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

3-بخوش مصطفى، "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، مرجع سبق ذكره، ص.134.

4-Rémy, LEVEAU, "Etats-Unis_ Europe_ Maghreb, Nouveau champs de forces".
<http://www.revue-lebanquet.com/pdf/a_0000291.pdf /31/1/2009>

5-Racio Méndez, ALÉMAN, "La sécurité Méditerranéenne : L'OTAN est – elle la solution".
<http://www.nat.int/acad/fellow/98-00/mendez.pdf/2/2/2009>

الفصل الثالث:.....انعكاسات التنافس الأوربي- الأمريكي على الأمن الضامل المغاربي

رغم كثافة المشاريع التي تخص الولايات المتحدة الأمريكية بها المغرب العربي إلا أن أوروبا تبقى الأكثر تواجدا ونفوذاً في المنطقة المغاربية.

تعتقد الباحثة "دوروتي شميد" "DOROTHÉE Schmid" أن على المغاربة التعلم كيف يتفاوضون على المدى القصير مع الطرفين الأوربي والأمريكي، وذلك ليحققوا مكاسب في عدة مجالات¹، لكن في الواقع توجد عقبات في وجه ذلك، يمكن إجمالها في ثلاث أفكار أساسية:

تتمحور الفكرة الأولى في كون أن كل من الولايات المتحدة وفرنسا تسعيان إلى إقامة مناطق للتبادل الحر مع الدول المغاربية، أساسها المنافسة التجارية الحرة وإلغاء القيود الجمركية والحصول على تسهيلات من أجل الإستثمار في المنطقة وتحشد إمكانات ضخمة من أجل ذلك، لكن هل بإمكان الشركات المغاربية أن تنافس الشركات والمصانع الإستثمارية الفرنسية والأمريكية في الدول المغاربية؟

الفكرة الثانية هي أن كل دولة من الدول المغاربية لا تملك إستراتيجية واضحة للتعامل مع الطرفين الفرنسي والأمريكي، بل إنها تنتظر منهما القيام بالمبادرة وإعداد خططهم الإستراتيجية التي تصيغها في مراكز الأبحاث المتخصصة بدقة تضمن نجاحها وقبولها من قبل الدول المغاربية.

وكنقطة ثالثة يتضح أن البلدان المغاربيّة تتعامل مع المشاريع الأمريكية والأوروبية بمنطق والإرضاء، فهي تحاول إرضاء الطرفين والسعي نيل ودهما، ولو على حساب المصلحة الوطنية والمصالح المشتركة بينها.

إن هذا الدور الضعيف وغير الفاعل للدول المغاربية في ميزان التنافس الأوربي الأمريكي في المنطقة، يعود إلى معضلة أساسية تتمثل في غياب خطة تنسيقية مشتركة بين الأقطار المغاربية في مجال التعاون والتكامل الإقتصادي فيما بينها، والانطلاق في تفاوضها مع الاتحاد الأوربي أو مع الولايات المتحدة من مصالحها المشتركة لا الفردية، لكن هذا التفكك مستمر مادامت لا توجد إرادة سياسية لدى الحكومات المغاربية لبلورة موقف موحد، عبر خلق وحدة اقتصادية.

إلا إن هذا الهدف يبقى بعيد المنال في ظل الأزمات والمشاكل التي تتخبط فيها المنطقة وأبرزها مشكل الصحراء وتوتر العلاقات الجزائرية المغربية وكذا اختلاف مواقفها من القضايا الإقليمية والدولية، ومن بينها مسألة التطبيع مع إسرائيل. لذا فإن العامل الأساسي لإقامة علاقات قائمة على التكافؤ بين أطراف المعادلة الأوروبية-الأمريكية-المغاربية، هو إتباع نهج تعاوني تعددي لمعالجة المشاكل المشتركة بين هذه الأطراف، هذا ما يرى "جون ديفورك" "JEAN Dufourcq" أنه موجود في الدبلوماسية الوقائية².

1-"L'influence des Etats-Unis et de l'Europe sur le Maghreb".

http://www.cafe-geo.net/article.php?id_article=566/15/3/2010

2-Jean, DUFOURCQ, "Méditerranée, le bon voisinage stratégique en question", Op, Cit, p.29.30.

لقد احتلت الدراسات الأمنية حيزا كبيرا من دراسات العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ذلك لأن مواضيع هذه الدراسات لم تبقى حكرا على الخبراء الإستراتيجيين والعسكريين فحسب، بل اتسعت مضامينها لتشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع وحتى الإنسان والبيئة، كل هذه المواضيع عبر عنها رواد المدرسة النقدية "بالأمن الإنساني" والذي اعتقدوا أنه أهم من أمن الدولة الذي سبب شقاء الإنسان لعقود طويلة. أفرزت هذه النقلة النوعية في الدراسات الأمنية العديد من أدوات التحليل، التي أتاحت للمختصين في هذا المجال تحليل بعض الظواهر المستجدة في النظام الدولي الراهن، والتي لم تُوفق منظورات العلاقات الدولية في تحليلها، خاصة بعد فشلها في التنبؤ بانهييار أحد قطبي النظام الدولي الثنائي، كالمَنْظور الواقعي الذي تتبأ رواده بدوام الثنائية القطبية لأنها أحسن بنية يمكن أن تحقق الاستقرار الدولي. كان هذا الواقع الأكاديمي انعكاسا لواقع دولي شهد ظواهر متجددة، لم تكن بارزة بالدرجة نفسها من قبل والتي لم تُوفق منظورات العلاقات الدولية السائدة آنذاك في تحليلها.

لقد استغل مفهوم إجرائي متعدد الأبعاد للأمن، أي أنه يتضمن عدة مجالات: المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري والاجتماعي وغيرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتضمن هذا المفهوم بعدين، أحدهما محلي مرتبط بالمستوى الداخلي للدول، وبعد آخر خارجي متعلق بمجموعة الدول الواقعة في الإقليم نفسه والقضايا الأمنية المشتركة فيما بينها، فبعد تفكيك الظاهرة الأمنية الشاملة في المغرب العربي تبين أن هناك انعكاسات للتنافس الأوروبي الأمريكي على هذه المجالات، وإن كان ذلك بتفاوت بينها. إن هذا التنافس الأوروبي الأمريكي على ثروات المغرب العربي تحكمت فيه مجموعة من العوامل، منها الذاتية والموضوعية؛ تتعلق العوامل الذاتية منها بما ينطوي عليه المغرب العربي من إمكانيات و ثروات باطنية، لها أهمية كبيرة في سير عجلة الإقتصاد لهذه الدول: كالمحروقات وبعض المعادن كالفوسفات الذي يُستغل في صناعة أسمدة مخصصة للتربة، وكذا الحديد والأسماك وبعض المنتجات الزراعية التي تزخر بها دول المنطقة. إضافة إلى الموارد التي تملكها الدول المغاربية، تنظر الدول الغربية للمغرب العربي كسوق لتصريف منتوجاتها، من المواد الغذائية إلى الأسلحة، وقد توصلنا إلى أن هذا الإعتماد الكبير على الدول الغربية في مجال تأمين المواد الإستهلاكية الأساسية، أثر سلبا على تطوير هذه الدول لقطاع إنتاجي يلبي الحاجات الأساسية للأفراد، لاسيما وأن الدول المغاربية توتجه تحدي نضوب المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي لمداخيلها التي تقتني بها هذه المواد. كما تساهم الدول الغربية من خلال صفقات بيع السلاح التي تعقدها مع دول المنطقة، في تغذية التوتر والشك المتبادل بين دول المنطقة وخاصة بين الجزائر والمملكة المغربية، حيث دخلت الدولتان في سباق تسلح خوفا من أن تبادر أي منهما بالضربة الأولى.

إضافة إلى عامل الموارد والأسواق الفتية للدول المغاربية كأحد عوامل الاستقطاب الدولي إلى المنطقة، تلعب حالة التفكك والتوترات البينية والتنافس على زعامة المغرب العربي، عاملا آخر يسهل من تدخل الدول الغربية في شؤون المنطقة، حيث تستغل هذه الدول مثل هذه القضايا لتحصل على ما تريد من

دول المغرب العربي، كما تساوم الدول الغربية دول المغرب العربي ببعض المجالات التي تعاني من أوضاع سيئة فيها، مثل قضية حقوق الإنسان التي لوح بها الإتحاد الأوروبي في العديد من المرات مع المملكة المغربية لتوقع معها على اتفاقية الصيد، وكذا قضايا التحديث السياسي والإصلاح الاقتصادي وغيرها من المواضيع الحساسة في دول المغرب العربي.

أما العوامل الموضوعية فهي المتعلقة بسعي هذه الدول للحصول على مكانة فاعل مؤثر على المستوى الدولي، حيث تسعى فواعل النظام الدول على ربط مجموعة من الأقاليم بها، لتوظيفها لصالحها وتحصل على دول تؤيد مواقفها وسلوكاتها في مواجهة الأقطاب الأخرى، ولم تكنفي هذه الفواعل بتخومها فقد توجهت لتربط علاقات مع تخوم الأقطاب المنافسة لها. إضافة إلى هذه العوامل كانت لأوروبا امتياز على غرار الولايات المتحدة، فقد استغلت دول جنوب أوروبا علاقاتها التاريخية الاستعمارية والثقافية مع دول المنطقة لصالحها، لعل أهم ما قام من أجله التنافس بين الطرفين الأوروبي والأمريكي، كان اقتصاديا وأمنيا بالدرجة الأولى، مع تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على قضية الإرهاب الدولي بحيث تعتبر المغرب العربي أحد معاقلها، وتركيز الإتحاد الأوروبي على المجال الاقتصادي مع عدم إغفال المجال الأمني في مواجهة التهديدات التي تفرزها المنطقة المغاربية. ولتسهل من تحقيق أهدافها في المنطقة ترجمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي أهدافها ومصالحها في شكل مشاريع واتفاقيات تجارية وعسكرية وثقافية... تعكس رؤية الطرفية للمنطقة، رؤية قائمة على تصور أحادي الجانب لم تشارك الدول المعنية بها في صياغة بنودها، وهذا يعد أحد الأسباب التي تجعل من عوائد المشاريع الغربية على الأمن الشامل المغاربي سلبية أكثر منها إيجابية.

* فعلى المستوى الاقتصادي؛ تنوّعت الانعكاسات ومست فروع الاقتصاد الجزئي والكلي، من ضعف الهياكل الإنتاجية للدول المغاربية، إلى تزايد نسبة البطالة، واختراق المنتجات الغربية للأسواق المغاربية وكساد منتجاتها لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الغربية.

* أما على المستوى السياسي؛ فقد شكلت أفكار التداول على السلطة والمشاركة السياسية والانتخابات الحرة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان، وسائل للتدخل في شؤون هذه الدول، وأدوات توظيفها الدول الغربية عندما يقتضي الأمر ذلك.

* وعسكرياً؛ وقفت حوارات الدول المغاربية مع حلف شمال الأطلسي، في وجه تطوير أطر أمنية مشتركة بين دول المنطقة المغاربية. كما أن ترويج الدول الأوروبية لأسلحتها في المنطقة قد أدخل دولها - وخاصة الجزائر والمغرب- في معضلة السباق نحو التسلح، ممّا يجعل هذه الدول في حالة استنفار دائم إزاء بعضها البعض.

هذه الإختلالات التي ساهم التنافس الأوروبي الأمريكي في خلق بعضها، و تعميق بعضها الآخر، خلقت مجموعة من الرهانات الأمنية على مستوى الأمن الشامل في المغرب العربي، يعتقد بعض المحللين

السياسيين من أمثال "غاليا ب. بارنثان" "GALIA P.Barnrthan" أنّ حلها مستعص على الأقل على مدى 25 سنة المقبلة، مسّت جل المجالات وهي:

- رهانات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي؛ حيث تعاني هذه الدول من إختلالات اقتصادية عميقة يبرزها المجال الاجتماعي بوضوح.
- أزمات داخلية بسبب عدم قدرة النظم الحاكمة على تلبية الحاجات الأساسية للأفراد من جهة، وبسبب عدم قدرة هذه النظم على التغلغل في كل المجالات والمناطق (أي عدم قدرتها على مراقبة كل أجزاء إقليمها)، ما يغذي النزعة الانفصالية عند بعض الأقليات المتواجدة فيها.
- تشكيل المنطقة المغربية أحد مراكز عبور شبكات الجريمة المنظمة، وهذا ما غذاه فشل الدول المغربية وعجزها عن مراقبة حدودها وكامل مساحتها.
- توترات بينية، أبرزها النزاع حول الصحراء الغربية، وتأثيره على مسار التنسيق - كحد أدنى لعلاقات تعاونية وكمرحلة أولى نحو التكامل بين هذه الدول - بين الدول المغربية، ما يوجب التعامل الجدّي مع هذه القضية وتجاوز هذا الخلاف لصالح المنافع والمصالح المشتركة بين الدول المغربية.
- انعدام الأمن الطاقوي؛ حيث أن البترول في هذه الدول في طريقه للنضوب، فهذه الدول ملزمة بإيجاد بدائل طاقوية عن النفط، إضافة إلى أنها ملزمة بتطوير قطاعات بديلة عن قطاع المحروقات، تكون مصدرا للخزينة العامة.

لا بد من التنويه إلى أن بعض الأوضاع السلبية التي تعانيها دول المنطقة، لم تكن انعكاسا مباشرا وحتميا للسياسات والمشاريع الأمريكية والأوروبية في المنطقة وتنافسهما على تحقيق مجموعة من المصالح فيها، بل لدول المنطقة مساهمة - إن لم نقل أنها المساهمة الأكبر - في خلق هذه الإختلالات، وذلك بسبب سياساتها الفاشلة في بعض المجالات التي لا تُوجه لخدمة الصالح العام وإنما لخدمة مصالح خاصة وذلك على حساب الخزينة العامة، وإنتشار الفساد في كامل القطاعات وغياب الرقابة والعقاب على الاستغلال السيئ لموارد الدولة وإختلاسها.

مثلما كان للتنافس الأوروبي الأمريكي آثار سلبية على بعض المستويات، لقد أحدث هذا التنافس آثار إيجابية لاسيما بالنسبة للدول التي أحسنت استغلال المشاريع الأمريكية والأوروبية، فقد استفادت هذه الدول وخاصة المملكة المغربية وتونس من المنح الدراسية والتكوينية التي قدمته لها هذه الدول، على غرار الجزائر التي لم تستغل هذه المنح، إضافة إلى استفادة هذه الدول من إقامة البنى التحتية التي تساعد على قيام بعض الصناعات التي لم تكن موجودة من قبل في هذه الدول. على المستوى السياسي ساهمت الشروط الغربية بإشراك المجتمعات في اللعبة السياسية، في بروز حركية ونشاط على مستوى المجتمعات المدنية في المغرب

العربي، وإن كان ذلك نسبا، ففي المملكة المغربية ساهمت السلطة الحاكمة في خلق هذه الهيئات وأبقتها تابعة لسلطتها، ما أبعد هذه الهيئات عن مهامها الرئيسية والمتمثلة في لعب دور وسيط بين المجتمع والسلطة الحاكمة، إضافة إلى تحسن ملف حقوق الإنسان وأوضاع المرأة في هذه الدول، وذلك بفعل إخضاعها للرقابة الدولية في هذه المجالات.

أما على المستوى التجاري مثلا، ساهمت الاستثمارات الأوروبية والأمريكية (والأجنبية عموما) في هذه الدول في امتصاص جزء من نسبة البطالة المرتفعة في هذه الدول، وبالتالي التخفيض من النسب العالية للفقر في دول المنطقة.

لكن هل يعد هذا الواقع غير قابل للتغيير، أم أن هناك حولا تمكن الدول المغربية من التفاعل مع هذا الوضع بصياغة سياسات مشتركة خاصة بها في مواجهة التنافس الغربي على مواردها، فما هي العوامل التي يمكن أن تلعب دور المحفز من أجل تدارك كل ما فاتها من فرص لتحقيق لها مكانة على المستوى الدولي؟ هذه المكانة التي تعمل الدول المغربية على تحقيقها من خلال بعض المواقف والسلوكات الشكلية، ليست إلا تحصيل حاصل لتحقيق مستويات متقدمة في كافة القطاعات.